البحث الرابع

ما أنكره المُبَرِّدُ (ت ٢٨٥ هـ) في النَّحوِ والتَّصْريفِ

إعداد

الدكتور/ عادل عبده محمود حسانين

مدرس اللغويات في الكلية

لجنة التحكيم

أ.د/ عبد النعيم على محمد عضو اللجنة العلمية الدائمة

أ.د/ فتحى على حسانين عضو اللجنة العلمية المحاكمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، النبيّ الأميّ الكريم، أفصح الناطقين باللسان العربي المبين، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـــــــــد ؛

فإن اللغة العربية أكمل اللغات وأسماها، وهي تراث العرب، قديمها وحـــديثها، ماضـــيها وحاضرها، وقيمة عظيمة من أهم قيم حياتها، حيث رفع الله شأنها، وأعلى قدرها، فشرفها، وشرفت به.

وعلم النحو من أسمى العلوم قدراً، وأنفعها أثراً، وقد هيَّا الله لهذا العِلْمِ الجليلِ علماء وأئمة أجلاء، خدموا هذا الفن بإخلاصٍ، وأمانة، وورعٍ، فبذلوا جهوداً مضنيةً في جمع شتاته ولَمِّ متناثره.

وكان المبرد واحداً من الذين اهتموا بقضاياه، واستنباط مسائله، وسخروا جهدهم لإظهار أسراره، وتوضيح أحكامه، وله في ذلك باع طويل.

وكان له شخصية مستقلة في مناقشة آراء البصريين، والكوفيين، والموازنة بينهم، يختار منها ما يتمشى مع مقاييسه، ولسعة أُفُقِهِ في الاطلاع كان يُخطئ وينكر بعض الأساليب العربية.

فكان بتوفيق من الله – عزَّ وجلّ – أن أتناول ما أنكره المبرد في النحو والتصريف جمعاً ودراسة.

وقد دفعني إلى اختيار هـــذا الموضوع ما يأتي :

أولاً : الرغبة في جمع ودراسة المسائل النحوية والتصريفية التي أنكرها المبرد، ومحاولة إبراز وجه حقيقة آرائه.

ثانياً : إنصاف المبرد، والانتصار له من الناقلين عنه، دون روية وإعمال فكر، وعرض ذلك في إطار يبرز جهده ويبين دوره في خدمة القاعدة النحوية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

ثانياً: التمهيد: المبرد: حياته، ومنهجه النحوي.

ثالثاً: الفصل الأول: المسائل النحوية : وفيه واحد وعشرون مبحثاً:

المبحث الأول: كيفية إعراب المثنى.

المبحث الثاني: وقوع الضمير بعـــد:" إلا ".

المبحث الثالث:" بنات أوبر " بين التعريف والتنكير.

المبحث الرابع: تقديم خبر:" ليس " عليها.

المبحث الخامس: وقوع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة.

المبحث السادس: مجيء الحال مؤكدة.

المبحث السابع: مجيء(مـــن) للتبعيض.

المبحث الثامن: معاقبة ألف الوصل لحرف القسم.

المبحث التاسع: نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل.

المبحث العاشر: إضافة الصفة المشبهة إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها.

المبحث الحادي عشر: مجيء(عامة) للتوكيد.

المبحث الثاني عشر: مجيء(أو) بمعنى (بـــل).

المبحث الثالث عشر: العطف على معمولي عاملين.

المبحث الرابع عشر: بدل الغلط بين الإثبات والإنكار.

المبحث الخامس عشر: ترخيم غير المنادي.

المبحث السادس عشر: ترخيم (فـــل).

المبحث السابع عشر: مجيء اسم فعل الأمر من الرباعي.

المبحث الثامن عشر: وقوع (أن) الناصبة للمضارع بعد العِلْمِ

المبحث التاسع عشر: حذف لام الأمر وبقاء عملها.

المبحث العشرون: حذف الفاء من جواب الشرط.

المبحث الحادي والعشرون: إعراب الضمير بعد (لولا) الامتناعية.

رابعاً الفصل الثاني: المسائل التصريفية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: جمع الاسم الخماسي المجرد.

المبحث الثاني: تسكين الحرف المتحرك.

خامساً: الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال هذا البحث.

وقد رتبت هذه المسائل على حسب ترتيب أبواب النحو والصرف، المعهودة في كتب شروح الألفية، ومؤلفات الصرف؛ لسهولة الرجوع إليها.

والله أسأل أن ينفع به، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يهدينا سواء السبيل، ويرشدنا إلى القول المبين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

المُبَرِّدُ (*)

اسمُهُ ونَسَبُهُ:

هـو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان[١] بن سعد بن عبد الله بن زيد [٢] بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن اسلم بن ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك ابن النضر بن الأسد بن الغوث، المعروف بالمبرد النحوي[٣].

مَوْلِدُهُ:

اختلف المترجون للمبرد في تحديد السنة التي ولد فيها ، فأكثرهم على أنه ولد سنة عشر ومائتين(٤)، وقيل: سنة سبع ومائتين[٥]، وقيل: سنة ست ومائتين[٦].

لَقَبُهُ:

لُقِّبَ أبو العباس محمد بن يزيد بالمبرد ــ بكسر الراء وفتحها ــ وذكر ياقوت الحموي سبب تلقيبه بالمبرد بكسر الراء، فقال : وإنما لقب بالمبرد؛ لأنه لما صنف المازني كتاب الألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه، فأجاب بأحسن جواب، فقال له المازني : قم فأنت المبرد ــ بكسر الراء ــ أي المثبت للحق، فحرفه الكوفيون، وفتحوا الراء "[٧].

(★) ينظر في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي ١٠١ – ١١٠، والفهرست، لابن النديم ٨٨، وبغية الوعاة، للسيوطي ٢ /٢٧٠، ٢٧١.

(١) في طبقات النحويين واللغويين ١٠١: " ابن سليم "، وفي الفهرست ٨٨ : "ابن سلم ".

(٢) في طبقات الزبيدي ١٠١ " ابن يزيد "، وفي الفهرست ٨٨ " ابن دريد ".

(٣) وفيات الأعيان ٤ / ٣١٣ ، ٣١٤، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٠.

(٤) أخبار النحويين البصريين ٨٨ .

(٥) الفهرست ٨٨ .

(٦) النجوم الزاهرة ٣ /١١٧.

(٧) معجم الأدباء ١٩ / ١١٢، وينظر: بغية الوعاة ٢٦٩/١.

وذكر ابن خلكان سبب تلقيبه بالمبرد ــ بفتح الراء ــ فقال:" والمبرد: بضم الميم، وفتح الموحدة، والراء المشددة وبعدها دال مهملة وهو لقب عرف به، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الألقاب أنه قال: سئل المبرد لم لقبت بهذا اللقب ؟ فقال: كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة، فكرهت الذهاب إليه، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني، فجاء رسول الوالي يطلبني فقال لي أبو حاتم: ادخل في هذا، يعني غلاف مزملة فارغاً، فدخلت فيه وغطى رأسه ثم خرج على الرسول وقال: ليس هو عندي فقال: أخبرت أنه دخل إليك فقال: ادخل الدار وفتشها فدخل فطاف كل موضع في الدار ولم يفطن لغلاف المزملة، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة: المبرد المبرد وتسامع الناس ذلك فلهجوا به[1].

نَشْأَتُهُ وَحَيَاتُهُ :

لم تذكر المصادر شيئاً عن نشأته، وصباه، وقد ظل مدة بالبصرة ثم انتقل إلى مدينة:" سر من رأى "[2] بطلب من الخليفة المتوكل.

جاء في طبقات الزبيدي:" قرأ المتوكل على الله يوماً وبحضرته الفتح بن خاقان: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[3] فقال له الفتح بن خاقان: يا سيدي:" إنها " بالكسر، ووقعت المشاجرة بينهما فتبايعا على عشرة آلاف دينار، وتحاكما إلى يزيد بن محمد المهلبي، وكان صديقاً للمبرد فلما وقف:" يزيد " على ذلك خاف أن يسقط أحدهما فقال: والله ما أعرف الفرق بينهما، وما رأيت أعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدم فقال المتوكل: فليس هاهنا من يُسأل عن هذا. فقال: ما أعرف أحداً يتقدم فتى بالبصرة يعرف بالمبرد، فقال: ينبغي أن يشخص فلما وصل المبرد قال له الفتح بن خاقان: يا بصري كيف تقرأ هذا الحرف: ﴿ وَمَا

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ٤ / ٣٢١.

(٢) سُرَّ مَنْ رَأَى :لغة في سامراء وهي مدينة بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة.
ينظر : معجم البلدان ٣ / ١٧٣.

(٣) من الآية (١٠٩) في سورة الأنعام.
قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: " وما يشعركم إنها " مكسورة الألف، وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي:" أنها " بالفتح. السبعة لابن مجاهد ٢٦٥.

يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ بالكسر أم بالفتح ؟ قال المبرد:" إنها " بالكسر، هذا هو المختار، وذلك أن أول الآية: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ[1] ﴾، ثم قال تبارك وتعالى: يا محمد﴿ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ باستئناف جواب الكلام المتقدم، قال: صدقت.

وركب إلى دار أمير المؤمنين فعرفه بقدومي، وطالبه بدفع ما تخاطرا عليه، فأمر بإحضاري فحضرت، فلما وقعت عين المتوكل علي، قال: يا بصريّ، كيف تقرأ هذه الآية:﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ﴾ بالكسر أم ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ﴾ بالفتح؟ :

فقلت: يا أمير المؤمنين، أكثر الناس يقرأها بالفتح، فضحك وضرب برجله اليسرى، وقال: أحضر يا فتح المال، فقال: إنه والله يا سيدي قال لي خلاف ما قال لك، فقال: دعني من هذا أحضر المال"[2].

وجاء في إنباه الرواة:" ولما قتل المتوكل سنة سبع وأربعين ومائتين رحل المبرد إلى بغداد فقدم بلداً لا عهد له بأهله ، وكان ذلك في يوم الجمعة، وبعد أن قضيت الصلاة أقبل على بعض الحاضرين وسأله أن يفاتحه السؤال ليتسبب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم، فلما رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسر يوهم بذلك أنه قد سئل، فصارت حوله حلقة عظيمة فتشوف أحمد بن يحيى ثعلب إلى الحلقة فلما نظر ثعلب إلى من حول أبي العباس المبرد أمر الزجاج وابن الخياط بالنهوض إليه وقال لهما : فضا حلقة هذا الرجل، فقال الزجاج: أتأذن ـــ أعزك الله ـــ في المناقشة؟ فقال له المبرد : سل عما أحببت فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه، ثم سأله عن أخرى، وأخرى حتى بلغت مسائلة أربع عشرة مسألة وهو يجيب عن كل واحدة منها بما فعله في المسالة الأولى فلما رأى ذلك الزجاج قال لأصحابه: عودوا إلى الشيخ فلست مفارقاً هذا الرجل ولابد لي من ملازمته والأخذ عنه[3].

وبقي المبرد في بغداد يدرس العلم حتى تُوُفِّيَ.

---

(١) من الآية (١٠٩) في سورة الأنعام .

(٢) ينظر : طبقات الزبيدي ١٠١ – ١٠٣.

(٣) ينظر : إنباه الرواة للقفطي ٣ / ٢٤٩.

صِفَاتُهُ وَأَخْلاقُهُ:

اتصف المبرد بكثير من الصفات الْخُلُقِيَّة الحسنة فعرف عنه حسن الأدب، وغزارة العلم، قال عنه القفطيّ:" وكان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم، وغـزارة الأدب، وكثـرة الحفـظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان وملوكية المجالسة، وكرم العشيرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخط، وصحة القريحة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه "[١].

كما اتصف بالصفات الخِلْقِيَّة الحسنة، قال عنه شيخه أبو حاتم السجستاني:

أَبْـرَزُوا وَجْهَـكَ الْجَميـلَ وَلامُـوا مَـنِ افْتَتَـنْ
لَـو أَرَادُوا صِيـانَتِي سَـتَرُوا وَجْهَـكَ الْحَسَنْ[٢]

أَشْهَـرُ شُيُوخِـهُ:

أخذ المبرد العلم عن أشهر شيوخ عصره الذين برعوا في علوم اللغة، والنحو، والتصريف، ومن أبرز هـؤلاء الشيوخ:

١- الْجَـرْمِـيّ :

هـو: أبو عمر صالح بن إسحاق البَجْلِي الجرمي، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وأخذ اللغة عن الأصمعي، وأبي عبيدة، وحدث عنه المبرد، توفي سنة ٢٢٥هـ [٣].

٢- الْمَـازِنِيُّ :

هـو: أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، كان إماماً في العربيـة، وروي عـن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد، وحدث عنه المبرد، صنف: تفاسير كتاب سيبويه، وما تلحـن فيـه العامة، والتصريف، تُوُفِّيَ سنة ٢٣٦هـ، وقيل: سنة ٢٤٨هـ، وقيل: ٢٤٩هـ [٤].

---

(١) إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ٣ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
(٢) ينظر طبقات الزبيدي ١٠٤، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري ١٦٩.
(٣) تاريخ بغـداد ٩ / ٣١٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٤٥ ، ١٤٦ .
(٤) إنباه الرواة ١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، وبغية الوعاة / ٨ ، ٩.

٣- التَّـوَّزِيُّ:

هـو: أبو محمد عبد الله بن محمد التوزي، كان من أكابر علماء اللغة، وأخـذ عـن أبي عبيدة، والأصمعي، وقرأ على أبي عمر الجرمي كتاب سيبويه، من تصانيفه: كتاب الخيل، الأمثال، الأضداد، توفي سنة ٢٣٨هـ [١].

٤- الزِّيَـادِيُّ:

هـو: إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بـن زيـاد أبـو إسحاق الزيادي. كان نحوياً، لغوياً، أخذ عنه أبو العباس المبرد وغيره، من تصانيفه: النقط والشكل، شرح نكت سيبويه، الأمثال، توفي ٢٤٩هـ [٢].

٥- السجستانيّ:

هـو: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني، كـان إمامـاً في علوم القرآن، واللغة، والشعر، وكان المبرد يحضر حلقته ويلازم القراءة

عليه، من تصانيفه: لحن العامة ، المقصور والممدود، توفي سنة ٢٥٥هـ [٣].

٦- الرِّيَاشِيّ:

هـو: العباس بن الفرج الرياشي، أبو الفضل اللغويّ، النحويّ، كان عالماً باللغة والشعر، أخذ عنه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، له من الكتب : كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، توفي سنة ٢٥٧هـ [٤].

أَشْهَـرُ تَلاميـذه :

تتلمذ للمبرد كثير من نحاة عصره، وأفادوا من فكره، ونبغوا نبوغاً في العلم وصلوا به إلى درجـة التأليف، فألفوا كتباً في النحو، والتصريف، أفاد منها النحاة المتأخرون عنهم، ومن أشهر هـؤلاء :

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٩٥، ٩٦، وبغية الوعاة ٢ / ٦١ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ٩٧ ، ٩٨، والفهرست ٨٦، وإنباء الرواة ١ / ١٦٦.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٩٤، ونزهة الألباء ١٤٥. ١٤٦، وبغية الوعاة ١ / ٦٠٦.

(٤) الفهرست ٨٦، والنجوم الزاهرة ٣ / ٢٧، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧.

١- الدِّينُورِيُّ:

هو: أبو علي بن جعفر الدينوري، ختن ثعلب، من تصانيفه : المهذب في النحو، توفي بمصر سنة ٢٨٩هـ[١].

٢- ابنُ وَلاَّد:

هو: محمد بن ولاَّد، أبو الحسين التميميّ، النحوي، أخذ عن المبرد، وقرأ عليه كتاب سيبويه، توفي سنة ٢٧٨هـ [٢].

٣- ابنُ كَيْسَانَ:

هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، كان بصرياً كوفياً يحفظ القولين، أخذ عن ثعلب، والمبرد، توفي سنة ٢٩٩هـ[٣].

٤-الزَّجَّـــــاجُ :

هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد، له من التصانيف: معاني القرآن وإعرابه، ما ينصرف وما لا ينصرف، فعلت وأفعلت، توفي سنة ١١هـ[٤].

٥- الأَخْفَشُ الصَّغِيْرُ:

أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل، الأخفش الأصغر، قرأ على ثعلب والمبرد، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، الأنواء، المهذب. توفي ببغداد في شعبان سنة ٣١٥هـ [٥].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢١٥، وإنباه الرواة ١ / ٣٣ ، ٣٤.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٢١٣، ومعجم الأدباء ١٩ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ١١٣ .

(٤) إنباه الرواة ١ / ١٥٩ ، ١٦٠، وبغية الوعاة ١ / ٤١٢ ، ٤١٣.

(٥) الفهرست ١٢٣، ومعجم الأدباء ١٣ / ٢٤٢ - ٢٥٦.

٦- ابْنُ السَّرَّاجِ:

هـو: أبو بكر محمد بن السري السراج، كان أحدث أصحاب المبرد سناً، وكان المبرد يقربه، قرأ عليه كتاب سيبويه، من تصانيفه: الأصول، الموجز، والاشتقاق . توفي سنة ٣١٦هـ[١].

٧- ابْنُ شُقَيْرٍ:

هـو: أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي، أبو بكر أخذ عن المبرد، من تصانيفه : مختصر في النحو، المذكر والمؤنث، المقصور والممدود، توفي في صفر سنة ٣١٧هـ [٢].

٨- ابْنُ الْخَيَّاطِ :

هـو: أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن منصور، أخذ عن المبرد، توفي سنة ٣٢٠هـ[٣].

٩- نِفْطَوَيْه:

هـو: إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب، أبو عبد الله الملقب بـ:" نِفْطَوَيْه " كان عالماً بالعربية، والحديث، أخذ عن ثعلب والمبرد وغيرهما، من تصانيفه: إعراب القرآن، الأمثال، المصادر، توفي سنة ٣٢٣هـ[٤].

١٠- النَّحَّـاسُ:

هـو: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، أبو جعفر، من أهل مصر رحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد، والأخفش علي بن سليمان، ونفطويه، من تصانيفه : كتاب التفاحة في النحو، كتاب إعراب القرآن، كتاب شرح أبيات سيبويه، توفي بمصر سنة ٣٣٧هـ [٥].

١١- ابن دُرُسْتُوَيْه :

---

(١) نزهة الألباء ١٨٦، والأعلام ٦ / ١٣٦ .
(٢) الفهرست ١٢٣، ونزهة الألباء ١٨٧، وبغية الوعاة ١ / ٣٠٢ .
(٣) أخبار النحويين البصريين ١١٤ ، والفهرست ١٢١.
(٤) الفهرست ١٢١ ، ومعجم الأدباء ١ / ٢٥٤ – ٢٧٢ .
(٥) معجم الأدباء ٤ / ٢٢٤، وإنباه الرواه ١ / ١٠١ – ١٠٣.

هـو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، قرأ على المبرد الكتاب وبرع فيه، من تصانيفه: الإرشاد في النحو، شرح الفصيح، غريب الحديث، المقصور والممدود، معاني الشعر، توفي سنة ٣٤٧هـ [١].

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّة :

كان المبرد ذا مكانة علمية؛ لأنه أخذ العلم عن أشهر أعلام البصرة، ومما يدل على علو قدمه في العلم أنه تتلمذ على يديه كثير من التلامذة، ولقد أثنى بعض العلماء على المبرد، قال السيرافي:" انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي، والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي "[٢].

وقال ابن خلكان:" كان إماماً في النحو واللغة "[٣].

ومما يدل على مكانته العلمية، أنه كان يعقد المناظرات التي دارت بينه وبين ثعلب ـــ وأيضاً ـــ بينه وبين طلاب ثعلب[٤].

ومما يدل على تفوق المبرد ـــ أيضاً ـــ أن أقرب الناس إلى ثعلب ترك حلقته ، وصار إلى المبرد يأخذ عنه، ومن هؤلاء الدينوري ـــ ختن ثعلب ـــ فكان يخرج من منزله، وهو جالس على باب داره فيتخطى أصحابه ويمضي، ومعه دفتره، ومحبرته فيقرأ على أبي العباس المبرد كتاب سيبويه فيعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك، ويقول له: إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه وتتركني يقولون ماذا ؟ ولم يكن يلتفت إلى قوله[٥].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ١١٦، والبداية والنهاية ١ / ٢٤٨.

(٢) أخبار النحويين البصريين ١٠٥، وينظر: الفهرست ٨٧، والنجوم الزاهرة ٣ / ١١٧.

(٣) وفيات الأعيان ٤ / ٣١٤ .

(٤) أخبار النحويين والبصريين١٠٢، وبغية الوعاة١/٢٧١، وطبقات المفسرين، للداودي٢/٢٧٠، ٢٧١، ومقدمة تحقيق كتاب البلاغة للمبرد للدكتور: رمضان عبد التواب ٣٤، ومقدمة تحقيق كتاب المقتضب للشيخ عبد الخالق عضيمة ٢٩ .

(٥) طبقات الزبيدي٢١٥، ومعجم الأدباء ٥ /١٢٠، وبغية الوعاة ١ /٣٠١.

شِعْـــرُهُ :

عدَّه المرزباني من الشعراء، قال عند حديثه عـن الـشعراء المـسمين بـ:" محمـد ": " محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس الأزدي، النحوي المعروف بالمبرد "(١).

ولم يكن أبو العباس محمـد بن يزيد على رياسته، وتفرده بمذهـب أصـحابه، وصـحة قريحته متخلفاً في قول الشعر، وله أشعار كثيرة منها قوله :

وَلَوْ رَفَعَ اللهُ عَنَّا الْبَلاَ ءَ لَم نَدْرِ مَا خَطَرُ الْعَافِيَة (٢)

ومن شعر المبرد ـ وقد بلغه أن ثعلباً قد قال في حقه كلاماً يؤلمه ـ:

رُبَّ مَـنْ يَغْنِيـــهِ حَالِي وَهُـــوَ لا يَجْـــري بِبَالِي

قَلْبُـــهُ مَـــلآن مِنّـِي وَفُـــؤادِي مِنْـــهُ خَـــالِي

ولما سمع ثعلب ذلك لم يقل في حقه كلمة قبيحة(٣).

مُؤَلَّفَاتُهُ :

ألَّفَ المبرد العديد من المصنفات التي تظهر ثقافته العربية، وإلمامه بمختلف علوم اللغة، وقد جاوزت مؤلفاته الخمسين، وهذه المؤلفات منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مفقود بسبب الأحداث السياسية التي تعرضت لها الأمة العربية، كان من نتائجها ضياع كثير من الآثار الأدبيـة والعلميـة الرائعة، ومنها كثير من كتب المبرد(٤).

(١) معجم الشعراء ١٢٢.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ١٠٤ ، ١٠٥ .
(٣) معجم الأدباء ١٩ / ١٢٠
(٤) المبرد حياته وآثاره ١٥١. ومقدمة تحقيق المقتضب ٥٨ .

أَوَلاً : الكُتُب المطْبُوعَة :

١- المقتَضَب[١].

٢- الكَامِـل[٢].

٣- الفاضِل[٣].

٤- كتاب المذكر والمؤنث[٤].

٥- البلاغة[٥].

٦- نقد كتاب سيبويه، أو:" مسائل الغلط "[٦].

٧- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد[٧].

٨- نسب عدنان وقحطان[٨].

٩- أعجاز أبيات[٩].

١٠- شرح لامية العرب للشنفرى[١٠].

---

(١) طبع المقتضب بتحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤ م .

(٢) طبع كتاب الكامل ثلاث طبعات، الأولى غير محققة وهي في مجلد واحد، الناشر: مكتبة المعارف، بيروت، والثانية: بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم في مجلدين، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، والثالثة بمراجعة: تغاريد بيشون ونعيم زرزور في أربعة أجزاء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

(٣) طبع بتحقيق الأستاذ/ عبد العزيز الميمني، بمطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ، ١٩٥٦ م، والطبعة الثانية ٩٩٥ م، والطبعة الثالثة ٢٠٠٠ م .

(٤) طبع بتحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي .

(٥) طبع بتحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ـ ٩٨٥ م.

(٦) مطبوع مع كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق د / زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ٩٩٦ م.

(٧) طبع بتحقيق الأستاذ/عبد العزيز الميمني، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٠ هـ.

(٨) طبع بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني سنة ١٩٣٦.

(٩) نشرت هذه الرسالة بتحقيق الأستاذ/عبد السلام هارون، الناشر: لجنة التأليف ١٩٥١م.

(١٠) طبع ضمن شروح أخرى باسم: بلوغ الأرب في شرح لامية العرب: الزمخشري، المبرد، العكبري، ابن زاكور الفربي ابن عطاء المصري، تحقيق / محمد عبد الحكيم القاضي، الناشر: دار الحديث، القاهرة .

ثانياً : كتب أشارت إليها المراجع ، ومنها :

١- احتجاج القراء [١].

٢- الاختيار[٢].

٣- أدب الجليس[٣].

٤-أسماء الدواهي عند العرب[٤].

٥-الاشتقاق[٥].

٦-الاعتنان[٦].

٧-الإعراب[٧].

٨-إعراب القرآن[٨].

٩-الأنواء والأزمنة [٩].

١٠-التصريف[١٠].

١١-الجامع [١١].

---

(١) ينظر: الفهرست ٨٨ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان٢ / ١٦٧ .

(٣) ينظر: الفهرست ٨٨، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥٢، وطبقات المفسرين للداودي٢ /٢٦٩.

(٤) ينظر: الفهرست ٨٨، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ .

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٢٧٠ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

(٦) ينظر: تاريخ الأدب لكارل بروكلمان ٢ / ١٦٧ .

(٧) ينظر: الفهرست ٨٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ .

(٨) ينظر: الفهرست ٨٨، وبغية الوعاة ١/ ٢٧٠، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٦٩.

(٩) ينظر: طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

(١٠) ينظر: الفهرست ٨٨، وإنباه لرواة ٣ / ٢٥٢ .

(١١) ينظر: الفهرست ٨٨، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

١٢-الحث على الأدب والصدق [١].

١٣- الحروف في معاني القرآن إلى سورة طه [٢].

١٤- الخط و الهجاء [٣].

١٥- الرسالة الكاملة [٤].

١٦- كتاب الروضة[٥].

١٧- الرياض المؤنقة [٦].

١٨- الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه[٧].

١٩- الشافي[٨].

٢٠- شرح شواهد كتاب سيبويه [٩].

٢١- شرح كلام العرب وتخليص ألفاظها، ومزاوجة كلامها، وتقريب معانيها [١٠].

٢٢- صفات الله تعالى[١١].

٢٣- ضرورة الشعر[١٢].

---

(١) ينظر: الفهرست ٨٨ .

(٢) ينظر: طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

(٣) ينظر: الفهرست ٨٨ .

(٤) ينظر: إنباه الرواة ٣ / ٢٥١ .

(٥) ينظر: الفهرست ٨٨، ووفيات الأعيان ١ / ٣١٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٧٠.

(٦) ينظر: الفهرست ٨٨، وطبقات المفسرين للداودي ٢ /٢٦٩.

(٧) ينظر: إنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ .

(٨) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٢٧٠ .

(٩) ينظر: الفهرست ٨٨، وكشف الظنون ٢ / ١٤٢٧ .

(١٠) ينظر: الفهرست ٨٨، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ .

(١١) ينظر: إنباه الرواة ٣ / ٢٥٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

(١٢) ينظر: الفهرست ٨٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٧٠ .

٢٤- طبقات النحويين البصريين وأخبارهم [١].

٢٥- العبارة عن أسماء الله تعالى[٢].

٢٦- العروض[٣].

٢٧- غريب الحديث [٤].

٢٨- الفتن والملاحم [٥].

٢٩- قواعد الشعر[٦].

٣٠- القوافي[٧].

٣١- الكافي في الأخبار[٨].

٣٢- المدخل إلى كتاب سيبويه[٩].

٣٣- المدخل في النحو[١٠].

٣٤- معاني القرآن[١١].

٣٥- معنى كتاب سيبويه[١٢].

٣٦- المقرب[١٣].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ٣ / ٢٥٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩.

(٢) ينظر : الفهرست ٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ .

(٣) ينظر: الفهرست ٨٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٠، وطبقات المفسرين للداود ٢ / ٢٦٩.

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/ ٥، ٦، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢ /١٦٧.

(٥) ينظر : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٦) ينظر : الفهرست ٨٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥١ .

(٧) ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٥١ ، وكشف الظنون ٢ / ١٤٥١ .

(٨) ينظر : الفهرست ٨٨ .

(٩) ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٥١ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

(١٠) ينظر : الفهرست ٨٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ .

(١١) ينظر : الفهرست ٨٨، وتاريخ بغداد ٣ / ٢٨٧، وبغية الوعاة ١ / ٢٧٠ .

(١٢) ينظر : الفهرست ٨٨، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

(١٣) ينظر : الأعلام للزركلي ٧ / ١٤٤ .

٣٧- المقصور والممدود[١].

٣٨- المادح والمقابح[٢].

٣٩- الناطق [٣].

٤٠-الوشى [٤].

مَذْهَبُهُ النَّحْوِيُّ وَمَنْهَجُهُ فيه:

يعد المبرد واحداً من مشاهير نحاة البصرة، ومن زعماء طبقاتهم، حيث إنه كان رائد الطبقة السابعة من طبقات البصريين[٥].

وأما عن منهجه فإنه قد اعتمد في مسائله النحوية والتصريفية على ما اعتمد عليه أئمة مدرسته من قبله فهو يُعنى بالتعريف، والعوامل والمعمولات، والتعليل، والقيا[٦].

تَخْطئَتُهُ لِبَعْض الأَسَالِيب :

لسعة أفق المبرد في الاطلاع كان يخطئ بعض الأساليب، ومن ذلك: إنكاره وقوع الضمير المتصل بعد لولا، مثل قولك: لولاي، ولولاك، ولولاه[٧]، قال في الكامل:" أما قوله: لولاك فإن سيبويه يزعم أن:" لولا " تخفض المضمر، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء، فيقال: إذا قلت: لولاك فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟

وضمير النصب كضمير الخفض، فتقول: إنك تقول لنفسك: لولاي ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك: رماني، وأعطاني، قال يزيد بن الحكم الثقفي:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِن قُنَّةِ النِّيق مُنْهَوِي

(١) ينظر : الفهرست ٨٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥١ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٠ .

(٢) ينظر : الفهرست ٨٨ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

(٣) ينظر : الفهرست ٨٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٥٢ .

(٤) ينظر : الفهرست ٨٨ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٢٦٩ .

(٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١١٢، ١١٣.

(٦) المدارس النحوية، لشوقي ضيف ١٢٥.

(٧) نشأة النحو ١١٣.

فيقال له: الضمير في موضع ظاهره فكيف يكون مختلفاً ؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو:" إنَّ "، وما كان معها في الباب ؟

وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض كما يستوي الخفض والنصب، فيقال: فهل هذا في غير الموضع ؟

قال أبو العباس: والذي أقوله : إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت، كما قال الله ــ عز وجل ــ: ﴿ لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ [١] ﴾.

ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر، فيجيزه على بعد "[٢].

تفرده بالرأي:

خالف المبرد سيبويه في بعض المسائل النحوية ، وهذا يدل على سعة علمه في النحو، وأنه ليس ناقلاً كلام السابقين فحسب، وإنما كانت له شخصية مستقلة.

ومن ذلك مخالفته لسيبويه في أن " حاشا " في الاستثناء حرف يجر ما بعده، قال في الكتاب:" وأما:" حاشا " فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر:" حتى " ما بعدها وفيه معنى الاستثناء"[٣].

وقد خالفه المبرد في ذلك فأجاز أن تكون حرفاً يجر ما بعده، وأن تكون فعلاً ينصب ما بعده، قال:" وما كان حرفاً سوى:" إلا " ف:" حاشا "، و:" وخلا "، وما كان فعلاً فـ:" حاشا "، و:" وخلا " وإن وافقا لفظ الحروف، و:" عدا "، و:" لا يكون "[٤].

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ المبرد – رحمه الله – بعد حياة حافلة بالجدِّ والاجتهاد، والتأليف والتصنيف، يوم الاثنين من ذي الحجة سنة خمس وثمانين ومائتين[٥].

وتذكر بعض المصادر أنه توفي في يوم الاثنين من ذي الحجة سنة ست وثمانين ومائتين [٦].

---

(١) من الآية (٣١) في سورة سبأ .

(٢) الكامل ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٤) المقتضب ٤ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ١٠٩، ونزهة الألباء ١٧٢، ١٧٣، ووفيات الأعيان ٤/ ٣١٩، والبداية والنهاية ٨٤/١، ٨٥، وبغية الوعاة ٢٧٠/١.

(٦) النجوم الزاهرة ١١٧/٣، ١١٨، وكتاب الوفيات لابن قنفد ١٩١، وبغية الوعاة ١/ ٢٧٠.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

دِرَاسَةُ المَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ

وعَدَدُهَا

إِحْدَى وَعِشْرُونَ مَسْأَلَةً

المبحث الأول

كيفية إعراب المثنى

التَّثْنِيَةُ: صيغَةٌ مَبْنِيَّةٌ للدلالة على الاثنين.

وأصْلُ التَّثْنِيَةِ: العَطْفُ، تقولُ: قَامَ الزَّيْدَانِ، وذَهَبَ العُمَرانِ، والأصْلُ فيه: قَامَ زَيْدٌ وزَيْدٌ، وذَهَبَ عَمْرٌو وعَمْرٌو، إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية؛ طلباً للإيجاز والاختصار.

والذي يدلُّ على أنَّ الأصْلَ هو: العطفُ، أنهم يفكون التثنية في حالِ الاضطرارِ، ويعدلون عنها إلى التكرار، كقول الرَّاجِزِ:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا والفَكِّ ... فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ بِالسُّكِّ [1]

إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار لأنه الأصل[2].

وفي اصطلاح النحويين: لفظ دال على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه[3].

وقيل: اسمٌ نابَ عن اثنين، اتفقا في الوزنِ والحروفِ، بزيادةٍ أغنت عن العاطف والمعطوفِ[4].

---

(١) الرجز لرؤبة، في: ملحقات ديوانه ١٩١، ومنسوب إلى أبي نخيلة، في: جمهرة اللغة ٩٥/١.
وهو من شواهد: إصلاح المنطق ٧، وأمالي ابن الشجري ١٤/١، وأسرار العربية ٦٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ٧١/١، وشرح التسهيل ٦٨/١، والتذييل والتكميل ٢٦١/١.
اللُّغَةُ:" الفَكُّ ": بالفتح: اللَّحْي، وهو عظم الحنك. و:" فأرة المِسْكِ ": هي التي فيها المِسْكُ. و:" السُّكُّ ": ضربٌ من الطيب.
الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ " حيث أغنى العطف عن التثنية؛ للضرورة، والقياس: فكَّيْها.

(٢) أسرار العربية ٦٣، ٦٤.

(٣) شرح الألفية، لابن عقيل ٥٦/١.

(٤) شرح الأشمونيّ ٧٥/١.

حُكْمُـــــهُ:

وحُكْمُ هذا الباب أن يرفع بالألف نيابةً عن الضمة وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة والفتحة نحو جاء الزَّيْدَانِ ورأيت الزَّيْدَيْنِ ومَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ [١].

و كانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات[٢].

ومِنْ شَواهِدِ الرَّفْعِ، قولُه تعالى:﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا[٣] ﴾.

ومِنْ شَواهِدِ الجَـرِّ، قولُه تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَـرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ[٤] ﴾.

ومثالُ النَّصْبِ قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلانَا [٥] ﴾.

وهذا هو المشهور في لغة العرب[٦].

وقال ابنُ عَقِيلٍ:" والصحيحُ أنَّ الإعْرابَ في المُثَنَّى، والملحَقِ به، بحركةٍ مُقَدَّرَةٍ على: الألِفِ رفعاً، والياءِ نَصْبًا وجَـرًّا "[٧].

وهُناك لُغَـةٌ أخري في إعرابِ المثنى، وهي: لزوم الألف: رفعاً، ونصباً، وجرًّا، والإعراب بحركاتٍ مقدَّرةٍ عليها كالمقصورِ.

يقول ابنُ جنّي:" على أنَّ من العَرَبِ من لا يخافُ اللَّبسَ، ويجري البابَ على أصْلِ قياسِه؛ فيدع الألفَ ثابتةً في الأحوالِ الثلاثِ، فيقول: قَامَ الزَّيْدَانِ وضَرَبْتُ الزَّيْدَانِ ومَرَرْتُ الزَّيْدَانِ " [٨].

---

(١) أسرار العربية ٦٤، وشرح شذور الذهب ٥٨، وشرح ابن عقيل ٥٨.

(٢) أسرار العربية ٦٤.

(٣) مـــن الآيـــة (٢٣) في ســـورة المائـــدة.

(٤) الآيـــة (٣١) في ســـورة الزخـــرف.

(٥) من الآيـــة (٢٩) في ســـورة فصلت.

(٦) شرح شذور الذهب ٥٩، ٦٠.

(٧) شرح ابن عقيل ٥٨.

(٨) سر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢.

وقال أبو حَيَّانَ:" وقيل: هو القياس، إلا أنَّ معظمَ العربِ أرادوا التفرقةَ بين الرفعِ وغيره، فقلبوا تلك: الألف: ياءً "(١).

ويقول أبو حَيَّانَ في نسبةِ هذه اللُّغَةِ:" وحكى الكسائيُّ أنَّ ذلك لُغَةٌ لبني الحارثِ بْنِ كَعْبٍ، وزبيدٍ، وخثعمٍ، وهمدانَ، وذكر أبو الخطاب أنها: لغَةٌ لكنانة، وذكر غيره أنها لغةٌ لبني العَنْبر، وبني الهُجَيم، وبطون من ربيعة، وقيل: أنها: لغةُ بني بَكْرِ بنِ وائل، فهذه طوائف من العربِ الفصحاء وافقوا بني الحارثِ بن كعبٍ في هذه اللُّغَة "(٢).

وهذه اللُّغةُ حكاها أبو زَيْدٍ الأنصَاريُّ قال:" لُغَةُ بني الحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ قلبُ:" الياءِ " الساكنةِ إذا انفتحَ ما قبلها:" ألفاً "، يقولون: أخذتُ الدرهمان، والسَّلامُ عَلاكُم "(٣).

وحكاها الفَرَّاءُ أيضاً قال:" لُغَةُ بن الحارث بن كَعْبٍ: يجعلون الاثنين في: رفعهما، ونصبهما، وخفضهما:" الألف "(٤).

وعلى هذه اللُّغةُ خُرِّجَتْ قراءة من قرأ قوله تعالى:﴿ إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ (٥) ﴾

يقول الأخفشُ في توجيه هذه القراءة:" أنَّ بلحارثَ بنَ كَعْبٍ يجعلونَ:" الياءَ " في أشباه هذا:" ألفاً " فيقولون:" رأيتُ أخَوَاكَ "، و:" ورأيتُ الرَّجُلان "، و:" وَضَعْتُهُ عَلاهُ "، و:" ذَهَبْتُ إلاهُ "(٦).

ويُحْكَى عن الإمامِ أبي حنيفة أنه سُئِلَ عن إنسانٍ رَمَى إنساناً بحَجَرٍ فقتله، هل يجب عليه القَود؟ فقال: لا، ولو رماهُ بـ:" أبا قبيس "، بالألف على هذه اللغة؛ لأنَّ أصْلَهُ:" أبو "، فلما تحركت:" الواو " وانفتح ما قبلها قلبوها:" ألفاً " بعد إسكانها إضعافاً لها (١).

---

(١) التذييل والتكميل ٢٤٥/١، ٢٤٦.

(٢) التذييل والتكميل ٢٤٥/١، ٢٤٦.

(٣) النوادر ٢٥٩.

(٤) معاني القرآن ١٨٤/٢.

(٥) من الآية (٦٣) في سورة طه. (عَلَيْهِ السَّلامُ). قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، بتخفيف نون: "إن " ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه ٢٤٢.

(٦) معاني القرآن ١٢٠/١، ١٢١.

رأيُ المُبَـــرِّد:

ذهب المُبَـــرِّدُ[٢] إلى إنكار هذه اللغـــةِ، ولا يجيزُ مثلها في كلامٍ، ولا شِعْـــرٍ.

وحمل قراءة من قرأ قوله تعالى:﴿ إِنْ هَـــذَانِ لَسَاحِرَانِ [٣] ﴾ على أنّ:" إن " بمعـــنى: نَعَمْ.

واعترضه ابنُ هِشَامٍ بأمرين:

أحدهما: أنّ مجيءَ:" إن " بمعنى:" نعم " شَاذٌّ، حتى قيل: إنَّهُ لم يَثْبُتْ.

والثاني: أنّ:" اللامَ " لا تدخلُ في خبرِ المبتدأ.

وأجيب عن هذا: بأنها:" لامٌ " زائدةٌ، وليست للابتداء، أو: بأنها داخلـــةٌ علـــى مبتـــدأ محذوفٍ، أي: لَهُمَا ساحران، أو: بأنها دخلت بعد:" إن " هذه؛ لشبهها بـــ:" إن " المؤكدة لفظاً.

ويضعفُ الأوّل: أنّ زيادةَ:" اللامِ " في الخبرِ خاصَّةٌ بالشِّعْرِ، والثاني أنّ الجمْعَ بـــين:" لامِ " التوكيدِ، وحَذْفِ المبتدأ كالجمعِ بين متنافيين.

وقيل: اسمُ:" إنّ " ضميرُ الشَّأنِ، والأصلُ: إنّه هذان لساحران، وهذا أيضاً ضعيفٌ؛ لأنّ الموضوعَ لتَقْوِيَةِ الكلامِ لا يناسِبُهُ الحذْفُ، والمسموعُ من حَذْفِه شَاذٌّ إلا في باب:" أن " المفتوحة إذا خُفِّفَت؛ فاستسهلوه؛ لورودِهِ في كلامٍ بُنِيَ على التخفيفِ، فَحُذِفَ تَبَعـــاً لحذفِ النُّونِ؛ ورُبَّ شيءٍ

---

(١) الأنصـــاف ١٨/١.

(٢) ينظر: إنكار المبرد في: الارتشاف ٥٥٨/٢، والمساعد ٤١/١، وشرح الأشمونيّ ٧٩/١، وراجـــع المقتـــضب ١٤٣/١، ١٥١/٢.

(٣) من الآيـــة (٦٣) في ســـورة طـــه. (عَلَيْـــهِ السَّلاَمُ).
قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، بتخفيف نون:" إن ".
ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه ٢٤٢.

يُحذفُ تَبَعاً، ولا يُحذَفُ استقلالاً، ولأنَّهُ لو ذُكِرَ لوجب التشديد؛ إذ الضمائرُ تـــردُّ الأشـــياءَ إلى أصولها[١].

وقيل:" هذان " مبنيٌّ لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين[٢]:" هـــذين " جَـــرًّا ونَصْباً، ليس إعراباً أيضاً، واختاره: ابْنُ الحَاجِبِ[٣].

قال ابْنُ هِشَامٍ:" وعلى هذا فقراءة:" هذان " أقيس؛ إذ الأصل في المبنيِّ ألا تختلف صيغة مع أن فيها مناسبة لألف:" ساحران " وعكسه:" الياء " في قوله تعالى: ﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ[٤]﴾، فهي هنا أرجح لمناسبة:" ياء ":"ابنتي "[٥].

وقيل: لما اجتمعت: ألف:" هذا "، وألف: التثنية في التقدير، قُدِّرَ سقوطُ:" ألف التثنيـــة " فلم تقبل: ألف:" هذا " التغيير[٦].

وردَّه الدَّمَامِينِيُّ بأنَّه: لا مقتضى لتقدير حذف: الألف المسوقة لغرضِ الدلالة على التثنية، وإبقاء: الألف التي هي من أصلِ الكلمة، وليست علامة شَيْءٍ [٧].

وقيل: إنَّ: ألفَ:" هذان " تُشْبِهُ: ألفَ:" يَفْعَلانِ "، فلمَّا لم تقلب هذه لم تقلب تلك[٨].

وردَّه الدَّمَامِينِيُّ بأنَّ: ألفَ:" يَفْعَلانِ " من قبيل الأسماء، وألفُ:" هذان " حيث تُجعلُ للتثنية من قبيل الحروف، وإنَّما لم يصحَّ انقلاب: ألفَ:" يَفْعَلانِ "؛ لأنها لا يتعاقبُ عليها ما يختلـــف بـــه معناها؛ لأنها لا تكون: فاعلاً، أو: نائباً عنه، بخلاف: ألف:" هذان "[٩].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، للعكبريّ ٨٩٥/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن، لابـــن الأنبـــاريّ ١٤٦/٢، ومغني اللبيب ٣٨، شرح مغني اللبيب (المزج) ٢٢١.

(٢) شرح مغني اللبيب (المزج) ٢٢٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١.

(٤) من الآيـــة (٢٧) في ســـورة القصص.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢.

(٦) مغني اللبيب ٣٩.

(٧) شرح مغني اللبيب (المزج) ٢٢٤.

(٨) إعراب القرآن، للنحاس ٤٦/٣.

(٩) شرح مغني اللبيب (المزج) ٢٢٤.

تعقيب:

أولاً: إنكار المُبَرِّد:

أرى أن إنكار المُبَرِّدِ لهذه اللُّغة، قد جانبه الصوابُ، ولا وجْه له في ردِّها، وهو محجوج بنقْلِ النُّحَاةِ الثِّقَاتِ عن هذه الطوائفِ من العربِ، وهي لُغةُ: بني الحارث، وقبائل أخر.

قال المتلمسُ :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا[1].

وقوله:(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ):(لاَ وَتَرانِ فِي لَيْلَةٍ [2]).

ثانياً: وأمَّا قراءة من قرأ قوله تعالى:﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، فأحسن الأقوال فيها أنها جاءت على لغةِ خثعم، وبعض القبائل العربية، وما لا يحتاج إلى تقديرٍ، أولى مما يحتاج إليه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٣٤، والأصمعيات ٢٤٦، ومعاني الفراء ١٨٤/٢، وسر الصناعة ٧٠٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٦/١، والأشمونيّ ٧٩/١.

اللُّغَةُ:" الشُّجَاعُ ": الحَيَّةُ الذَّكَرُ.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" لَنَابَاهُ "، الأصلُ فيه: لنابيه، لكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث.

(٢) ينظر الحديث في: سنن أبي داود ٤٥٦/١، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، وسنن الترمذي ٣٣٣/٢، تحقيق/ أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وسنن النسائي ٢٢٩/٣، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط/ الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

المبحث الثاني

وُقُـوعُ الضَّمِيـرِ المُتَصِـلِ بَعْـدَ:" إلاَّ "

الضَّمِيْرُ المُتَّصِلُ، هو: الذي لا يبتدأ به كـ:" الكافِ "، من:" أكرمك "، ونحوه، ولا يقعُ بَعْدَ:" إلاَّ " في الاختيارِ، فلا يُقالُ: ما أكرمتُ إلاك [١].

وللنَّحْوِيِّينَ في حكم وقُوعِ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ بَعْـدَ:" إلاَّ "، أقْـوَالٌ ثَلاثَـةٌ:

القَـولُ الأَوَّلُ:

لا يجوزُ وقُوعُ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ بَعْـدَ:" إلاَّ "، إلاَّ في ضرورةِ الشِّعْرِ، وهـو قـول أكْثَـرِ النَّحْوِيِّينَ، ونسبهُ أبو حَيَّانَ[٢] إلى: البَصْرِيِّينَ، وعزاه المُرَادِيُّ[٣] إلى: الجُمْهُورِ، وجعلوا منـه قـولَ الشَّاعِرِ:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْـتِ جَارَتَنَـا		أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّـارُ[٤]

وشرط ابنُ هِشَامٍ لوقعِ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ بَعْـدَ:" إلاَّ "، ثلاثة شروطٍ.

يقول:" وإنَّما جاءتِ النِّيَابَةُ في المُتَّصِلِ بثلاثةِ شُرُوطٍ: كَوْنِ المنوبِ عنه: منفـصلاً، وتوافقهمـا في الإعرابِ، وكَونِ ذلك في الضرورةِ "[٥].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٨٩.

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ٢٣٣. (مطبـوع).

(٣) توضيح المقاصد ١/ ١٣٠.

(٤) البيت من البسيط، لا يعرف قائله، وهو من شواهد: الخصائص ٣٠٨/١، ١٩٥/٢، وشرح التسهيل، لابـن مالك ١٥٢/١، ٢٧٦/٤، وشرح الألفية، لابن الناظم ٥٧، وتوضيح المقاصد، للمرادي ١٢٨/١، ومغـني اللبيب ٤٤١، والأشمونيّ ١٠٩/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥.

اللُّغَـةُ:" نُبَالِي " من المبالاة، وهي: الاكتراث بالأمر، والاهتمام له. " دَيَّـارُ " بمعنى: أحَـدٌ.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" إِلاَّكِ " حيث وقع الضمير المتصلُ بعد:" إلاَّ " وهو: شاذٌ، إلا في الـضرورة، والقيـاس أن يقال: إلاَّ إياهُ، بالمتصلِ.

(٥) مغني اللبيب ٤٤١.

وقد وضَّح ابنُ هِشَامٍ موضعَ الضَّرورةِ في البيت السابق، فقال:

" وكان حقّه:" إلاّ إيَّاك "، وإنما استحقَّ النَّصبَ؛ لأنّه استثناءٌ مُقَدَّمٌ على المستثنى منه، وهو:" دَيَّارٌ ".

وإنما استحقَّ الفَصْلَ مع أنّه معمولٌ لـ:" إلا " على الصَّحيحِ؛ لأنَّ المستثنى في التفريغِ واجبُ الفصْلِ، نحو: ما أكْرَمْتُ إلاّ إيَّاكَ، لأنّه معمولٌ للفِعْلِ بالاتفاق، فلا يصحُّ اتصالُهُ بغيرِ عَامِلِه، ثُمَّ حُمِلَ عليه غير المفرَّغِ ليجْرِيَا على سَنَنٍ واحِدٍ.

وإنما سَهَّلَ وصْلَهُ في الضَّرُورَةِ لثلاثة أمُورٍ:

أحدها: أنَّ الأصْلَ في الضَّميرِ الاتصالُ.

الثاني: أنَّ الأصْلَ في الحَرْفِ النَّاصِبِ للضَّميرِ أن يتصلَ به، نحو: إنَّكَ، ولَعَلَّكَ.

الثالث: إجراء:" إلا " مجرى أختها:" غير " كما أُجريتْ مجراها في الوصْفِ بها "[١].

القَولُ الثّاني:

ذهب المُبَرِّدُ[٢]، وأبو القَاسِمِ الحَرِيْرِيُّ[٣]، إلى أنَّهُ لا يجوزُ وقُوعُ الضَّميرِ المُتَّصِلِ بَعْدَ:" إلاّ "، لا في ضرورةِ الشِّعْرِ، ولا في غيرها.

وحُجَّةُ المُبَرِّدِ: عَدَمُ وروده لا في شِعْرٍ، ولا في نَثْرٍ، وعلى ذلك فقد أنكَرَ.

رِوَايَةَ:" إلاّك "، وقال:" إنَّ الرِّوَايَةَ: سِوَاك "[٤].

وقال الحَرِيْرِيُّ:" لم يأتِ في أَشْعَارِ المتقدِّمينَ سِوَاهُ، فهو نادرٌ، والنَّادِرُ لا يُعتدُّ بِهِ، ولا يُقَاسُ عليه "[٥].

---

(١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٨٤.

(٢) ينظر: إنكار المبرد في: شرح المفصل، لابن يعيش ١٠٣/٣، وتوضيح المقاصد ١٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٩١/١، وشرح الأشموني ١٠٩/١، والتصريح ٩٨/١.

(٣) هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري، البصريّ، إمام في الفصاحة والبلاغة، ورشاقة الألفاظ، صنف المقامات، والملحة وشرحها، ودرة الغواص، وغيرها، توفي سنة ٥١٥هـ. ينظر ترجمته في: البلغة ٢٣٤، وبغية الوعاة ٢٥٧/٢.

(٤) توضيح المقاصد ١٣٠/١، والتصريح ٩٨/١.

(٥) درة الغواص ٤١٩.

القَــولُ الثّالــث:

ذهب أبو بَكْرِ بْنُ الأنْبَــارِيُّ[١]، إلى جواز وقوع الضمير المتصل بعد:" إلاّ " مُطْلقــاً، في الشّعرِ، وفي غَيرِهِ من الكلام الاختياري[٢].

واستدلّ على ذلك بقــولِ العــرب:" قَامَ القَومُ إلاكَ ".

ووافقه ابنُ مالكٍ[٣] في:" شَرْحِ التسْهيل " فقال:" ومَنْ حَكَمَ على:" إلاّ " أنّها عاملَــةٌ، لم يَعدَّ هذا من الضَّرُورات، بل جَعَلَهُ مراجعةً لأصْــلٍ متروك "[٤].

وهذا الكلام من ابن مالك مبنيٌّ على مَذْهبٍ خاصٍّ به في مَعْنى الضَّرورةِ الــشّعْرية، فهــو يرى أنّ الضرورة هي: ما وَرَ في الشعْرِ، وليس للشّاعرِ عَنهُ مندوحة، أمّا مَا يُمكنُ أنْ يَحلّ غــيرهُ محلّهُ مَعَ سلامةِ النّظْمِ والمعنى فَليسَ ضرورةً، وعلى هذا فقد أخرجَ كثيراً من الضرورات الــشّعريّةِ إلى باب الاختيار[٥].

بينما يرى في:" التسهيلِ " أنّ وقوع الضمير المتصل بعد:" إلاّ " خاصٌّ بضرورة الشّعْرِ [٦].

تَعْقيــبٌ

أرَى أنّ وقُوعَ الضّميرِ المتّصلِ بعد:" إلاّ " خاصٌّ بالشّعرِ، وهو قولُ أكثرِ النّحْويينَ؛ لأنّ:" إلاّ " ينفصلُ بعدها الضميرُ، وبهذا استُدِلّ على أنّ:" إلا " غير عاملة؛ إذ لو كانت عاملة النــصب في: المُستَثْنى، لاتصل بها الضميرُ، كما اتّصلَ في: إنّكَ، ولَعَلّكَ، فاتصال الضميرِ بها ضرورةٌ.

---

(١) هــو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، النحويّ، على مذهب الكوفيين، كان أحفظ أهل زمانــه، صــنف الزاهر في اللغة، والأمالي، وغيرهما، توفي سنة ٣٢٨هـ.

ينظر ترجمته في: البلغة ٢٨٢، وبغية الوعاة ٢١٢/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٣٢/٢، وتوضيح المقاصد، للمرادي ١٣٠/١، والهمع ١٩٢/١.

(٣) هــو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الطائيّ، الجيانيّ، النحويّ، إمام في العربيــة واللغــة، صــنف: التسهيل وشرحه، والعمدة، والكافية الشافية، وغيرها، توفي سنة ٦٧٢هـ.

ينظر ترجمته في: البلغة ٢٦٩، وبغية الوعاة ١٣٠/١.

(٤) شرح التسهيل ١٥٢/١.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ٤٢، ٤٣.

(٦) التسهيل الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ٤٢، ٤٣.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

بَنَاتُ الأَوْبَرِ بَيْنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ

قد تُزادُ:" أل " التي للتَّعريفِ، كما يُزادُ غيرُهَا من الحروفِ، فتصحب معرفاً بغيرها، وبالياً على تنكيره، وتُزادُ لازِمَـةً، وغير لازمة.

فالازمة، نحو: اللاَّت، والعُزَّى، عَلَمَي صَنَمَيْنِ، والسَّموأل، واليسع، عَلَمَي رَجُلَيْنِ.

أمَّا غيرُ اللازمةِ، فتكون في: الصفاتِ، والمصَادِرِ المُسمَّى بها على لَمْحِ الصِّفةِ في أصْلِ التَّسْمِيَّةِ، نحو: الحَسَن، وقولهم في العددِ وتمييزه: الخَمْسَةَ العَشَرَ الدِّرْهَمَ [١].

واختلف النحويون في:" أَلْ " وفي الاسْمِ الداخلة عليه، في نحو: بَنَات الأوبر، كما قال الشَّاعِـرِ:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُـؤاً وَعَـسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَـنْ بَنَاتِ الأَوْبَـرِ [٢]

على مذهبين:

المَذْهَـبُ الأوَّلُ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[٣] إلى أن:" أَلْ " زائدةٌ؛ لأجلِ الضَّرورةِ، وبَنَات الأَوْبَر " عَلَمٌ على ضَـرْبٍ من الكَمْأةِ[٤].

---

(١) رصف المباني ٧٧، والأشموني ١/١٨٠، ١٨١.

(٢) البيت من الكامل، بلا نسبة في: المقتضب ٤/٤٨، والمحتسب، ٢/٢٢٤، وسر الصناعة ١/٣٦٦، وشرح الكافية الشافية ١/٣٢٥، ورصف المباني ٧٧، والتذييل والتكميل ٢/١٦٢، والمقاصد النحوية ١/٣١٠، والأشموني ١/١٨٢.

الشَّاهِـدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" بَنَات الأوبَر " حيث دخلت عليه:" أل " وهي زائدة، والأصل: بنات أوبر.

(٣) هـو: عمرو بن عثمان بن قَنبر، مولى بنى الحارث بن كعب، أبو بشر، أخذ اللغة عن الخليل، ويونس، وأبي الخطاب الأخفش، صنف أعظم كتاب في العربية، وهو: الكتاب، توفي سنة ١٨٠هـ.ينظر ترجمته في: البلغة ٢٢١، وإنباه الرواة ٢/٣٤٦، وبغية الوعاة ١/١٣٠.

(٤) الكتاب ٢/٩٥، ٩٦.

ورَدَّهُ السَّخَاويُّ [١] بأنها لو كانت زائدةً لكان وجودها كالعدم، فكان يخفضه بالفتحة؛ لأن فيه العَلَميَّة والوزن [٢].

واعترضهُ ابْنُ هِشَامٍ فقال:" وهذا سهوٌ نه؛ لأنَّ:" أَلْ " تقتضي أن يَنْجرَّ الاسمُ بالكسرةِ، ولو كانت زائدةً فيه؛ لأنَّه قد أمِنَ فيه التَّنوينُ "[٣].

المَذْهَبُ الثَّاني:

نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ، وابْنُ هِشَامٍ، وابْنُ عَقِيلٍ[٤]، والأُشْمُونيُّ[٥]، والسيوطيُّ[٦]، عَنِ المُبَرِّدِ: أن:" بَنَات أَوبَرَ " نَكِرَةٌ، وليسَ بِعَلَمٍ، وأن:" الألِفَ واللاَّمَ " عِندَهُ غير زائدةٍ، وعلى هذا تكون:" الألِفُ واللاَّمُ " مُعَرِّفَةً [٧].

وهذا النقْلُ عن المُبَرِّدِ ثابتٌ لهُ في:" نقده لكتاب سيبويه ".

---

(١) هو: على بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الواحد، الهمدانيّ، المصريّ، السخاويّ، نزيل دمشق، صنف: شرح المفصل، وكتاب تاج القراء، وغير ذلك، توفي سنة ٦٤٣هـ.
ينظر ترجمته في: البلغة ٢١٦، وإنباه الرواة ٣١١/٢.

(٢) المفصل في شرح المفصل ١٢٩/١، (رسالة دكتوراه).

(٣) مغني اللبيب ٥٢.

(٤) هو: عبد الواحد بن عبد الرحمن بن محمد بن عقيل، كان إماماً في العربية جواداً، مهيباً، صنف: المساعد في شرح التسهيل، وشرح الألفية، وغير ذلك، توفي سنة ٧٦٩هـ.
ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٤٧/٢، ونشأة النحو ٢٣٨.

(٥) هو: على بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشمونيّ، من أهل أشمون من فقهاء الشافعية، صنف: شرح ألفية ابن مالك، توفي سنة ٩٠٠هـ.
ينظر ترجمته في: الضوء اللامع ٥/٦، والأعلام ١٠/٥.

(٦) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيريّ، إمام حافظ، صنف: الأشباه والنظائر في النحو، والاقتراح، والألفية في النحو، وغير ذلك، توفي سنة ٩١١هـ.
ينظر ترجمته في: شذرات الذهب ٥١/٨، والأعلام ٣٠٠/٣.

(٧) التذييل والتكميل ١٢٦/٢، ومغني اللبيب ٥٢، وشرح ابن عقيل ١٨٠/١، والأشموني ١٨٢/١، والهمع ٥٤/١.

حيثُ يقول:" وأما:" بنات الأوبر " فلا دليلَ فيه بتركِ صَرْفِه؛ لأن:" أوبر " أفْعَل، الـذي هو صِفَةٌ، ولا ينصرفُ في مَعْرِفةٍ، ولا نكرة، وقد دخل عليه حرفا التعريف، فدَلّ على أنّه كان من قبلِ دُخُولِهما نكرةً "(١).

وردَّهُ ابْنُ هِشَامٍ، بأنَّهُ لم يُسْمَع:" ابن أوبر " إلا ممنوع الصَّرف(٢).

أمَّا في:" المقتضب " فلَهُ قَوْلٌ آخر، فقد جَزَمَ في موضعينِ في بابِ:" ما كان معْرِفَة بجنسه لا بواحده " بعَلَمِيَّةِ:" بنات أوبر "، فهو على وفاقٍ مَعَ سيبويه.

قال:" ومن ذلك قولهم لضَرْبٍ من الكمأةِ:" بناتُ أوبرَ يا فَتَى "(٣).

وأمَّا الموضعُ الآخـــر:" فأمَّا قَولُهُ:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَـنْ بَنَاتِ الأَوْبَـرِ

فإنّ دُخُولَ:" الألفِ واللام " على وجهين:

أحدهما: أن يكون دخولهما كدخولِهما في: الفَضلِ، والعَبَّاسِ، على ما وصَفْتُ لك؛ لأنّ:" أوبر " نُعت نكرة في الأصلِ.

والآخـــر: على قولكَ: هذا ابْنُ عرسٍ آخر، تَجْعَلُهُ نَكِرةً، كما تقولُ، هذا زيْـدٌ مـن الزَّيْدِيْنَ، أي، هذا واحدٌ مِمَّن لهُ هذا الاسمُ، فأنت – وإن لَم تذكر قَبْلَهُ شيئاً تقولُ بعدهُ آخـر – فإنّما أردتَ ضَرْباً مِمَّا يقعُ لَهُ هذا الاسمُ "(٤).

فالمُبَـرِّدُ صريحٌ في أنّ:" بَنَاتِ أَوْبَرَ " علَمٌ على جنسٍ من النبات، ثُمَّ خَـرَّجَ دُخُول:" أَلْ " عليها في البيت بأنها للمحِ الأصلِ؛ لأنه صِفَةٌ، أو للتعريف بعد التنكير.

تَعْقِيْـــبٌ:

أرَى أنّ:" بَنَاتِ أَوْبَرَ " علَمٌ على جنسٍ من النبات، بدليلِ امتناعه الصَّرْفَ، وأنّ:" ألْ " فيه زائدةٌ للضرورةِ، بدليلِ أنها لم تدخل عليه إلاّ في هذا البيتِ خاصَّة، فدلّ على أنها زائدة.

---

(١) الانتصار ١٣٢.

(٢) مغني اللبيب ٥٢.

(٣) المقتضب ٤/٤٤.

(٤) المقتضب ٤/٤٨، ٤٩.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

تَقْدِيمُ خَبَرِ: " لَيْسَ " عَلَيْهَا

يجوز تقديمُ خبر: " كان " بدليل قوله – تعالى: ﴿ أَهَـؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ[١] ﴾.

وقوله – تعالى: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ[٢] ﴾، إلا خبر: " دام " اتفاقاً[٣].

أمَّا: " لَيْسَ " فاختلف النُّحاةُ في تقديم خبرها عليها، فأجازه قومٌ، ومنعه آخرون.

مَذْهَبُ المجوِّزين:

ذهب سِيبَوَيْهِ، والسِّيرَافِيُّ[٤]، وأبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٥]، وابْنُ جِنِّي[٦]، إلى جوازِ تقديمِ خبرِ: " لَيْسَ " عليها.

يقول سِيبَوَيْهِ: " أَزَيْدًا لَسْتَ مثله "[٧].

قال السِّيرَافِيُّ شارحاً قَوْلَ سِيبَوَيْهِ: " أَزَيْدًا لَسْتَ مثله ": " وقد فهِمَ من قولِ سِيبَوَيْهِ في هذا الموضوعِ أنَّه يُجيزُ: " قَائِماً لَيْسَ زَيْدٌ، فتقدَّمَ خبرُ: " لَيْسَ " عليها "[٨].

---

(١) من الآية (٤٠) في سورة سبأ.

(٢) من الآية (١٧٧) في سورة الأعراف.

(٣) أوضح المسالك ٢٤٤/١.

(٤) شرح الكتاب ٣٦٣/٢، ٥٤١.

وهو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان، القاضي أبو سعيد السيرافيّ، كان ورعاً عالماً، صنف: شرح كتاب سيبويه، وغيره، توفي سنة ٣٦٨هـ. ينظر ترجمته في: البلغة ١١٥، وبغية الوعاة ٥٠٧/١.

(٥) المسائل الحلبيات ٢٨٠، ٢٨١، والإيضاح العضديّ ١٠١.

وهو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، أبو علي الفارسيّ، الإمام العلامة، صنف: كتاب التذكرة، والحجة، والإغفال، وغير ذلك، توفي سنة ٣٧٧هـ، ينظر ترجمته في: البلغة ١٠٨، وبغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٦) الخصائص ١٨٨/١، ١٨٩.

(٧) الكتاب ١٠٢/١.

(٨) شرح الكتاب ٥٤١/٢.

وحجَّتُهُـم: قوله تعالى: ﴿ أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ[١] ﴾.

ووَجْـهُ الاستدلالِ بهـذه الآيـة: أنه قدم معمول خبر:" لَيْسَ " على:" لَـيْسَ " فـإن قوله:" يوم يأتيهم " يتعلق بـ:" مصروف " وقد قدَّمه على:" لَيْسَ " ولو لم يجز تقديم خبر:" لَيْسَ " على:" لَيْسَ " وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[٢].

يقولُ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ:" ألا تَرَى أنَّ المعنى: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم، فإذا كان هـذا الظاهر كان:" يوم " معمول الخبر، والمعمول إنَّما يقعُ حيث يجوز وقوعُ العامل "[٣].

مَـذْهَـبُ المَـانعينَ:

أنكرَ المُبَرِّدُ[٤]، تقديمَ خبر:" لَيْسَ " عليها ووافقهُ: ابْنُ السَّرَّاجِ[٥]، والجُرْجَـانِيُّ[٦]، وابْـنُ مَـالكٍ[٧].

يقول ابْنُ السَّرَّاجِ:" ولا يتقدم خبر:" لَيْسَ " قبلها لأنها لم تصرف تصرف:" كان "؛ لأنك لا تقول : منها: يَفْعَلُ ولا: فَاعِـلٌ "[٨].

---

(١) مـن الآيـة (٨) في سـورة هـود. (عَلَيْـهِ السَّـلامُ).

(٢) الإنصاف ١٦٢/١، والخصائص ٤٠٠/٢، واللباب ١٦٩/١، وشرح قطر الندى ١٣٣.

(٣) المسائل الحلبيات ٢٨٠، ٢٨١.

(٤) ينظر إنكار المبرد في: الخصائص ١٨٨/١، ١٨٩، والإنصاف ١٦٠/١.

(٥) هـو: محمد بن السري، أبو بكر بن السراج، أحد العلماء المشهورين باللغة، والنحو، والأدب، أخـذ عـن المبرد، وغيره، صنف: الأصول في النحو، وغيره، توفي سنة ٣١٦هـ.

ينظر ترجمته في: البلغة ٢٦٥، وبغية الوعاة ١٠٩/١.

(٦) المقتصد ٤٨٠/١.

وهـو: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، النحويّ، الفارسيّ، إمامٌ في العربية، واللغة، والبيان، صنف كُتُباً مفيدة منها: شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، وأسرار العربية، وغيرها، توفي سنة ٤٧١هـ.

ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٨٨/٢، البلغة ١٨٥، وبغية الوعاة ١٠٦/٢.

(٧) شرح التسهيل ٣٥١/١. وشرح الكافية الشافية ١٣٩٦.

(٨) الأصـول ٨٩/١، ٩٠.

وحجَّتُهُم:

أن:" لَيْسَ " فِعْلٌ لفظيٌّ غير متصرفٍ، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف، جامدٌ قويٌّ الشَّبَهِ بالحرفِ فلم يقْوَ قوَّة أخواته [١].

وأيضاً لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، فلم يسمع: ذَاهِباً لستُ؛ ولأنها فعلٌ جامدٌ فأشبهت:" عسى " وخبرها لا يتقدم باتفاق[٢].

أمَّا قوله تعالى: ﴿ أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ[٣] ﴾.

فقد أُجيبَ عَنْهَا بأوْجُهٍ:

أحدها: أنّ الظروف تعمل فيها روائح الفعل.

الثّاني: أنّ:" يوم " مرفوع بالابتداء، وإنما بُنِي على الفتحِ لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافعٌ، والأعرجُ قوله تعالى قوله تعالى: ﴿ قَالَ اللهُ هَـذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ [٤] ﴾، فإنّ:" يوم " في موضعِ رفعٍ، وبُنِى على الفتحِ لإضافته إلى الفعل، فكذلك هاهنا[٥].

الثّالث: أنّ:" يوم " منصوب بفعل آخر، يفسّره الخبر[٦].

ويحتمل أن يكون منصوباً بفعلٍ مقدر يدل عليه ما قبله وهو:" يَحْبِسُهُ " في قوله تعالى:﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ [٧] ﴾، فـ:" يَوْمَ يَأْتِيهم " جوابٌ،

---

(١) اللباب ١٦٨/١، ١٦٩، والإنصاف ١٦١/١.

(٢) شرح قطر الندى ١٣٣، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١.

(٣) من الآية (٨) في سورة هود. (عَلَيْهِ السَّلامُ).

(٤) من الآية (١١٩) في سورة المائدة.

(٥) الإنصاف ١٦٣/١.

(٦) اللباب ١٦٨/١، ١٦٩، والإنصاف ١٦٣/١..

(٧) من الآية (٨) في سورة هود. (عَلَيْهِ السَّلامُ).

كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و:" مَصْرُوفاً عَنْهُمْ " جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مؤكّدةٌ أو مُستأنفةٌ [١].

الرَّابـــع: أنّ:" يوم " ظرفٌ، والظروفُ يتّسَعُ فيها ما لا يُتّسَعُ في غيرها[٢].

الرَّاجِـــحُ مِـــن هـــذينِ المَذْهَـــبَين:

أرى أنّ الرَّاجِحَ ما ذهب إليه الكوفيون، والمُبَرِّدُ؛ لأنّ:" لَيْسَ " فِعلٌ غير متصرف في نفسه، فلا تتصرف في معمولها[٣].

ويقول الشيخ محمد عضيمة:" وقد تتبعتُ جملةً من دواوين العربِ فلم أظفر بتقديم خبر:" لَيْسَ " عليها، ولا بمعموله، إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية "[٤].

وقد سبق سقوط الاستدلال بها.

---

(١) شرح التسهيل، لابن مالك ١/٣٥٤.

(٢) أوضح المسالك، لابن هشام ١/٢٤٥.

(٣) الإنصـــاف ١/١٦١.

(٤) دراسات في أسلوب القرآن ٨/٣٦٣، ٣٦٤.

المَبْحَثُ الخَامِسُ

وقُوعُ اسمِ: " كَانَ " نَكِرَةً وخَبَرُهَا مَعْرِفَةً

" كَانَ وأَخَوَاتُهَا " من الأفعالِ النَّاسِخَةِ، التي تدخُلُ على: المبتدأ والخَبَرِ، فترفعُ: المبتدأ، ويُسمَّى اسماً لها، وتَنْصِبُ: الخَبَرَ، ويُسَمَّى خَبَراً لها.

ولها مع اسمها وخبرها من حيث التعريفُ والتنكيرُ، أحوال ثلاثة:

الحالة الأولى: أن يكونا معرفتين، وفي هذه الحالة أنت بالخيار، أيّهما جعلتَهُ اسماً، رفعتَهُ، ونصبتَ الآخر خبراً، فتقول: كان أخوكَ زيداً، وكان زيدٌ صاحبَك[1].

الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكُلٍّ منهما مسوغٌ للإخبارِ عنها، فأنت مخيرٌ فيما تجعله منهما الاسم، وما تجعله الخبر، فتقول: كان خيرٌ مِنْ زَيْدٍ شَرًّا مِنْ عَمْرٍو، أو تعكسَ، وإن كان المسوغُ لإحداهما فقط جعلتها الاسم، نحو: كان خيرٌ مِنْ زَيْدٍ امرأةً.

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفةَ الاسم، والنكرةَ الخبر، نحو: كان زَيْدٌ قائماً[2].

ولكن، هل يجوز أن تجعل النكرة الاسم ، والمعرفة الخبر؟ خلاف بين النُّحَاةِ، فمنهم من منعه، ومنهم من جوَّزه في الشِّعْرِ، وفي غيره من الكلام الاختياري، إذن ففي المسألة مذهبان:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ:

ذهب سِيبَوَيْهِ، والمُبَرِّدُ، إلى أن: وقوع اسم:" كان " نكرةٌ، وخبرها معرفةٌ، إنما يكون في ضرورةِ الشِّعْرِ، واختلفا في الضمير العائد على نكرةٍ، بين تنكيره، وتعريفه.

رَأْيُ سِيبَوَيْهِ:

يرى سِيبَوَيْهِ: أن ضمير الغائب العائد على نكرةٍ، هو: نكرةٌ[3].

---

(١) الكتاب ١/٤٩، ٥٠.

(٢) الكتاب ١/٤٩، ٥٠، ومغني اللبيب ٤٥٢، ٤٥٣.

(٣) الكتاب ١/٤٩، ٥٠.

يقول أبو حَيَّانَ:" إنَّ ضميرَ النكرةِ – وإن كان معرفة – فإنه في باب الإخبار يعاملُ معاملةَ النكرةِ إذا اجتمعت مع المعرفة؛ لأنَّ تعريفَهُ إنَّما هو لفظيٌّ، فالإخبارُ عن ضميرِ النكرة بالمعرفةِ بابُـهُ الشِّعْرُ، نَحْوَ قولِ الفَرَزْدَقِ:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيماً بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[١]

ففي:" كان " ضميرُ:" سكران " وهو: نكرةٌ، وقد أخبر عنه بـ:" ابن المراغـة " وهـو: معرفة[٢].

رَأْيُ المُبَـرِّد:

نقل ابنُ يَعيشَ[٣]، والرَّضِيُّ، وأبو حَيَّانَ[٤]، مخالفة أبي العباس المُبَرِّد، لسِـيْبَوَيْهِ، فهو يرى أنَّ الضميرَ العائدَ على النكرةِ، معرفة، وأنَّ اسم:" كان " مضمرٌ فيها، والمضمرُ معرفةٌ، فحصل من ذلك أنَّ الاسم والخبر معرفتان، ووافقه: ابنُ الدهان[٥].

قال الرَّضِيُّ:" وردَّ عليه – أي: سِـيْبَوَيْهِ – المُبَرِّدُ بأنَّ اسمَ:" كان " هو الضميرُ، وهـو معرفةٌ "[٦].

ورُدَّ على المُبَرِّدِ بأن: هذه الضمائرَ تعودُ عل نكراتٍ، فهي نكرةٌ[٧].

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٤٨١، طبعة (الصَّاوي)، وهو من شواهد الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٣/٤، والخصائص ٣٧٧/٢، والبسيط في شرح الجمل ٧١٢/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٣٨٩/١، ومغني اللبيب ٤٩٠، والتذييل والتكميل ١٩٢/٤.

اللُّغَـةُ:" المَرَاغَةُ " الممرغة بالوحل. " بجو الشَّامِ " أرض الشام.

الشاهـدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ المَرَاغَةِ " حيث أخبر بالمعرفة:" ابن المراغة " عن الضمير:" هو " العائد على النكرة:" سكران ".

(٢) التذييل والتكميل ١٩٢/٤. (مطبوع).

(٣) شرح المفصل ٩٥/٧.

(٤) التذييل والتكميل ١٩٣/٤.

(٥) التذييل والتكميل ١٩٣/٤.

(٦) شرح الكافية ٣٠٠/٢.

(٧) شرح الكتاب، للسيرافيّ ٣٧٧/٢، وشرح الكافية ٣٠٠/٢، والتذييل والتكميل ١٩٣/٤.

واعترض ابنُ الدَّهَانِ على هذا الردِّ فقال:" وليس بشيءٍ؛ لأنَّهُ لا يكون إلاَّ معرفة، إلا ما دخل عليه:" رُبَّ " نحو: رُبَّـهُ رَجُلاً، والدليلُ على أن ضمائرَ النكراتِ معارفُ كونها لا توصف، وهي توكَّدُ، ولَّما فارقها:" رُبَّ " لزمه التفسير "[١].

وأُعتُرض أيضاً بأنَّ: الضميرَ الراجعَ إلى النكرةِ معرفةٌ بدليل وقوعه: مبتدأ، نحو: ضربتُ رَجُلاً وهو رَاكِبٌ، ولو كان نكرةً لصحَّ وصْفُه [٢].

التحقيق فيما نُسِبَ للمُبَرِّد:

يقول المُبَرِّدُ في:" المقتضب ":" واعلم أنَّ الشُّعراءَ يضطرون، فيجعلون: الاسم نكرةً، والخبرَ معرفة، وإنَّما حملهم على ذلك مَعْرِفتُهم أنَّ الاسمَ والخبرَ يرجعان إلى شيءٍ واحدٍ، فمن ذلك قول الفَرَزْدَقِ:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيماً بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[٣].

وبهذا النَّصِّ الصريحِ من المُبَرِّدِ يتضحُ أنَّ المُبَرِّدَ موافقٌ لسِيْبَوَيْهِ في أنَّ: الضميرَ العائدَ على نكرةٍ، هو نكرةٌ، وأنهما جَعَلا بيتَ الفَرَزْدَقِ من ضرورات الشِّعْرِ.

المَـذْهَـبُ الثَّاني:

ذهب ابْنُ مَالِكٍ، والرَّضِيُّ، ووافقهما ابْنُ عَقِيلٍ، إلى أنه يجوزُ الإخبارُ بالمَعْرِفَةِ عن النَّكِرَةِ، في باب:" كان " في غير الاضطرارِ، فلا يُقْتصَرُ ذلك على ضرورة الشِّعْرِ، بل يجوز وقوعه في الكلامِ اختياراً، وذلك مشروطٌ بشرطين: الفائدة، وكون النكرةِ غير مختصة .

والعِلَّـةُ فِي ذَلِكَ عِنْدَهُـمْ:

أنَّ المرفوعَ هُنا لَّما كان مُشَبَّهاً بالفاعل، والمنصوبُ مُشَبَّهاً بالمفعول، جازَ أنْ يُغْنِي هُنا تعريفُ المنصوبِ عن تعريفِ المرفوعِ، كما جاز ذلك في بابِ الفاعلِ، يُضافُ إلى ذلك عدمُ ورودِ

(١) التذييل والتكميل ١٩٣/٤.
(٢) شرح الكافية ٣٠٠/٢.
(٣) المقتضب ٩١/٤، ٩٣.

اللَّبْسِ هُنا، كما في باب: المبتدأ والخبر؛ لاتفاقِ إعـرابي الجزأين هُناك، واختلافهما ها هنا، وثَـمَّ سَبَبٌ ثالث، وهو: وقوعُ ذلك في غيرِ الشِّعْرِ، وأيضاً في الأشعارِ التي لا ضرورةَ فيها [١].

والخلاف بين هذين المذهبين يدور حول رواية رفع:" سَكْران "، ونصب:" ابن المراغة ".

ويُرْوى بنَصْبِ:" سكران "، ورفعِ:" ابن المراغة ".

يقول سِيْبَوَيْهِ:" وأكثرُهُمْ يَنْصِبُ:"السكران "، ويرفعُ الآخر على قطعٍ وابتداءٍ "[٢].

على أنَّ:" ابن المراغة " اسم:" كان "، ويكون الخبر مقدماً، وهو:" سكران " وعلى هذا لا قبح.

وعلى هذه الرواية يكون رفع:" متساكر " على القطعِ بجعله خبر مبتـدأ محـذوف، أي: أم هـو متساكر، فتكون أم منقطعة [٣].

وقد رُوي رفع:" ابن المراغة " مع رفع:" سكران "، فيكون المعرَّفُ علـى هـذا مبتـدأ، والمُنكَّرُ خبراً، و:" كان " زائدةٌ [٤].

تَـعْقِيْـبٌ:

أَرَى أَنَّ في جَعْلِ المُبتدأ نَكِرَةً، والخبرَ معرفَةً، عَكْساً لِمَا وُضِعَ عليه الكلامُ، وهذا أَوْلى بِـهِ في الشِّعْرِ، لا الكلام الاختياريّ، فالشِّعْرُ مَحَلُّ الضَّروراتِ بخلافِ غيرِهِ من الكلامِ.

(١) شرح التسهيل ١/٣٥٦، وشرح الكافية ٢/٢٩٩، ٣٠٠، والمساعد ١/٢٦٣.
(٢) الكتاب ١/٤٩.
(٣) الخصائص ٢/٣٧٥، وخزانة الأدب ٩/٢٩٠.
(٤) خزانة الأدب ٩/٢٩٠.

المَبْحَثُ السَّادِسُ

مَجِيءُ الحَالِ مُؤَكِّدَةً

الحَالُ: يطلقُ لُغةً على: الوقْتِ الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشَّخْصُ من خَيرٍ، أو شَرٍّ، وألفُها مُنقَلِبَةٌ عن:" واوٍ " لجمعها على: أحْوالٍ، وتصغيرها على: حُوَيْلَة، واشتقاقها من: التَّحـول، ولفظ:" الحال " يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ، أي: لفظه، وضميره، ووصْفه، وغيرها، ولكن الأرجـح في الأول: التذكير، بأن يُقال: حال، بلا تاءٍ، وفي غيره: التأنيث[١].

وأمَّا في اصطلاح النَّحْوِيِّينَ:

فقال ابنُ عُصْفُورٍ:" هو: كُلُّ اسْمٍ منصوبٍ على معـنى:" في " مفـسَّر لمـا أُبْهِـم مـن الهيئاتِ"[٢].

وقال ابنُ الحاجِبِ:" الحالُ ما يُبَيِّنُ هيئةَ الفاعلِ، أو المفعول به لفظاً، أو معنًى، نحو: ضَرَبتُ زَيْداً قَائماً، وزَيْدٌ في الدَّارِ قَائماً، وهذا زَيْدٌ قَائماً "[٣].

وقال أبُو حَيَّانَ:" عِبارةٌ عن اسمٍ منصوبٍ، تُبَيِّنُ هيئةَ صـاحبها، صـالحة لجـوابِ:" كَيْفَ"[٤].

وقال ابنُ النَّاظِمِ:" هو: الوصْفُ المذكورُ فضلة لبيان هيئة ما هو له "[٥].

والحَالُ نَوْعَـان:

مُؤَسِّسَةٌ: وهي: الأصلُ، ويُقَالُ لَهَا: المُبِيِّنَةُ؛ لأنَّها تُبينُ هيئةَ صاحِبِها، وهي: التي لا يُسْتَفَادُ معناها بدون ذكرِها، نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً.

ومُؤَكِّدَةٌ: وهي: التي يُسْتَفَادُ معناها بدون ذكرِها.

---

(١) التصريح ٣٦٥/١، وشرح الأشمونيّ بحاشية الصبان ١٦٩/٢.

(٢) شرح الجمل

(٣) شرح الكافية ١٩٨/١.

(٤) الارتشاف ١٥٥٧/٣.

(٥) شرح الألفية ٣١١.

وهي على ثلاثةِ أضْرُبٍ:

الضَّرْبُ الأول: المُؤكِّدةُ لعاملها، وهي: كُلُّ وَصْفٍ وافَقَ عامله لفظاً ومعنىً، نحو قوله تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً [١]﴾، فـ:"رَسُولاً " حالٌ من:" الكافِ " وهي مُؤكِّدةٌ لعاملها، وهو:" أَرْسَلْنَا " لفظاً ومعنًى؛ لتوافقهما في اللفظِ، والمعْنَى.

أو مُؤكِّدةٌ لعامِلِها معنًى فقط، واللفظُ مُخْتَلِفٌ، نحو قوله تعالى:﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا [٢]﴾، فـ:" ضَاحِكًا " حالٌ من فاعل:" تَبَسَّمَ "، وهي مُؤكِّدةٌ لعاملها فقط؛ لأنَّ: التَّبَسُّمَ، نوْعٌ من الضَّاحِك، ولفظهما مُخْتَلِفٌ، ومِثْلُهُ قوله تعالى:﴿ وَلَّى مُدْبِرًا [٣]﴾.

الضَّرْبُ الثَّاني: المُؤكِّدةُ لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً[٤] ﴾، فـ:" جَمِيعاً " حالٌ من فاعل:" آمَنَ "، وهو:" مَن " الموصولة وهي مُؤكِّدةٌ لها؛ لأنَّ: "جَمِيعاً" يدلُّ على الإحاطة، فهي مُؤكِّدةٌ للعمومِ الذي في:" مَن " الموصولةِ.

الضَّرْبُ الثَّالث: المُؤكِّدةُ لَمَضْمُونِ جملةٍ معقودة من: اسمين، معرفتين، جامدتين، نحو:زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً، وهذه الحالُ المُؤكِّدةُ لَمَضْمُونِ الجملة، واجبةُ التأخيرِ عن الجملةِ المذكورةِ، وهي: معمولة لمحذوفٍ وجوباً، تقديرُهُ: أَحُقُّه، ونحوه[٥].

واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في الحَالِ المُؤكِّدة، على قَوْلَين:

---

(١) من الآية (٧٩) في سورة النساء.

(٢) من الآية (١٩) في سورة النمل.

(٣) من الآية (١٠) في سورة النمل، ومن الآية (٣١) في سورة القصص.

(٤) من الآية (٩٩) في سورة يونس (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

(٥) أوضح المسالك ٣٤٢/٢، والتصريح ٣٨٧/١، وشرح الأشمونيّ ١٨٥/٢.

الأول:

ذهبَ الجُمْهُورُ إلى إثباتِها.

قال سِيبَوَيْهِ:" وذلك قولك: هو زَيْدٌ مَعْرُوفاً، فصار:" المَعْروفُ " حالاً، وذلك أنَّكَ ذكرت للمخاطَبِ إنساناً كان يجهله، أو ظَننتَ أنه يجهله، فكأنَّك قُلتَ: أثبته، أو الزَمْهُ معروفاً، فصار:" المَعْرُوفُ " حالاً "[١].

الثَّاني:

أنْكَرَ: الفَرَّاءُ، والمُبَرِّدُ[٢]، والسُّهَيْلِيُّ[٣]، الحَالَ المُؤكِّدَةَ، وما وردَ من ذلك ردوه إلى المُبيِّنَةِ.

وعلَّلوا: بأنَّه لابُدَّ من تَجَدُّد فائدة ما عند ذكرها.

قال أبو حَيَّانَ:" وقال الفَرَّاءُ: الحالُ لا تكون إلا مُبيِّنَة، ولا تدلُّ عليه ما قبلها، ولا تخلو من تَجَدُّد فائدة ما عند ذكرها.

وقال السُّهَيْلِيُّ:" لا وجود للحالِ المُؤكِّدةِ في كلامٍ فصيحٍ "[٤].

تَعْقيبٌ:

نُسِبَ إلى المُبَرِّدِ إنكار الحال المُؤكِّدة، وفي:" المقتضب " خلاف ما نُسِبَ إليه.

يقول:" تقول: زَيْدٌ أَبُوكَ حَقًّا، وهو زَيْدٌ معروفاً، وأنا عَبْدُ اللهِ أمْرًا وَاضِحاً، وذاك لأنَّ هذه الحالات إنَّما تُؤكِّدُ ما قبلها؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: وهو زَيْدٌ، وأنا عَبْدُ اللهِ، فإنَّما تُخْبِرُ بخَبَرَيْنِ، فإذا قُلتَ: معروفاً، أو: بيِّناً، فإنَّما المعنى أنِّي قد بيَّنتُ لك هذا وأوضحته، وفيه الإخبارُ؛ لأنَّهُ عليه يدلُّ "[٥].

وبهذا النَّصِّ الصريحِ من المُبَرِّدِ يندفعُ ما نُسِبَ إليه.

---

(١) الكتاب ٢/٧٨، ٧٩.

(٢) ينظر إنكار الفراء، والمبرد في: الارتشاف ٣/١٦٠٠، والتصريح ١/٣٨٧، والهمع ٢/٢٤٥.

(٣) نتائج الفكر ٣٩٧، والارتشاف ٣/١٦٠٠، والتصريح ١/٣٨٧، والهمع ٢/٢٤٥.

(٤) التذييل والتكميل ٣/٨١٥، ٨١٨. (رسالة دكتوراه).

(٥) المقتضب ٤/٣١٠.

المَبْحَثُ السَّابِعُ

مَجِيءُ:" مِنْ " للتَّبْعِيضِ

من حروف الجرِّ:" مِنْ "، وهي مبنيَّةٌ على السُّكُون، مكسورة الأوَّل، قال ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ[١]،: وكان حقّه الفتح، لكن قُصِدَ الفَرْقُ بينها وبين:" مَن " الاسميَّة [٢].

وهي تجرُّ الظاهِرَ والمُضْمَرَ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ[٣]﴾.

وهي من الحروفِ الملازمة عمل الجرِّ.

وتدلُّ:" مِنْ " على معانٍ مختلفة، منها أنها تدلُّ على:" التبعيضِ "، ومعنى: التبعيض: هو الملحوظ لغيره، أي: لكونه حالة بين المتعلقِ والمجرورِ، وآلة لربطِ أحدهما بالآخر، وذلك لأن معنى الحرف يظهر مع غيره[٤].

وقيلَ: إنَّ البعضيَّةَ: ما يكون المذكور قبلها لفظاً أو معنى بعضاً مِمَّا بعدها[٥].

وكون:" مِنْ " تدلُّ على:" التبعيضِ " مختلف فيه على قولين:

القَوْلُ الأوَّل:

ذهب سِيْبَوَيْهِ، وجُمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ، إلى أن:" مِنْ " تأتي للتبعيضِ، وهو معنى من معانيها.

يقولُ سِيْبَوَيْهِ:" وتكون أيضاً للتبعيض، تقول: هَذا مِنَ الثَّوْبِ، وهذا مِنْهُم، كأنَّكَ قُلتَ: بعضُه "[٦].

---

(١) هو: عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، أخذ عن المبرد، وكان شديد الانتصار للبصريين، صنف: الإرشاد، والهداية، وشرح فصيح ثعلب، وغيرها، توفي سنة ٣٤٧هـ.
ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١١٣/٢، والبلغة ١٦٧.

(٢) الهمع ٣٧٦/٢.

(٣) من الآية (٧) في سورة الأحزاب.

(٤) حاشية الصبان ٢١٠/٢.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٢.

(٦) الكتاب ٢٢٥/٤.

القَــوْلُ الثَّاني:

أنْكَرَ: المُبَــرِّدُ، والأخْفَشُ الصَّغِيرُ[١]، وابنُ السَّرَّاجِ[٢]، والجُرْجَانِيُّ[٣]، مجــيءَ: " مِــنْ " للتبعيضِ.

يقول المُبَرِّدُ: " ومنها: " مِنْ " وأصلها ابتداء الغاية، نحو: سِرْتُ مِــنْ مَكَّــةَ إلى المدينــةِ، وفي الكتاب[٤]: من فُلانٍ إلى فُلانٍ، فمعناه: أنّ ابتداءه من فُلانٍ، ومحلّه فُلان.

وكونها في التبعيض راجعٌ إلى هذا؛ وذلك أنّك تقول: أخذتُ مَالَ زَيْدٍ، فإذا أردتَ البعضَ قُلتَ: أخذتُ مِنْ مَالِه، فإنّما رجعتَ بها إلى ابتداء الغاية "[٥].

تَعْقيبٌ، وفيه أَمْــرَان:

الأمْــرُ الأوَّلُ:

أن إنكار المُبَرِّدِ، ومن تبعه، مجيء: " مِــنْ " للتبعــيضِ، أمــرٌ لا يُعــول عليــه؛ لأن: " مِــنْ " كَثُرَ استعمالها لكثرةِ تصَرُّفها في المعاني.

---

(١) الهمع ٢/٣٧٧.

وهــو: على بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن النحوي، الأخفش الصغير، أخذ عن المــبرد، وثعلــب، صــنف: الأنواء، والتثنية والجمع، والمهذب، وغيرها، توفي سنة ٣١٥هــ.

ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/٢٧٦، والبلغــة ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) الأصول ١/٤٠٩.

(٣) المقتصد ٢/٨٢٣.

(٤) الكتاب ٤/٢٢٤.

(٥) المقتضب ١/١٨٢.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ

معاقبة ألف الوصل لحرف القسم

القَسَمُ: ضربٌ من الخبر الذي هو: الإقسام، وليس بمصدر:(أقسمتُ) بل هو: عبارة عن جملة اليمين، فهو بمعنى: المقسم به، فهو كالقبْض، والنقْض، بمعنى: المقبوض: والمنقـــوض.

والغرضُ منه: توكيد الكلام الذي بعده من إثباتٍ أو نَفْيٍ.

والمقسم به كلّ معظَّم إلاّ أنّه – نهى عن الحلف بغير الله تعالى.

والأصل فيه (أُقْسِمُ) و (أحْلِفُ) لأنّ ذلك يدلُّ بصريحه عليه إلاّ أنّ الفعل حُذِفَ لدلالة حرف الجر والجواب عليه.

والحروف التي يَصِلُ بها القَسَمُ إلى المُقْسَمِ به ثلاثة، وهي:" الباءُ "، و:"الواوُ "، و:" التّاءُ".

فـــ:" البَاءُ " هي الأصْلُ، و:" البَاءُ " بدلٌ منها، و:" التّاءُ " بدلٌ من:" الواوِ ".

وتدخـــل:" البَاءُ " على المضمر والمظهر؛ لأنها أصل؛ فتجري في كلّ مقسم به.

فالمظهر نحو: باللهِ لأَقُـــومَنَّ، والمضمر، نحو: بِهِ لأنْطَلِقَنَّ.

و:" الواو " تدخل على المظهر دون المضمرِ، تقول: واللهِ لأذْهَبَنَّ.

و:" الواو " تشبه:" الباء " من وجهين:

أحدهما: أنّ:" الباء " للإلصاق، و:" الواو : للجمع، والمعنيان متقاربان.

والثاني: أنّهما جميعاً من الشفتين، فأمّا:" الفاء " وإن كانت من الشفتين ففيها معـــنى غـــير الجمع، وهو: الترتيب في العطف والجواب؛ ولكون:" الواو " بَدَلاً لا تدخل على المضمر لأنّه بدل من المظهر فلم يجتمع بدلان.

و (التاء) بدل من (الواو) هنا كما أبدلت في (تراث وتجاه وتهمة وتخمة) ولَمّا كانت بدلاً عن بدل اختصّت لضعفها باسم الله تعالى خاصّة لأنّه أكثر في باب القسم.

و حكى الأخفش:" تَرَبِّ الكعبة " وهو: قليل.

وقد استعملوا في القَسَمِ حرفين آخرين، وهما:" اللام "، و:" مِنْ ".

فأمَّا:" اللام " فقولهم: لله أبوك لقد فعلت، ومعناها: الاختصاص، وإنما جاءوا بها دون الحروف الأُوَل ليُعلم أنّ القسم قد انضمَّ إليه أمرٌ آخر، وكانت اللام أوْلى بذلك؛ لما فيها من الاختصاص، والمقسم به مع التعجُّب مختصّ.

وأما:" مِنْ " فتستعمل في القسم مع:" رَبِّي "، ومع: لفظ الجلالة " الله "، وقال آخرون هي محذوفة من: ايمن "[1].

وهنا ثَمَّةَ سؤال، وهو: هل يجوز أن يُعَوَّضَ من حرف الجر المحذوف في القَسَمِ ؟ قولان:

القول الأوّلُ:

ذهب سِيْبَوَيْهِ[2]، وطَائِفَةٌ من النُّحاةِ إلى: جواز ذلك، ويعوض منه ثلاثة أشياء:

أولها: "ها "، التي للتنبيه، كقولك: إي ها لله ذا، بحذف ألف:" هَا "؛ لالتقاء الساكنين، وإي ها الله ذا، بإثباتها، فـ:" إي " بمعنى:" نَعَمَ ".

ثانيها: همزة الاستفهام، نحو: أَللهِ لَتَفْعَلَنَّ.

ثالثها: قطع ألفِ الوصل، وذلك لا يكون إلا مع:" فاء " العطف، تقول: أنا أبيعُ داري، فيقول لك السائلُ: أفالله لَتَبِيعَنَّ، فلا بدَّ من قطع:" ألف الوصل ".

وهذا كلُّه يختص بلفظ الجلالة: الله [3].

وهُنا ثَمَّةَ سؤال آخر، وهو: هل تكون همزة الاستفهام عوضاً من حرف القسمِ المحذوف، خاصّ بـ:" الواو "، فقط، أم بـ:" الباء " وحدها، أم مطلقاً ؟

ذهب ابْنُ جِنّي، والزمخشريّ[4]، إلى: أنّ العِوَضَ يكون من:" الواو " فقط[1].

---

(١) اللباب علل البناء والإعراب، للعكبري ١/٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٦، وتوجيه اللمع ٤٧٥، ٤٧٦.

(٢) الكتاب ٢/١٦٠، ٣٠٢، ٣٥٤، ٣/٤٩٩.

(٣) الكتاب ٢/١٦٠، واللباب١/٣٧٦، وتوجيه اللمع ٤٧٨، ٤٧٩.

(٤) هو: محمد بن عمر بن محمد بن عمر، أبو القاسم الزمخشري، جار الله، إمام في اللغة، والنحو، والبيان، صنف: الكشاف، والمفصل في علم العربية، وغيرهما، توفي سنة ٥٣٨هـ.

وذهب العكبري[٢]، إلى: أنّ العِوَضَ يكون من حروف القَسَمِ مطلقاً[٣].

وذهب المالقيّ[٤] إلى: أنّ العِوَضَ يكون من:" الباء " فقط.

يقول المالقيّ:" وينبغي أن تكون عوضاً من:" باءِ " القسَمِ وحدها، معاقبة لها خاصّة من بين سائر حروف القسم؛ لأنها الأصلُ فيه، وفي غيره ".

وقد اعترض على من جعلها عوضاً من:" الواو "، أو من حروف القسَمِ مطلقاً.

فقال:" ومن جعلها عوضاً من حروف القَسَمِ مطلقاً فغالطٌ؛ لأن غيرها من الحروف لا تتصرف كتصرفها؛ إذ هي في القَسَمِ وفي غيره، وفي كل مُقْسَمٍ به من ظاهرٍ ومضمرٍ، بخلاف: "التّاء"، و:" الواوِ "، و:" اللام " اللازمة للتعجُّبِ، فهي أُمُّ البابِ، فلذلك ينبغي أن تكون الهمزة عوضاً منها لا غير "[٥].

القـول الثّاني:

ونَسَبَ أبو حَيَّانَ إلى المُبَرِّدِ القول بمنع مجيء ألف الوصل معاقبة لحرف القسم.

يقول أبو حيَّانَ:" وقال المُبَرِّدُ: أفأ الله: ألف وصل معاقبة لحرف القسم، والفاء للعطف، والألف التي قبلها للاستفهام، ولا تكون:" ألف الوصل " معاقبة لحرف القسم إلا:" ها " هُنا، كأنّ

ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٦٥/٣، والبلغة ٢٩١.

(١) اللمع في العربية ١٨٥، المفصل ٤٨٨.

(٢) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، العكبري، أديب، ذو معرفة بعلوم القرآن، وغوامض العربية، وعالماً بالنحو، صنف: إعراب القرآن، واللباب في إعراب القرآن، توفي سنة ٦١٦هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١١٦/٢. والبلغة ١٦٨.

(٣) اللباب ٣٧٦/١.

(٤) هو: أحمد بن النور بن رشيد، المالقيّ، أبو جعفر، كان قيماً بالعربية، عالماً بالنحو، صنف: إعراب القرآن، رصف المباني، وله إملاء على(مقرب) ابن عصفور، توفي سنة ٧٠٢هـ.ينظر ترجمته في: البلغة ٦٨، وبغية الوعاة ٣٣١/١.

(٥) رصف المباني ٥٣.

قائلاً قال لك: هذه الدارُ لِي، فقُلتَ أنت مستفهماً عاطفاً على كلامه بالفاء: أفأ الله لقد كان كذا وكذا "[١].

وفي:" المقتضب " ما يخالف ما نسبه أبو حيان إليه، فأجاز أن تُعَوَّض:" ألف الوصل " من أدوات القسم المحذوفة.

فيقول:" واعلم أن للقسم تعويضات من أدواته، تحلُّ محلّها، فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم "[٢].

ثم قال:" وكذلك:" ألف الوصل " إذا لحقها:" الفاءُ " جُعِلَت عِوَضاً ؛ فثبتت، ولم تُحذفْ، كما ثبتت مع:" ألف تلاستفهام، وذلك قولك: أفألله لتفعلنَّ "[٣].

وبهذا النَّصِّ الصريح من المُبَرِّدِ، يندفع ما نسبه أبو حيَّان إليه.

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٦٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٢٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٢٣.

المَبْحثُ التَّاسِعُ

نَصْبُ مَعْمُولِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ باسْمِ الفَاعِلِ

إذا جاء معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل منصوباً، فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان معرفة فعلى: التشبيه بالمفعول.

وإن كان نكرة جاز فيه وجهان: النصب على: التمييز[١]، أو النصب على: التشبيه بالمفعول به[٢].

وقد ورد نصب معمول الصفة المشبهة ، حال إضافتها إلى ضمير موصوفها، في الشِّعْرِ، والكلامِ.

فمن الشعر قول عمر بن لجأ التميميّ:

أَنعَتُهَا إِنِّيَ مِن نُعاتِها كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتِها [٣]

على أنَّ:" وادقةً " صفة مشبهة، وفاعلها: ضمير مستتر فيها، و:" سُرَّاتِها " منصوب بالكسرة على: التشبيه بالمفعول للصفة المشبهة، والنصب على: التمييز على رأي الكوفيين.

وفي الكلامِ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ[٤].

واختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في نصبِ معمولِ الصِّفةِ المُشَبَّهةِ، فمنهُم مَن أَجَازَهُ، ومنهم من منَعهُ:

---

(١) النصب على التمييز رأي الكوفيين، ينظر معاني القرآن، للفراء ١٨٨/١، والمقاصد النحوية، ٣/ ١٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٢٩/٢، ٣٠.

(٣) الرجز في: المقتصد ٥١١/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٨٣/٦، ٨٨، وضرائر الشعر ٢٢٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٩/٢، ٣٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٤، ١٠٦٥، والارتشاف والمقاصد النحويّة، للعينيّ ٥٠/٣، ٥١، والأشمونيّ ١١/٣، وخزانة الأدب ٢٢١/٨.
الشاهد فيه قوله:" وَادِقَةً سُرَّاتِها " على أن:" وَادِقَةً " نصبت:" سُرَّاتِها " على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز على رأي الكوفيين.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر ٢٢٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٩/٢، ٣٠، والمقاصد النحويّة، للعينيّ ٥٠/٣، ٥١.

المَذْهَبُ الأَوَّلُ:

أجازَ الكُوفِيُّونَ[١]، وابنُ مالكٍ: نصبَ معمولِ الصفةِ المشبهةِ، في الشِّعْرِ، والكلامِ، جوازاً مطلقاً[٢].

وأجاز عبدُ القاهرِ الجُرْجَانِيُّ ذلك في الشِّعر بقلّةٍ، فقال معلّقاً على البيت السابق: (والأكثر: وادقةَ السراتِ)[٣].

وعدَّ ابنُ عصفور هذا من ضرورة الشِّعْرِ، قال في كتاب:(الضرائر): ومنه نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها، نحو قولك: مررت برجل حسنٍ وجهَهُ بنصب: وجه، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة، نحو قوله:

أَنعَتُهَا إِنِّيَ مِن نُعاتِها كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتِها

ألا ترى أنه قد نون وادقة ونصب معمولها، وهي مضافة إلى ضمير موصوفها، وكان الوجه أن يرفع السرات، إلا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع، فحمل الصفة ضميراً مرفوعاً عائداً على صاحب الصفة، ونصب معمول الصفة إجراءً له في حال إضافته إلى ضمير الموصوف مجراه إذا لم يكن مضافاً إليه[٤].

المَذْهَبُ الثَّانِي:

ذهب المبرِّدُ [٥] إلى: منْعِ ذلك، فهو يرى أنَّ الصفة المشبهة لا تنصب معمولها لا في الشِّعْرِ، ولا في الكلام.

ووجه المنْعِ عند المبرد أن نصب معمول الصفة المشبهة من أجل توطئة الجَرِّ، والجَرُّ ممتنعٌ في نحو: الحَسَنُ وجهِهُ، كان القياس امتناع، نحو: حَسَنٌ وجْهَهُ، بالنصب[٦].

تَعْقِيبُ:

الرَّاجحُ ما ذهَبَ إليه الكُوفِيُّونَ؛ لأنَّ نصْبَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ لِمَعْمُولِهَا وردَ في الشِّعْرِ، وكَلامِ العَرَبِ، فإنَّ أهلَ الكُوفَةِ قد حكَوا عن العَرَبِ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ.

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء ١٨٨/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٩٦/٣، والارتشاف ٢٤٥٦/٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٤، ١٠٦٥.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٥٥١/١.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر ٢٢٢، ٢٢٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٩٦/٣، والارتشاف ٢٤٥٦/٥.

(٦) ينظر: شرح الكافية في النحو، للرضيّ ٢٠٨/٢.

المَبْحَثُ العَاشِرُ
إضافَةُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إلى اسمٍ ظَاهِرٍ
مُضَافٍ إلى ضَمِيرِ صَاحِبِهَا

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسْمِ الفَاعِلِ، وهي كُلُّ صِفَةٍ لا تَجْرِي على الفِعْلِ، مِمَّا لا مُبَالَغَةَ فيه، نحو: حَسَنٌ، وبَطَلٌ، وشَدِيْدٌ.

ومُشَابهتها له في أنَّها تُثَنَّى، وتُجْمَعُ، وتُؤَنَّثُ، وهي مُشْتَقَّةٌ، كما أنَّه مُشْتَقٌّ، فـ:" حَسَنٌ "، مِثْلُ:" ضَارِب "، وتنقصُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، عن اسْمِ الفَاعِلِ: أنَّها على غيرِ زِنَةِ الفِعْلِ؛ فلهذا نقص عملُها عن عمل اسْمِ الفَاعِلِ، فلا يتقدّم معموله عليه.

وهي تدلُّ على معنى ثَابِتٍ، فإنْ قُصِدَ الحُدُوثُ، قِيلَ: هو حَاسِنٌ الآن أو غَداً، وتُضَافُ إلى فَاعِلِها، نحو: كَرِيمُ الحَسَبِ، وحَسَنُ الوَجْهِ[1]

وتَتَمَيَّزُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ عن اسْمِ الفَاعِلِ باستحسانِ جَرِّ فَاعِلِها، بإضَافَتِهَا إليه، وإضَافَةُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إلى معمولها، له ثلاثُ حالاتٍ:

الأُوْلَى: وُجُوبُ الإضَافَةِ:

وذلك إذا كانت الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مُجَرَّدَةً من:" أل "، مُضافَةً إلى ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ بِهَا، على الأَصَحِّ، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهِ جَمِيلِهِ.

الثَّانِيَةُ: امْتِنَاعُ الإضَافَةِ:

وذلك إذا كانت الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مُقْتَرِنَةً بـ:" أل "، مُضافَةً إلى مَعْمُولٍ عَارٍ مِنهَا، أو من إضافَةٍ لِذِي:" أل "، أو مُضَافَةً إلى ضَمِيرِ ما فيه:" أل "، فيمتنع نحو: الحَسَنُ وَجْهٍ، والحَسَنُ وَجْهِ أب، والحَسَنُ وَجْهِهِ، والحَسَنُ وَجْه أبيه.

ومثالُ المضافِ إلى ضميرِ ما فيه:" أل "، نحو: رَأَيْتُ الكَرِيْمَ الآباءِ الغامِرِ جُودهم.

الثَّالِثَةُ: جَوَازُ الإضَافَةِ على قُبْحٍ:

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٤٣، وشرح المفصل، لصدر الأفاضل ٣/١١٥.

وذلك حالَ كونِ الصِّفَةِ دون:" أل " مضافةً إلى مُضَافٍ لضميرٍ، نحو: حَسَنُ وَجْهِهِ[١].

وفي الحالةِ الأَخيرَةِ، خلافٌ بين النَّحْوِيِّينَ، فمنهم من أجازها، وخَصَّ جَوَازَهـا بالشِّعْرِ، ومنهم من أجازها في الكلامِ كلِّه: نَثْراً، ونَظْماً، ومنهم منعه مُطلقاً.

أوَّلاً: مَـذْهَـبُ المُجيزينَ:

ذَهَبَ المُجيزونَ إلى فَريقَينِ: فَرِيقٌ: أجازَ ذلك للضَّرورةِ الشِّعْرِيَّةِ، والآخـر: أجازَ ذلك في الاختيار، ولم يَخُصَّهُ بالضَّرورةِ.

الفَرِيْقُ الأَوَّلُ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ[٢]، إلى أنَّ ذلك رَدِيٌّ، ولا يَجُوزُ في غيرِ الشِّعْرِ.

قال:" وقَدْ جَاءَ في الشِّعْرِ: حَسَنَةٌ وَجْهِهَا، وذلك رَدِيٌّ؛ لأنَّهُ بالهاءِ معرفة، كما كان بالألفِ واللامِ، وهو من سَبَبِ الأوَّل، كما أنَّهُ من سَبَبِهِ بالألفِ واللامِ، قال الشَّمَّاخُ:

أَقامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِما جَارَتَا صَفاً كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما [٣]

وقد بَسَطَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ مَقْصُودَ سِيْبَوَيْهِ في هذا البيت فقال:

" فأمَّا قَوْلُهُ:

جَـوْنَتَا مُصْطَلاهُمـــــا

---

(١) الهمع ٣/ ٦٥، ٦٦.

(٢) الكتاب ١٩٩/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٣٠٨، ويُروى فيه:" فَلَمْ "، مكان:" فَمَا ".

وهو من شواهد: الأصول ٤٧٥/٣، والخصائص ٤٢٠/٢، واللباب ٤٤٤/١، وشرح الجمـل، لابـن عـصفور ٣٢/٢، وشرح التسهيل ٩٩/٣، والهمع ٦٦/٣.

اللُّغَـةُ:" الرَّبعان " الدار والمَنزل. " الصَفَا " الصخرُ الأمْلَسُ. " الكُميت " اللون بين الأسواد والأحمر. " الجونة " السواد. " المصطلى " موضع احتراق النار.

الشَّاهِـدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما " حيث الصفة المشبهة:" جَوْنَتَا " إلى:" مُصْطَلاهُما " وهو معمول يـشتملُ على ضمير الموصوف، وهو:" جَارَتَا صَفاً ".

فقد قدّرَهُ سِيْبَوَيْهِ تَقْدِيْرَ:" حَسَنَةٌ وَجْهُهَا " وجعل قِيَاسَهُ كقِيَاسِه، وكانَ حُكْمُهُ عِنْدَهُ – إنْ أجْرَاهُ على الأصْلِ دون الحَذْفِ – أنْ يقولَ:" جارتا صفاً جونٌ مصطلاهما "، فيجرى:" جونٌ " على:" الجارتين "، فيرتفع بجرْيِه عليهما، لأنّهما مرفوعتان، ثم يرتفعُ:" المصطلى "، بـ:" جَونٍ " ويعود ضميرُ التَّثْنِيَةِ على:" الجارتين "، فيكون كقولك:" الهِنْدَانِ حَسَنٌ ثوبُهُمَا وهِنْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهَا.

وإنْ أجْرَاهُ على الحَذْفِ دون الأصْلِ أن يقول: أَقَامَتْ على ربعيهما جارتا صفاً جونتا المصطليات، فيمن قال: الهِنْدَانِ حَسَنَتَا الوُجُوهِ، وفيمن قال: صَفَا رحليهما، جونتا المصطلين، فيصير كقولك: الهِنْدَانِ حَسَنَتَا الثَّوبَيْنِ، فلم يستعمله على الإتمامِ والأصْلِ، ولا على الاختصارِ والحَذْفِ، ولكن جعله كقولك: هذه امْرَأةٌ حَسَنَةٌ وَجْهُهَا، فثنّى:" الجونة " وهما وصفا:" الجارتين " وأضافه مثنّى إلى:" المصطلى "، وهو هما في المعنى، إلاّ أنّه وَضَعَ الوَاحِدَ موضعَ الجمعِ، فيمن قال: حَسَانُ الوُجُوهِ، وموضع التثنية فيمن قال:" صفا رحليهما "، وهو:" المُصْطَلَى "، ألا ترى أنّ لكُلِّ واحدةٍ من:" لجارتين ": مُصْطَلَى.

وإن وجّهته على أنّ:" المُصْطَلَى " يكون جميع ذلك، وأحد لم يضع واحداً موضع: جَمْيع، ثم أضافَ:" مُصْطَلَى " إلى ضميرِ:" الجارتين " كما أضافَ:" الوَجْهَ " في قوله:" هذه امْرَأةٌ حَسَنَةٌ وَجْهُهَا " إلى ضميرِ:" المَرْأة " بعد إضافة:" حَسَن " الذي هو:" الوَجْهُ " في: المعنى إلى:" الوَجْهِ "، فعلى هذا وَضَعَ سِيْبَوَيْهِ هذا البَيْتَ "[1].

الفَرِيْقُ الثّاني:

ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ[2]، إلى جَوَازِ ذلك كُلّه مطلقاً، في الشّعْرِ، وسعَةِ الكَلامِ، وتبعهم: ابْنُ مالكٍ[3].

واستدلُّوا على ذلك بما وَرَدَ في حديثِ أُمِّ زَرْعٍ:" صِفْرُ وِشَاحِهَا "[4]، وفي حديثِ

---

(١) البغداديات ١٣٧، ١٣٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٤٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٩.

(٤) أخرجه البخاري في: كتاب النكاح، باب ٨٢، ومسلم في: كتاب فضائل الصحابة، حديث رقم ٩٢.
الشّاهِدُ فيه: إضافة الصفة وهي:" صِفْرُ " إلى معمولها:" وِشَاحِها " وهو مضاف إلى ضمير صاحب الصفة.

الدَّجَّالِ:" أعْوَرُ عَينِهِ اليُمْنَى "(١)، وفي وصْفِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ):" شَثْن أصَابِعِه "(٢).

ثانياً: مَذْهَبُ المَانعينَ:

أَنْكَرَ المُبَرِّدُ(٣)، إضَافَةَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إلى ظَاهِرٍ مُضَافٍ إلى ضَمِيرِ صَاحِبِها.

وحُجَّتُهُ: أنَّ ذلك يُفْضِي إلى إضَافَةِ الشَّيْءِ إلى نَفْسِه"(٤).

وتأوَّلَ بَيْتَ الشَّمَّاخِ على أنَّ:" هُمَا " في قَولِه:" مُصْطَلاهُما " عَائِدٌ عَلَى:" الأَعَالِي "؛ لأنها مُثَنًّى في المَعْنَى.

وقول المُبَرِّدِ لم يَمْنَعْهُ أبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ؛ لأنَّه أجاز وضْعَ المُثَنَّي للجمْعِ، قال:" لأنَّ المَجْموعَ الذي هو:" الأَعَالِي " هُنَا: اثنان في الحقيقة، فحمَلَهُ المَعْنَى "(٥).

وقَدْ رَدَّ ابْنُ جِنِّي تأويلَ المُبَرِّد: بأنَّ العَرَبَ إذا حَمَلَتْ على المَعْنَى، لم تَكَدْ تُراجِعُ اللفْظَ، كقولك : شَكَرْتُ مَنْ أحْسَنُوا إلَيَّ عَلَى فِعْلِه، ولو قُلْتَ: شَكَرْتُ مَنْ أَحْسَنَ إلَيَّ عَلَى فِعْلِهِمْ، جَازَ؛ فلهذا ضَعُفَ عِنْدَنا أن يكون:" هُمَا " من:" مُصْطَلاهُما " عَائداً على:" الأَعَالِي " في المعنى؛ إذ كانا أعليين اثنين؛ لأنَّهُ مَوضِعٌ قد تُرِكَ فيه لَفْظُ التَّثْنِيَةِ حَمْلاً على المَعْنَى؛ لأنَّهُ جَعَلَ كُلَّ جِهَةٍ مِنْهُما أعْلَى، كقولهم : شَابَتْ مَفَارِقُهُ، ونحو ذلك، أو لأنَّ:" الأعليين " شيئان من شيئين، فإذا كان قد انصرفَ عن اللفْظِ إلى غيره، ضَعُفَتْ معاودتُه إيَّاهُ؛ لأنَّهُ انتكاثٌ وتَرَاجُعٌ، فجرى ذلك مجرى إدْغام المُلحَقِ، وتوكيد ما حُذِفَ(٦).

---

(١) أخرجه مسلم في: كتاب الإيمان، حديث رقم (٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧)، وكتاب الفتن حديث رقم ١٠٠.
الشَّاهِدُ فِيْه: إضافة الصفة وهي:" أعْوَرُ " إلى معمولها:" عَيْنِه " وهو مضاف إلى ضمير صاحب الصفة.
(٢) أخرجه البخاري في: كتاب اللباس، باب ٦٨، والترمذيّ في: كتاب المناقب، باب ٨.
الشَّاهِدُ فِيْه: إضافة الصفة وهي:" شَثْنُ " إلى معمولها:" أصابعه " وهو مضاف إلى ضمير صاحب الصفة.
(٣) ينظر إنكار المبرد، في: شرح الجمل، لابن عصفور ٣٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢، والبسيط في شرح الجمل ١١٠١/٢، والهمع ٦٦/٣.
(٤) اللباب ٤٤٤/١.
(٥) البغداديات ١٤٠.
(٦) الخصائص ٤٢٠/٢، ٤٢١.

تَعْقيـــبٌ:

الرَّأيُ الصَّوَابُ في هذه المسألة، هو: ما ذهب إليه سِيْبَوَيْه، من جَوَازِ إضَافَةِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إلى اسْمٍ ظَاهِرٍ مُضَافٍ إلى ضَمِيرِ صَاحِبِ الصِّفَةِ، وخصَّ جوَازَها بالشِّعْرِ.

ودلِيْلُهُ بَيْتُ الشَّمَّاخِ السَّابِقِ، فحَمْلُهُ على ظَاهِرِهِ أَوْلَى من حَمْلِهِ على غَيْرِهِ، ففي تَأْوِيـــلِ المُبَرِّدِ لبَيْتِ الشَّمَّاخِ تَخْلِيصٌ من عَيْبٍ وإدْخَالُهُ في عَيْبٍ آخر.

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ

مَجِيءُ:" عَامَّةٍ " للتَوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ: تَمْكِينُ المَعْنَى في النَّفْسِ، والتَّوْكِيدُ، بالواو، أَفصحُ من التَّأْكِيدِ، بالهَمْزِ، وبالواو جاء القرآن: ﴿ وَلاَ تَنقُضُواْ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا [١] ﴾.

وهُوَ: تَابِعٌ يَعْتَضِدُ بِهِ كَونُ المَتْبُوعِ عَلَى ظَاهِرِهِ [٢].

والغَرَضُ من ذِكْرِهِ: إِزَالَةُ الاتِّسَاعُ؛ وذلك أنَّ الاسْمَ قد يُنْسَبُ إليه الخَبَرُ، ويُرَادُ بِهِ غَيرُهُ مَجَازاً، كقولك: جَاءَنِي زَيْدٌ، فإنَّه قد يُرَادُ: جَاءَنِي غُلاَمُهُ، أو: كِتَابُهُ [٣].

وهُوَ ضَرْبَانِ : لَفْظِيٌّ، ومَعْنَوِيٌّ:

فَاللَّفْظِيُّ: وهُوَ: إعادة الأوَّل بعَيْنِه، ويكون ذلك في: الأسْمَاءِ، والأَفْعَالِ، والحُرُوفِ، والجُمَلِ.

والمَعْنَوِيُّ: وهُوَ: غيرُ لَفْظِ الأوَّل، ولكن في معناه، وله سَبْعَةُ أَلْفَاظٍ، وهي:

وهُمَا: النَّفْسِ، والعَيْنُ، ويُؤَكَّدُ بِهِمَا لرفْعِ المَجازِ عن الذَّاتِ، نحو: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أو: عَيْنُهُ.

و:" كِلاَ "، و:" كِلْتَا "، ويُؤَكَّدُ بِهِمَا: الاثْنان، نحو: جَاءَ الزَّيْدان كِلاَهُما، وجَاءَت الهِنْدان كِلْتَاهُما.

و:" كُلُّ "، و:" جَمِيعٌ "، و:" عَامَّةٌ "،ويُؤَكَّدُ بِهَا: الجَمْعُ مُطْلَقاً، والمُفْرَدُ بِشَرْط: أنْ يَتَجزَّأ بنَفْسِه، أو بعَامِلِه، تقول: جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُم، أو: جَمِيعُهُمْ، أو: عَامَّتُهُمْ، واشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ، أو: جَمِيعَهُ، أو: عَامَّتَهُ[٤].

---

(١) من الآيــة (٩١) في ســورة النحل.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٤/١، وشرح الكافية الشافية ١١٦٩/٣، والهمع ١٣٦/٣.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٤/١، وأسرار العربية ٢٥٣.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٤/١، وأسرار العربيــة ٢٥٣، وأوضــح المســالك ٣٢٧/٣، ٣٢٨، والتصريح ١٢١/٢، ١٢٢، والهمع ١٣٦/٣، ١٣٧.

وهذا، وقد اختَلَفَ النُّحَاةُ في مَجِيْءِ:" عَامَّة "[١] للتوكيد، عَلَى مَذْهَبَين:

المَذْهَـــبُ الأَوَّلُ:

أَثْبَتَ سِيْبَوَيْهِ[٢]، مَجِيْءَ:" عَامَّة " للتوكيد، وأَنَّهَا بِمَنْزِلَة:" كُلٌّ " مَعنًى واسْتِعْمَالاً.

وكذلك ابْنُ مَالِك، إلاَّ أنَّه جعَلَ اسْتِعْمَالَهَا في التَّوكيد قَلِيلاً [٣].

بينما جعَلَ ابْنُ هِشَامٍ التوكيدَ بها غريبٌ، لذلك أغْفَلَهُ أكْثرُ النَّحوِيِّينَ[٤].

المَذْهَبُ الثَّاني:

أَنْكَرَ المُبَرِّدُ[٥]، مَجِيْءَ:" عَامَّة " للتوكيد، وزَعَمَ أَنَّهَا في قولك: جَاءَ القَومُ عَامَّتُهُم، بمعنى: أَكْثَرُهُم، وليس معناها: جَمِيعهُم، وعلى هذا تكون بَدَلَ بَعْضٍ من كُلٍّ، ويكون ذكرها في الكلامِ لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القومِ.

تَعْقِيـــبٌ:

الصَّحِيحُ أنَّ:" عَامَّةَ " تُعدُّ من ألفاظِ التوكيدِ، لأنَّها تدلُّ على الإحاطةِ والشمولِ، فهي محمولة على:" كُلٌّ " مَعْنًى واستعمالاً.

---

(١) يقول ابن هشام في:(أوضح المسالك ٣٣١/٣): " والتاء فيها بمنزلتها في:" النافلة "؛ فتصلح مع المؤنث، والمذكر، فتقول: اشْتَرَيْتُ العَبْدَ عَامَّتَهُ، كما قال الله تعالى: (وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً). من الآية (٧٢) في سورة الأنبياء (عَلَيْهِمُ السَّلاَمُ).

(٢) الكتاب ١٧٧/١.

(٣) شرح التسهيل ٢٩٩/٣.

(٤) أوضح المسالك ٣٣١/٣.

(٥) ينظر إنكار المبرد في: الارتشاف ١٩٥٠/٤، ١٩٥١، والهمع ١٣٧/٣، والتصريح ١٢٤/٢.

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ

مَجِيءُ:" أَوْ " بمعنى:" بَلْ "

" أَوْ " حَرْفُ عَطفٍ، يُشركُ ما قَبْلَهُ في الإعْرَاب، لا المَعْنَى؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَو امْرَأَةٍ، فـ:" أَو " أشْرَكت بينهُما في: الجَرِّ، وأثْبتت المُرُورَ لأحدِهما دُونَ الآخر، وسَوَّتْ بينهما في الدَّعْوى[١].

ومعَ لُزومِها للعطفِ تدلُّ على معانٍ مختلفةٍ.

ومن معانيها: الإضْرَابُ، بمعنى:" بَلْ "، وشرطَ سِيْبَوَيْهِ لمجيئها بمعنى:" بَلْ " شَرْطَين:

أحدهما: تَقَدُّمُ نَفْيٍ، نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، أو نَهْيٍ، نحو: لاَ يَقُمْ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو.

الثَّاني: إعادة العامل، فيجوز: مَا قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَا قَامَ عَمْرٌو، ويجوز: لاَ يَقُمْ زَيْدٌ أَوْ لاَ يَقُمْ عَمْرٌو. ومعنى:" أَوْ " في المثالين:" بَلْ "[٢].

واختلفَ النَّحْوِيُّون في مجيء:" أَوْ " بمعْنَى:" بَلْ "، في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ[٣] ﴾، على قولين:

القَوْلُ الأَوَّل:

ذَهَبَ الفَرَّاءُ، وتَبِعَهُ: الرُّمَّانِيُّ[٤]، والرَّضِيُّ، إلى أنَّ:" أَوْ " في الآية بمعنَى:" بَلْ ".

قال الفَرَّاءُ:" فإذا وقعت في كلامٍ لا يُرادُ به أحَدٌ، وإنْ صَلُحَت، جعلوها على جهة:" بَلْ"، كقولِكَ في الكلامِ: اذْهَبْ إلى فُلانٍ، أو دَعْ ذلك فلا تَبْرح اليوم. فقد دَلَّك هذا على أنَّ الرَّجُلَ قد

---

(١) الكتاب ١٦٩/٣، ومغني اللبيب ٦١.

(٢) مغني اللبيب ٦٤.

(٣) من الآية (١٤٧) في سورة الصافات.

(٤) حروف المعاني ٥٢.

وهو: علي بن سليمان بن علي بن عبد الله، النحويّ، أبو الحسن الرمانيّ، إمام في اللغة، والنحو، صنف: شرح كتاب سيبويه، وشرح الموجز لابن السراج، وكتاب الحدود، وغيرها، توفي سنة ٣٨٤هـ. ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٩٤/٢، والبلغة ٢١٠.

رَجَعَ عن أمْرِهِ الأوَّل، وجعل:" أوْ " في معنى:" بَلْ "، ومنه قول الله:﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

وأنشدني بَعْضُ العَرَبِ:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتِها أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ [1]

يريدُ: بَلْ أَنْتِ ".

وقال أيضاً:" وقوله:﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، " أَوْ " هَاهُنا في معنى:" بَلْ " كذلك في التفسيرِ مع صحَّتِهِ في العَرَبِيَّةِ ".

وقد علَّلَ الرَّضِيُّ لمجيء:" أوْ " بمعنى:" بَلْ "، في الآية، فقال:" وإنَّما جاز الإضراب بـ:" بَلْ " في كلامه تعالى؛ لأنَّه أخبرَ عنهم بأنَّهم مائة ألْف؛ بناءً على ما يُحرِزُ النَّاسُ من غيرِ تَعَمُّقٍ، مع كونه تعالى عَالِماً بعددهم وأنهم يزيدون، ثُمَّ أخذ تعالى في التحقيقِ فأضربَ عَمَّا يغْلَطُ فيه غيرُهُ بناء منهم على ظاهرِ الحَرزِ، أي: أرْسَلْنَاهُ إلى جماعةٍ يحرزهم النَّاسُ مائة ألْفٍ وهُمْ كانوا زائدين على ذلك "[2].

القَوْلُ الثَّاني:

نَفَى المُبَرِّدُ[3] أن تكون:" أو " في الآية السَّابقةِ بمعنى:" بَلْ "، وذهب إلى أنها: للتخيير، ووافقه ابنُ الشَّجَرِيّ[4].

---

(١) البيت من الطويل، منسوبٌ لذي الرمة، في المحتسب ٩٩/١، (وليس في ديوانه)، وهو من شواهد: الخصائص ٤٥٨/٢، ٤٥٩، واللباب ٤٢٤/١، وحروف المعاني ٥٢، والإنصاف ٤٧٨/٢، ٤٨١، وشرح الكافية في النحو

اللُّغَةُ:" قَرْنُ الشَّمْسِ ": أعْلاهَا. " أَمْلَحُ " من ملُحَ الشيءُ ملاحةً، أي: بهج وحَسُنَ منْظَرُهُ.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" وَصُورَتِها أَوْ أَنْتِ "، حيث جاءت:" أو " بمعنى: بَلْ، والتقدير: بَلْ أنْتِ.

(٢) شرح الكافية ٣٦٩/٢.

(٣) المقتضب ٣٠٤/٣، ٣٠٥.

(٤) أمالي ابن الشجري ٧٨/٣.

يقول المُبَـرِّدُ:" فأمَّا قوله تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَـةِ أَلْـــــفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، فـإنَّ قوماً من النَّحْوِيِّينَ يجعلون:" أَوْ " في هذا الموضعِ بمنزلة:" بَلْ "، وهذا فاسدٌ من وجْهَين:

أحدهمـا: أنَّ:" أَوْ " لو وَقَعَتْ في هذا الموضعِ موقع:" بَلْ " لجاز أنْ تقعَ في غـيرِ هـذا الموضعِ، وكنتَ تقول: ضَرَبْتُ زَيْداً أَوْ عَمْراً، ومَاذَا ضَرَبْتَ زَيْداً أَوْ عَمْراً، على غيرِ شَكٍّ، ولكـن على معْنَى:" بَلْ "، فهذا فاسدٌ عند جميعهم.

والوَجْـهُ الآخـر:

أنَّ:" بَلْ " لا تأتي في الواجبِ في كلامٍ واحدٍ إلاَّ للإضْرَابِ بعد غَلَطٍ أو نسْيان، وهذا مَنْفِيٌّ عن اللهِ عَزَّ وجَلَّ؛ لأنَّ القَائلَ إذا قال: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، غَالطاً فاستدركَ، أو ناسِياً فَذَكَرَ فقـال: بَـلْ عَمْرو؛ ليُضْرَب عن ذلك، ويُثْبِتُ ذا ".

فالمفهومُ من كلامِ المُبَـرِّدِ أنَّها: للتخييرِ، وأنها في الآية الكريمة ليست بمعنى:" بَلْ "؛ لأنَّهـا لو كانت كذلك لجاز أن تقعَ في غيرِ هذا الموضعِ، فتقول: ضَرَبْتُ زَيْداً أَوْ عَمْراً، على غير الشَّكِّ، وأيضاً لا تأتي في الواجبِ في كلامٍ واحدٍ إلاَّ للإضْرَابِ بعد غَلَطٍ أو نِسْيانٍ، وهذا مَنْفِيٌّ عن اللهِ عَزَّ وجَلَّ[١].

الاعْتِرَاضُ عَلَى المُبَرِّد:

يرى المُبَرِّدُ أنَّ:" أَوْ " للتخيير.

ووَجْـهُ الاعتراض، أنَّ التخييرَ لا يصحُّ بين شيئين الواقع أحدهما، فإنَّ حال المرسَلِ إليهم دائرٌ بين أمرين: فإمَّا أن يكونوا: مائة ألْف، وإمَّا أن يكونوا: أزيد من ذلك، فإن كانوا في الواقـع: مائة ألْف، فكيف يسوغ للرائي أن يُخبرَ بأنهم أزيد؟ وإن كانوا أزيد فكيف يسوغ له الإخبار بأنهم: مائة ألْف؟[٢].

وهـو: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، أبو السعادات، المعروف بابن الشجريّ، كان إماماً في النحو، واللغـة، توفي سنة ٥٤٢هـ. ينظر ترجمته في: البلغة ٣٠٨.

(١) المقتضب ٣/٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) مغني اللبيب ٦٤، وشرح المغني (المزج) ٣٦٣.

وأُجِيبَ عن هذا الاعْتِرَاضِ:

بأنَّ المُبَرِّدَ لا يلتزمُ أنَّ عددَ المرسَلِ إليهم في الواقعِ مُنْحَصِرٌ في هذين القسمين، بل يقول: يجوز ألا يكون عددهم في نَفْسِ الأمرِ شيئاً منهما ولكنهم عدد كثير جدًّا بحيث إذا رآهم الرائي كان له أن يقول: هم مائة ألْفٍ، وكان له أن يقول: هم أزيد من: مائة ألْفٍ، أي هم كثيرون كثرة مفرطة، ولا يقصد المتكلمُ العددَ المخصوصَ، على أنه هو الموجود بحسب الواقع، كما إذا جاءك شخصٌ مراراً كثيراً جدًّا، جاز أن لك أن تقول له: جئتني ألْفَ مَرَّةٍ، وأن تقول: جئتني أكثر من ألْفَ مَرَّةٍ، ولا كَذِبَ في شيءٍ من ذلك؛ لأن المقصودَ ليس كميَّة هذا العددِ المعيّن بحيث لا يزيد ولا ينقص، وإنَّما المرادُ المبالغة في الكثرةِ، فكذا في الآية[1].

تَعْقِيبٌ:

أرى أن قول المُبَرِّدِ، ومن وافقه، بأنَّ:" أَوْ " للتخيير، هو الأقرب إلى الصواب.

(١) شرح المغني (المزج) ٣٦٣.

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ

العَطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ

أجْمَعَ النَّحْوِيُّوْنَ على: جوازِ العطفِ على معمولي عاملٍ واحدٍ، نحو: إنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ وَعَمْرًا جَالِسٌ، فعطف:" عَمْرًا جَالِسٌ " على:" زَيْداً ذَاهِبٌ ".

كما أجْمَعُوا على: جوازِ العطفِ على معمولات عاملٍ واحدٍ، نحو: أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْراً جَالِساً، وأَبُو بَكْرٍ خَالِداً سَعِيْداً مُنْطَلِقاً، فعطف:" أَبُو بَكْرٍ خَالِداً سَعِيْداً مُنْطَلِقاً " على:" زَيْدٌ عَمْرًا بَكْراً جَالِساً ".

كما أجْمَعُوا أيضاً على: مَنْعِ العطفِ على معمولي أكثر من عاملين، نحو:
إنَّ زَيْداً ضَارِبٌ أَبُوهُ لِعَمْرٍو، وأَخَاكَ غُلامُهُ بَكْرٍ[١].

أمَّا العَطْفُ على: معمولي عاملين مختلفين، نحو: إنَّ زَيْداً فِي الدَّارِ وَالقَصْرِ عَمْراً، على تقدير: وَفِي القَصْرِ عَمْراً.

وَبَيَانُهُ: أنَّ:" إنَّ " عَمِلَت في:" زَيْداً ": النَّصْبَ، و:" فِي " عملَت في: " الدَّارِ ": الجَرَّ، فإذا قلت: وَالقَصْرِ عَمْراً، فقد جَرَرْتَ:" القَصْرَ " بالعطفِ على:" الدَّار "، ونَصَبْتَ:" عَمْراً " بالعطفِ على:" زَيْداً "، فقد عطفتَ على عاملين، وهما:" إنَّ "، و:" فِي ".
فَفِيْه خِلافٌ، فمنهم من أجازَهُ، ومنهم من مَنَعَهُ،:

الرَّأْيُ الأَوَّلُ:

ذهب سِيْبَوَيْهِ[٢]، والمُبَرِّدُ[٣]، وابْنُ السَّرَّاجِ[٤]، والسِّيْرَافِيُّ[٥]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٦]، إلى: مَنْعِ العطفِ على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً.

---

(١) مغني اللبيب ٤٨٦.
(٢) الكتاب ٦٤/١، ٦٥.
(٣) المقتضب ١٩٥/٤.
(٤) الأصول ٧٥/٢.
(٥) شرح الكتاب ٣٩٠/٢. (رسالة دكتوراه).
(٦) التعليقة ١٠١/١، ١٠٢.

وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ الآتِي:

أَوَّلاً: أنَّ حرفَ العطفِ يقومُ مقامَ العاملِ، ويُغْنِي عن إعادته، فإذا قلت: قَامَ زَيْدٌ عَمْرٌو، كان بمنزلة: قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمْرٌو، فلما كان حرفُ العطفِ كالعاملِ، والعاملُ لا يعملُ رَفْعاً وجَرًّا في آنٍ واحدٍ، لم يَجُز أنْ تعطفَ بحرفٍ واحدٍ على عاملين مختلفين[١].

لأنَّه لَمَّا كان الأصلُ الذي هو العاملُ لا يجوز أنْ يعملَ عملين؛ وجبَ في الفرعِ الذي يقومُ مقامه ألا يعمل عملين؛ لأنَّ الفرعَ أضعفُ من الأصلِ[٢].

ثَانياً: الإجْمَاعُ على عدمِ جوازِ: مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو وَبَكْرٌ خَالِدٍ، بالعطف على: الفِعْلِ والبَاءِ، ولو جاز العطفُ على عاملين لجاز هذا[٣].

ثَالِثاً: أنه لو جازَ العطفُ على عاملين لجازَ على أكثر، ولجازَ أنْ يتقدَّمَ المرفوعُ على المجرورِ، نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْرٌو فِي السُّوقِ[٤].

رَابِعاً: أنَّ العطفَ على عاملين بمنزلةِ تَعْدِيَتَيْنِ بِمُعَدٍّ واحدٍ، فلا يجوزُ، كما لا يجوزُ ما هو بمنزلته[٥].

خَامِساً: أنَّ حَرْفَ العطفِ ضَعِيفٌ، فلا يَقْوَى أن ينوبَ منابَ عاملين، وحرفُ الجرِّ مع قوَّتِهِ في الاتصالِ لا يُوصِّلُ عاملين، فحرفُ العطفِ أَوْلَى أن لا يُوصِّلَ[٦].

---

(١) شرح الكتاب ٣٩٠/٢. (رسالة دكتوراه)، والأصول ٦٩/٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ١٤٤/١، ١٤٥.

(٣) الأصول ٦٩/٢.

(٤) اللباب ٤٣٤/١، والهمع ١٩٠/٣.

(٥) شرح التسهيل ٣٧٨/٣.

(٦) التذييل والتكميل ٤٤٤/٥. (رسالة دكتوراه).

الـــــرَّأيُ الثَّاني:

ذهب الكِسَائيُّ[١]، والفَـــرَّاءُ[٢]، والأَخْفَشُ[٣]، والزَّجَّـــاجُ[٤]، وابْنُ هِشَامٍ[٥]، إلى: جوازَ العطفِ على معمولي عاملين، سواء أكان المجرورُ متقدماً في المعطوفِ عليه، نحو: إنَّ فِي الدَّارِ زَيْـــداً وَالحُجْـــرَةِ عَمْـــراً، أمْ متأخّـــراً، نحو: إنَّ زَيْـــداً فِي الدَّارِ وَالحُجْـــرَةِ عَمْـــراً.

وذلك ما لم يقـــعْ فَصْـــلٌ بين العاطفِ والمعطـــوفِ المجـــرورِ؛ لذا امتنعَ – عنـــدهم –: زَيْـــدٌ فِي الدَّارِ وَعَمْـــرٌو الحُجْـــرَةِ، وكذلك: فِي الدَّارِ زَيْـــدٌ وَالحُجْـــرَةِ عَمْـــرٌو، وأيضاً: لَيْسَ بقَـــائِمٍ زَيْـــدٌ وَلاَ قَاعِـــدٍ عَمْـــرٌو؛ وذلك للفَصْلِ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ المجـــرورِ[٦].

وَحُجَّتُهُمْ فِـــي ذَلِكَ الآتِـــي:

أَوَّلاً: قوله – تعالى:﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُـــدًى أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ[٧]﴾.

ووجْـــهُ الدليـــلِ: أنَّ:﴿ فِي ضَـــلاَلٍ﴾ معطوفـــة علـــى:﴿ لَعَلَـــى هُـــدًى﴾، فيجـــب في ذلك أنْ يُشْركه في:" إنَّ "، و:" اللامِ "[٨].

وحَمَلُوا عليه قراءةَ من قرأ قوله – تعالى:﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّلْمُـــؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلاَفِ الَّيْـــلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنـــزَلَ اللهُ مِـــنَ

---

(١) ينظر رأي الكسائيّ في: معاني الفرّاء ٢٣/١، ومجالس ثعلب ٤٠٣/٢، ومعاني القـــرآن وإعرابـــه، للزجـــاج ١٢٨/١، وإعراب القرآن، للنحاس ٢٢١/١، وأمالي ابن الشجـــريّ ٦/١.

(٢) معاني الفـــرّاء ١٩٧/١، ٤٥/٣.

(٣) ينظر رأي الأخفش في: المقتضب ١٩٥/٤، والأصول ٧٣/٢، والانتصـــار ٥٦.

(٤) معـــاني القـــرآن وإعرابـــه ٤٣١/٤.

(٥) مغـــني اللبيـــب ٤٨٦.

(٦) التذييل والتكميل ٤٤٨/٥. (رسالة دكتوراه).

(٧) مـــن الآيـــة (٢٤) في ســـورة ســـبأ.

(٨) شـــرح الكتـــاب ٣٩٧/٢، (رسالة دكتوراه)، والنكـــت ٢٠٢/١، والانتصـــار ٥٦.

السَّمَاء من رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ[١]﴾، بنصبِ[٢]:﴿آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

ووجْهُ الاستشهادِ بها: أنَّه عَطَفَ:﴿ اخْتِلافِ اللَّيْلِ ﴾، على المجرورِ بـ:" في " قبلَه، وهو:﴿فِي خَلْقِكُمْ﴾، وعطفَ:﴿ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾، على: ﴿لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

والعاملُ في:﴿ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾، " إنّ " وهو منصوبٌ بالعطفِ على ما عملَ فيه:" إنّ "، وصار بمنزلةِ قولك: إنّ فِي الدَّارِ زَيْداً وَالقَصْرِ عَمْراً[٣].

ثانياً: ما وَرَدَ من الشِّعْرِ العَرَبِيِّ، نحو قولِ الشَّاعِرِ:

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّها ولا قاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُها[٤]

ووجْهُ الاستشهادِ به أنّ:" مَأْمُورها " مرتفعٌ بالعطفِ على اسمِ:" لَيْسَ " بالواوِ، وخفضَ:" قاصِرٍ " على المجرورِ بالباءِ، وهو:" آتِيكَ "، فعطفَ بالواوِ هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ على هَذَيْنِ العَامِلَيْنِ[٥].

---

(١) الآيات (٣، ٤، ٥) في سورة الجاثية.

(٢) قرأ بنصب:" آياتٍ " حمزة، والكسائيّ، ويعقوب، والأعمش، والجحدريّ، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، للقيسيّ٢/٢٦٧.

(٣) شرح الكتاب ٣٩٧/٢، (رسالة دكتوراه)، والتذييل والتكميل ٤٤٥/٥.(رسالة دكتوراه).

(٤) البيت من المتقارب، للإمام عليّ بن أبي طالب (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، وهو في: ديوانه ٦٥.
وللأعور الشنيّ، كما في: الكتاب ٦٣/١، والأصول ٧١/٢، والانتصار ١٢٦، والمسائل البصريات ٨٥٧/٢، والنكت ٢٠٠/١.
الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" وَلا قَاصِرٍ " رفعه سيبويه على القطع من الأول وجعله خبراً لـ:" مَأْمُورُها ".
ومَنْ نَصَبَهُ جعله على موضع:" بِآتِيكَ "، وموضعه نصب، ورفع:" مأمورها " بالعطف على اسم:" لَيْسَ "، والتقدير: لَيْسَ مَنهِيُّها بِآتِيكَ، وَلا مَأمورُها قاصراً عَنكَ. ومَنْ جَرَّ عطف على معمولي عاملين، ويجعل:" مَأْمُورُها "، مرتفعة بالعطف على اسم:" لَيْسَ " بالواو، وخفض:" قَاصِراً " على المجرور بالباء.

(٥) التعليقة ١٠٢/١.

ونحو قـــولِ الآخَـــر:

أَكُلُّ امْـــرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْـــرءاً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْـــلِ نَارَا[1]

والتقـــديرُ: وتَحْسَبِيْنَ كُـــلَّ نَارٍ تَوَقَّـــدُ بِاللَيلِ نَارَا، فنابت:" الـــواوُ " منابَ: " تَحْسَبِينَ " الناصبة لـــ:" نَـــارَا "، ومناب:" كُـــلَّ "[2].

ثَالِثاً: قَـــوْلُ العَـــرَبِ: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً، ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً [3].

وذلك أنَّ:" بَيْضَـــاءَ " جُـــرَّ عطفاً على:" سَوْدَاءَ "، والعاملُ فيها:" كُلُّ "[4].

الاعْتِرَاضُ عَلَى هَـــذِهِ الأَدِلَّـــــةِ:

أوّل النُّحَـــاةُ ما استدلَّ به الأَخْفَشُ – ومن وافقه – تأويلاً يُخْرِجُهُ عما قَالَهُ.

فقال السِّيْرَافِيُّ عن الآيةِ الأُوْلَى:(وهذا لا حُجَّةَ له فيه؛ لأنَّ قولَهُ:﴿ أَوْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾، ليس فيه معمول:" إنَّ " منْفِيٌّ، فيكون عطفاً على:" إنَّ ".

و" اللامُ " في قولِهِ – تعالى:﴿ لَعَلَى هُـــدًى ﴾، غيـــر عَامِلَةٍ.

---

(١) البيت من المتقارب، لعـــدي بن زيد، وهو في: ديوانه ١٩٩.

ويُنسب لأبي دؤاد الأياديّ، كما في: الكتاب ٦٦/١، والأصمعيات ١٣٥، وشرح الكتاب، للـــسيرافيّ ٣٩٨/٢، والنكت ٢٠٤/١، والتبصرة ٢٠٠/١، وضرائر الشعر، لابن عصفور ١٣١، والتصريـــح ٥٦/٢، والمقاصـــد النحويّـــة ٤٦٠/٢.

الشَّاهِـــــدُ فِيْهِ قَوْلُـــــهُ:" وَنَـــارٍ تَوَقَّـــدُ " حيث نابت:" الـــواو " مناب:" تَحسَبِينَ "، الناصبة لـــ:" نَـــارَا "، ومناب:" كُـــلَّ"، والتقـــدير: وتَحسَبِينَ كُـــلَّ نَـــارٍ تَوَقَّـــدُ بِاللَيلِ نَـــارَا.

(٢) شـــرح الكتـــاب ٤٤٩/٢، (رسالة دكتوراه)، والنكت ٢٠٣/١، والأصـــول ٧٠/٢.

(٣) أول من قاله: عَامِـــرُ بْنُ ذُهْـــلِ بْنِ ثَعْلَبَـــةَ بْنِ عُكَابَـــةَ.

وهـــو: يضرب في اختـــلاف أخـــلاق الناس وطباعهم.

ينظر: مجمع الأمثال ٢٧٥/٣، والمستقصي، للزمخشريّ ٣٢٨/٢.

ويروي فيهما: مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ولاَ كلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً، وعليها فلا شاهد فيه؛ لذكر:" كُلّ " فيهـــا.

(٤) شـــرح الكتاب ٣٩٤/٢، (رسالة دكتوراه)، والنكـــت ٢٠٣/١. والأصـــول ٧٠/٢.

واحْتِجَاجُـهُ – بِهَـذَا – بَعِيْـدٌ [١].

أمَّـا الآيةُ الثانيةُ فقـد أجابُـوا عنها من ثلاثةِ أَوْجُـهٍ:

أَوَّلها: أنَّ:" الآياتِ " المُعادَةَ فيها أُعيدت لتأكيدِ:" الآياتِ " الأوْلى، وهي: هي.

ثَانيها: أنْ يكونَ النَّصْـبُ بإضمارِ:" إنَّ "، و:" في ".

ثَالِـثها: أنَّ:" في " مقدَّرةٌ، فالعملُ لها، وعلى هـذا فـ:" الواوُ " نائبةٌ منابَ عامـلٍ واحـدٍ [٢].

أمَّـا عَـنِ البَيْتِ الأوَّل:

فإنَّ:" مَأْمُورُها " مرفوعٌ بـ:" قَاصِـر "؛ لأنَّه من سَبَبِ اسْمِ:" لَيْسَ "، فلا يكون عطفـاً على معمولي عاملين، وتقديرُ الكلامِ: وما مَنْهِيُّها بِآتيكَ ولا قَاصِرٍ مَأْمُورُها عَنْكَ، فتكون:" الهَـاءُ " من:" مَأمُورُها " عائدةً على المنهيِّ وإنْ كانَ مُذَكَّـراً لأضافتِها إلى مُؤنـثٍ [٣].

أمَّـا عَـنِ وَقولِ العَـرَبِ:

فعلى إضمارِ:" كُلّ "، والتقديرُ: ولاَ كَلٌّ بَيْضَاءَ، وصحَّ الاستغناءُ عنها، لتقـدُّمِ ذِكْرِهَا في أول الكلامِ، ولقلّةِ التِبَـاسِهِ بالمُخاطَبِ [٤].

تَعْقِيْـبٌ:

يَجُـوزُ العَطْفُ على مَعْمُولَي عَامِلَين، ولا مَانِـعَ بالقَـوْلِ بِهِ؛ وذلك لكَثْرَةِ الشَّواهِـدِ من القُـرآنِ الكَرِيمِ، والشِّعْـرِ العَـرَبِيِّ، وقَـوْلِ العَـرَبِ، والتي لا تحتاجُ إلى تأويـلٍ أَوْلَى مِمَّا تحتـاجُ إليه.

---

(١) شـرح الكتـاب ٣٩٨/٢،(رسالة دكتوراه).

(٢) شرح الكتاب ٣٩١/٢،(رسالة دكتوراه)، ومعاني القـرّاء ٤٥/٣، والأصـول ٧٣/٢، ٧٥، والتـذييل والتكميل ٤٤٨/٥ (رسالة دكتوراه)، ومغني اللبيب ٤٨٧.

(٣) الكتاب ٦٤/١، ٦٥، والأصـول ٧١/٢، ٧٢، والتعليقة ١٠١/١، واللباب ٤٣٥/١.

(٤) الكتـاب ٦٤/١، ٦٥، والأصـول ٧٤/٢، والتبصـرة والتذكـرة ٢٠٠/١.

المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ

بَدَلُ الغَلَطِ بَيْنَ الإِثْبَاتِ وَالإِنْكَارِ

البدل هو : التابع ، المقصود بالحكم بلا واسطة .

وأقسامه أربعة :

الأول : بدل كل من كل ،وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو قولـه ـ تعـالى ـ : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ (١)

الثَّاني : بدل بعض من كل ،وهو : بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر نحو: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلثَهُ ، أو: نِصْفَهُ ، أو: ثلثيه .

الثَّالِثُ : بدل الاشتمال ،وهو : بدل شيء يشتمل عامله على معنـاه اشـتمالاً بطريـق الإجمال، نحو : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُـهُ .

الرَّابِعُ: بدل الغلط، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حمارٍ، أراد أن يقول: مَرَرْتُ بِحمارٍ، فغلط(٢)

وقد اختلف النحاة في إثبات بدل الغلط ولهم في ذلك رأيان :

الرَّأيُ الأَوَّلُ :

ذهب جمهور النحاة إلى أنه قسم من أقسام البدل.

يقـول سيبويه:(هذا باب المبدل من المبدل منه ، والمبدل يشرك المبدل منـه في الجـر ، وذلك قولك : مررت برجل حمار ، فهو على وجه محال وعلى وجه حسن، فأما المحال فأن تعني أن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول: حمار ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ، وإما أن يبدو لك أن تضرب عـن مـرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعدما كنت أردت غير ذلك، ومثل ذلك قولك : لا بل حمار ومن ذلك قولك : مررت برجل بل حمار ، وهو على تفسير : مررت برجل حمار ، ومن ذلك : ما

---

(١) الآيتان (٦ ، ٧ ،) من سورة الفاتحة .

(٢) أوضح المسالك ٤٨٩/١ .

مررت برجل بل حمار، وما مررت برجل ولكن حمار، أبدلت الآخر من الأول، وجعلته مكانه، وقد يكون فيه الرفع على أن يذكر الرجل فيقال: من أمره ومن أمره، فتقول أنت: قد مررت به، فما مررت برجل بل حمار، ولكن حمار، أي: بل هو حمار ، ولكن هو حمار)[١].

والمُبَرِّدُ لم يثبته على الإطلاق، وإنما أثبته في كلامِ النَّاسِي، أو الغَالِطِ في نحو قولك: مررت برجل حمار، ونفاه عن الكلام الفصيح.

قال:(ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولا كلام مستقيم) [٢]

وعلل الصَّيمَرِيُّ لعدمِ مجيئه في ذلك بقوله: (وإنما لم يقع في القرآن ؛لأنه معلوم أن المتكلم به ــ عز وجل ــ لا يجوز عليه الغلط، ولا يقع في شعر؛ لأن الشاعر يفتش شعره فمتى تنبه على الغلط أزاله ... وإذا سبق لسان المتكلم إلى الشيء الذي لا يريده لم يمكنه رد ما تكلم به ، ولكنه يرجع عنه حتى كأنه لم يذكره ، فيقول : مررت برجل حمار ، أراد : مررت بحمار ، فسبق لسانه إلى رجل ثم ذكر ما كان قصده إليه وهو حمار "[٣].

وقسم الرَّضِيُّ بدل الغلط إلى ثلاثة أقسام، قال: ("وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة أقسام : إما : بداء وهو : أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ، ثم توهم أنك غالط لكون الثاني أجنبياً ، وهذا يتعمده الشعراء كثيراً للمبالغة وإما:غلط صريح محقق كما إذا أردت مثلاً أن تقول :جاءني حمار فسبق لسانك إلى رجل ، ثم تداركت الغلط فقلت : حمار . وإما : نسيان وهو : أن تعتمد ذكر ما هو غلط ،ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تنسى المقصود ،ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود)[٤].

والعُكْبَرِيُّ يشير إلى استعمال: " بَلْ " في بدل الغلط، قال: (وحق بدل الغلط أن يستعمل بـ:" بَلْ " ؛لأنها موضوعة للإضراب عن الأول ، ولكن جاز حذفها لوضوح معناها)[٥].

---

(١) الكتاب ١ / ٤٣٩ .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٩٧ .

(٣) التبصرة والتذكرة، للصيمري ١ / ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٩٩ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤١٤ .

الرَّأْيُ الثَّانِي:

نَسَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إلى المُبَرِّدِ القول بأنه أنكر بدل الغلط، قال أبو حيان:

(وزعم أَبُو العَبَّاسِ، وخَطَّابُ المَارِدِيُّ[١] أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب لا نثرها، ولا نظمها)[٢].

وقال الأُشْمُونِيُّ: (ردَّ المُبَرِّدُ، وغيره بدل الغلط، وقال: لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً)[٣].

وأوضح الشيخ خالد الأزهري ما يعنيه المبرد في بدل الغلط ، فقال:(وقولـه: لا يكون في قرآن، ولا في شعر، [٤] لا يعد رداً منه بل إنه حقاً لا يكون فيهما؛ لأنه لا يليق بكلام الله الغلـط، ولا الشاعر المستعد لقصيدته أن يغلط فيها ، وإنما مثل المُبَرِّد له بأمثلة، وعده نوعاً فلا يعد هذا رداً منه) [٥] .

والصواب أن المُبَرِّدَ لم ينكر بدل الغلط، وإنما أثبته في كلام الناسي أو الغـالط ، ونفـى وقوعه في القرآن الكريم ، وفي الشعر الفصيح، وما صرح به أبو حيان والأشموني يخالف ما جاء في المقتضب، وبهذا يرد ما نسبه إليه كل منهما .

تَعْقِيـــبٌ:

في إثبات بدل الغلط رأيان:

الرَّأْيُ الأَوَّلُ: الإثباتُ: وهو مذهب جمهور النحاة، ووافقهم المبرد، ونفى وقوعه في القرآن الكريم، والكلام الفصيح .

---

(١) هـو: خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، أبو بكر الماردي، من تصانيفه : الترشيح في النحـو، ومختـصر الزاهد لابن الأنباري، ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/٥٣٣.

(٢) الارتشاف، ٤ / ١٩٧٠ .

(٣) الأشموني ٣ / ١٨٩ .

(٤) المقتضب ١ / ١٦٦ ، ٤ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٥) التصريح ٢ / ١٥٩ .

الرَّأيُ الثَّاني: الإنكار: نسبه أبو حيان، والأشموني إلى: المُبَرِّد، وما نسباه إليه فيه قصور؛ لأنه نفى وقوعه في القرآن، وفي الكلام المستقيم لا أنه أنكره مطلقاً، وبهذا يرد ما نسباه إليه، والرأي المختار هو ما ذهب إليه الجمهور من أنه نوع من أنواع البدل؛ لأمور منها:

أولاً: إجماع النحاة على أنه نوع من أنواع البدل .

ثانياً: أن من طبيعة البشر الخطأ ، والنسيان عدا من عصمهم الله ـــ تعالى ـــ والقول بإثباته مسايرة لهذه الطبيعة .

ثالثاً: ورود أمثلة له في كتب النحاة دلالة على إثباته .

المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ

تَرْخِيمُ غَيْرِ المُنَادَى

التَّرْخِيمُ في اللُّغَةِ، هو: التَّسْهِيلُ والتَّلْيِينُ[1].

وفي اصطلاحِ النَّحْوِيِّينَ: حَذْفُ أواخر الأسماءِ، المفردةِ، الأعلامِ، تحقيقاً، في النِّدَاءِ، فيقال في: جَعْفَرٍ، وحَارِثٍ، ومَنْصُورٍ: يَا جَعْفَ، ويَا حَارِ، ويَا مَنْصُ.

وإنما دخلَ التَّرْخِيمُ النِّدَاءَ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، فقصدُوا إلى تخفيفِه، واختصَّ الحَذْفُ بالآخرِ؛ لأنه موضعُ التغيرِ.

والأسماءُ التي يجوزُ ترخيمُها، ترخَّم على: لغتين:

اللُّغَةُ الأُولَى: لُغَةُ مَن لاَ يَنْتَظِرُ عَوْدَةَ الحَرْفِ المَحْذُوفِ:

وهي: أنْ تحذفَ من أواخرِ الأسماءِ، وتدع ما بقي اسماً على حياله، نحو: زَيْد وعَمْرو، فتقول في:" حَارِثٍ "، و:" جَعْفَرٍ ": يَا حَارُ، ويَا جَعْفُ.

اللُّغَةُ الثَّانِيَةُ: لُغَةُ مَن يَنْتَظِرُ عَوْدَةَ الحَرْفِ المَحْذُوفِ:

وهي: أنَّ تُرخِّمَ الاسمَ فتدعَ ما قبل آخره على ما كان عليه، ويكون المحذوفُ مراداً في حُكْمِ الثَّابِتِ، وهذه اللُّغَةُ، هي: الأجودُ والأكثرُ استعمالاً، فيقال في:" حَارِثٍ ": يَا حَارِ، بكسرِ: الرَّاءِ، كما كانت قبلَ الحذفِ[2].

وهاتان اللغتان جائزتان في الاسم المنادي.

---

(١) وقيل: الترخيم: الحذف، ومنه: ترخيم الاسم في النداء، وسُمِّيَ ترخيماً: لتليين المُنَادِي صوته بالحذف.

ينظر: أسرار العربية ٢١٥، ولسان العرب ١٦١٧/٣. (ر، خ، م).

(٢) الأصول ٣٥٩/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢١/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢١٥/٢، ٢١٦، والهمع ٦٧/٢.

أما الترخيم في غير المنادى، فاتفق النحاة على: جوازه، على اللغة الأولى، لأن أصحاب هذه اللغة يجعلون الاسم بمنزلة ما لم يُحذَف منه شيءٌ. فهم لا يريدون المحذوف.

واختلفوا في الترخيم على اللغة الأخرى، على مذهبين:

المَذْهَبُ الأول:

فأجازه سيبويه[١]، وأنشد فيه أبياتاً، منها قولُ زُهَيْرٍ:

خُذوا حَظَّكُم يا آلَ عِكرِمَ وَاذكُروا ... أَواصِرَنا وَالرِحمُ بِالغَيبِ تُذكَرُ[٢]

أراد: عكرمةَ، فحذف: التاءَ، وبقيت فتحة الميم دالةً عليه.

وقول ابن حَبْناء التميميّ:

إنَّ ابْنَ حَارثَ إنْ أشتَقْ لرُؤيته ... أَو أَمتَدِحْهُ فإنَّ الناسَ قَد عَلِمُوا[٣]

---

(١) الكتاب ٢/٢٧١.

(٢) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ٥٧، والكتاب ٢/٢٧١، والأصول ٣/٤٥٧، والنكت، للأعلم ١/٥٩٣، وأمالي ابن الشجريّ ١/١٩١، والإنصاف ١/٣٤٧، والارتشاف ٥/٢٢٤٤، والمقاصد النحوية، للعينيّ ٣/٢٧٣، والأشمونيّ ٣/١٧٥.

اللُّغَةُ:" خذوا حظكم " أي: خذوا نصيبكم. " الأواصر " القرابات، والواحدة: اللآصرة.

الشاهدُ فيه قَوْلُهُ:" يا آلَ عِكرِمَ " أصله: عكرمةَ، رخَّمَهُ في غير النداء على لغة من ينتظر عودة الحرف المحذوف.

(٣) البيت من البسيط، وهو في: الكتاب ٢/٢٧٢، والأصول ٣/٤٥٨، وأمالي ابن الشجري ١/١٩١، وأسرار العربية ٢١٧، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٢٥٥، ٣/١٨٥، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/٤٣٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧١، والارتشاف ٥/٢٢٤٤، والمقاصد النحوية ٣/٢٦٨.

الشاهدُ فيه قَوْلُهُ:" إنَّ ابْنَ حَارثَ " أصله: ابن حارثة، رخَّمَهُ في غير النداء على لغة من ينتظر عودة الحرف المحذوف.

أراد: ابْنَ حَارِثَــة، وقال جَــرِيْرٌ:

ألا أضْحَــتْ حِبَالُكُم رِمَامَــا وأضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَــا [١]

يريد: أمامــة، وقال ابْــنُ أحْمَــرَ:

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقنا وطَلْقٌ وعَبَّادُ وآونةً أُثَــالا[٢]

يريد: أثالــة.

يقول أبو البركات الأنباريُّ:" وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للــضرورة ممــا لا خلاف في جوازه، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر وأظهر من أن تنكر، وأن الترخيم في ذلــك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار "[٣].

المَذْهَــبُ الثَّــانِي:

أنكر أبو العباس المبردُ أن يكون ترخيمَ الضرورةِ إلا على لغة من قال: يا حَــارُ، وهــي: لُغَــةُ مَــن لاَ يَنْتَظِــرُ عَــوْدَةَ الحَــرْفِ المَحْــذُوفِ، وخرَّج الأبيات التي أنشدها سِــيْبَوَيْهِ على ما يسُوغ في مذهبــه، وروى تلك الأبيات على غير رواية سِــيْبَوَيْهِ، فقال في قولُ زُهَيْرٍ:

---

(١) البيت من الوافر، وهو في: ديوانه ٢٢١، ويروى فيه:

أصبَحَ حَبلُ وَصلِكُمُ رِماما وَما عَهدٌ كَعَهدِكِ يا أُماما

وعليها فلا شاهد فيه.

وهو من شواهد: الكتاب ٢٧٢/٢، والأصول ٤٥٨/٣، وأمالي ابن الشجري ١٩١/١، وأسرار العربيــة ٢٤١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٤٣٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣، والارتــشاف ٢٢٤٤/٥، والمقاصــد النحوية ٢٦٧/٣.

الشاهدُ فيه قَوْلُهُ:" أُمَامــا " أصله: أُمامَة، رخَّمَهُ في غير النداء على لغة من ينتظر عودة الحرف المحذوف.

(٢) البيت من الوافر، وهو في: ديوانه ١٢٩.

وهو من شواهد: الكتاب ٢٧٠/٢، والخصائص ٢/ ٣٧٨، وأمالي ابن الشجري ١٩٢/١، والإنصاف ٣٥٤/١، وشرح الجمل، لابن عصفور١٨٣/٣، والأشموني ١٦٣/١.

الشاهدُ فيه قَوْلُهُ:" أُثالا " أصله: أُثالة، رخَّمَهُ في غير النداء على لغة من ينتظر عودة الحرف المحذوف.

(٣) الإنصــاف ٣٥٦/١.

خُذوا حَظَّكُم يا آلَ عِكرِمَ وَاذكُروا أواصِرَنا وَالرِحمُ بِالغَيبِ تُذكَرُ

إنه ترخيم: عِكْرِمَـةَ، على لغة من قال: يا حارُ. وكان حقُّـه أن يقول: يا آلَ عِكـرِمِ، بالجـرِّ، ولكنه جعل:" عِكْرِم " قبيلةً، فلم يَصْرِفْ لاجتماع التعريفِ والتأنيثِ.

وقال في قول ابن حَبْناء:" إنَّ ابْنَ حَارثَ " كما قال في:" يا آلَ عِكـرِم ".

فروى عَجُـزَ بيتِ جَرِيْـرٍ:

ومـا عَهـدٌ كعـهـدِكَ يا أُمـامـا

قال العينيُّ في هذه الرواية:" فيكون:" أُمَـاما " مُنادى مُرخَّماً، ولا يكون في البيت حينئذٍ شاهدٌ على هذه الرواية، وهذه أليقُ بنَظْمِ البيتِ؛ لأنَّهُ ذَكَرَ العَهْـدَ في صَدْرِ البيتِ، ثُمَّ ردَّ العَجُـزَ على الصَّدْرِ "[1].

وقال في قـولِ ابْنِ أَحْمَـرَ:

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقنا وطَلْقٌ وعبَّادُ وآونةً أُثَـالا

إن:" أُثالا " ترخيمُ:" أُثالَة "، على لغة من قال: يا حارُ، بالضَّمِّ، وانتصابُهُ بالعطفِ علـى الضَّميرِ في:" يُؤَرِّقنا "[2].

وقال أَبُو البَرَكَاتِ الأَنْبَاريُّ:" وزعم المُبَـرِّدُ: أنه ليس في العرب:" أثالة " وإنما هو:" أثال " ونصبه على تقديـرِ: يذكرني آونة أثالا، وقيل: نصبه لأنه عطفه على: الياء والنـونِ في:" يؤرقني " كأنه قال: يؤرقني وأثـالا "[3].

وحُجَّـةُ المُبَـرِّدِ:

أنَّ مَن يقُول: يا حارِ، يريدُ المحذوفَ، وإذا أرادَ المحذوفَ كان مُنادى مستوجباً إعْـرابَ النِّداءِ، وإذا استجوبَ إعْـرابَ النِّداءِ لم يصحَّ أن يُرخَّمَ في غيرِ النِّداءِ؛ لاختلاف الإعرابِ والحكمُ البابين: باب النِّداءِ، وباب الخَبَرِ، وهذا لا يَلْزَمُ سِـيْبَوَيْهِ؛ لأن الترخيمَ في اللغتين أصْـلُه في بـاب

(١) المقاصد النحوية ٣/٢٦٨.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/١٩٤.

(٣) الإنصـاف ١/٣٥٥.

النِّداءِ دون غيرِه، وإن اختلف الحكمُ فيهما، وإذا ثَبَتَ جوازُه في أحدِ الوجهين، والأصْلُ فيهما واحدٌ جازَ في الوجْهِ الآخر[١].

تَعْقِيبٌ:

ذهب سِيْبَوَيْهِ إلى جوازِ ترخيم غير المنادى للضرورة على لغة من لا ينتظر عودة الحرف المحذوف، وعلى لغة من ينتظر عودة الحرف المحذوف.

أما المبرد فأنكر ترخيم غير المنادى للضرورة، على لُغَةُ مَن يَنْتَظِرُ عَوْدَةَ الحَرْفِ المَحْذُوف.

والمذهبُ الرَّاجِحُ، هو: مذهبُ سِيْبَوَيْهِ، ومِمَّا يدلُّ على مذهبِ سِيْبَوَيْهِ، ولم يكن فيه ما تأوله أبو العباس المُبَرِّدُ في بيتِ زُهَير، فزعم أنه أراد: يا آل عِكْرِمٍ، بالجرِّ والتنوين، قول الشَّاعِرِ:

أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوه دَاعِي مَوْتِه فَيُجِيبُ[٢]

ألا ترى أنه لا يُمكن أبا العَبَّاسِ أن يقول:" إن عُرْوَةَ " قبيلةٌ؛ كما قال ذلك في :" عِكْرِمَةَ"، ولا يمكنه أن يقول: أراد:" أَبَا عُرْوَ "، بالجرِّ والتنوين. فمَنَعَهُ من ذلك أن:" عُرْوَةَ " لا ينصرفُ للتأنيثِ في التعريف [٣].

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/١٩٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في:الأصول ٣/٤٥٨، وأسرار العربية ٢١٧، والإنصاف ١/٣٥٤، وأمالي ابن الشجري ١/١٩٥، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٢٢٥، أوضح المسالك ٤/٥٦، والمقاصد النحوية ٣/٢٧١، والتصريح ٢/٢٥٢.

اللُّغَةُ:" لاَ تَبْعَدْ " من: البَعَد، وهو: الهلاكُ.

الشاهدُ فيه قَوْلُهُ:" أَبَا عُرْوَ " أصله: عروة، رخَّمَهُ في غير النداء على لغة من ينتظر عودة الحرف المحذوف.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/١٩٥.

ومِمَّا يردُّ أنكار المبَرِّد: القِيَاسُ، والسَّمَاعُ:

أمَّا القِيَاسُ: فإنه حذف في غيرِ النِّداءِ مُشبَّه بالحذفِ في النِّداءِ، بدليلِ أنَّه لا يجوز في غير عَلَمٍ، ولا ثلاثيّ، وإنَّما يجوز حيثُ الترخيمُ في النِّداءِ، فلما كانَ كذلك انبغى أن يكون موافقاً في مجيئه على اللغتين.

أمَّا السَّماعُ: فقولُ ابن حَبْناء التميميّ:

إنَّ ابْنَ حَارثَ إنْ أشتَقْ لرُؤيتِه ... أَو أَمتَدِحْهُ فإنَّ الناسَ قَد عَلِمُوا

لأنه لا يحتل التأويل.

أمَّا ما رواه في بيتِ جَرِيْرٍ:

وما عَهدٌ كعهدِكَ يا أُمامَا

فهذا لا يُردُّ به؛ لأن روايته لا تقدحُ في رواية سِيْبَوَيْهِ، وغيرِهِ، ولا تُدفعُ أحدهما بالأخرى.

وإذا ثَبَتَ أن الترخيمَ في غير النِّداءِ يجيء على اللغتين، لم يحتج إلى هذا التأويل[1].

(١) شرح الجمل: لابن عصفور ٢/٢٢٥، ٢٢٦، ٣/١٨٢، ١٨٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧١.

المَبْحَثُ السَّادِسَ عَشَرَ

تَرْخِيمُ:" فُلْ "

من الأسماء أسماءٌ لازمت النِّداءَ، فلَمْ يُتصرّف فيها بأن لا تستعمل: مبتدأ، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مجروراً، بل لا تُستعمل إلاّ في النِّداء خاصّة، وهي قسمان: مَقيس، ومَسْموع، فالمقيسُ، هو: كُلُّ ما عُدِلَ في النِّداءِ على:" فَعَالِ "، في سَبِّ المؤنَّث، نحو: يَا لَكَاعِ، ويَا خَبَاثِ، ويَا فَسَاقِ.

والمسموع:" فُلُ " للرَّجُلِ، و:" فُلَة " للمرأة، يُقالُ: يا فُلُ، ويا فُلةُ [١].

واختلف النَّحْوِيُّونَ في أصْلِ:" فُل " في قولِ أبي النَّجْمِ:

في لَجَّةٍ أَمسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ [٢]

على قَوْلَيْنِ:

القَوْلُ الأَوَّلُ:

ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إلى أنَّ أصله:" فلان " وبُنِي على حرفين اضطراراً.

يقول:" وأمَّا:" فُلانٌ " فإنما هو: كِنايةٌ عن اسْمٍ سُمِّي به المحدّث عنه، خاصٌّ غالب، وقد اضْطرَّ الشَّاعِرُ فبناه على حرفين في هذا المعنى، قال أبو النَّجْمِ:

في لَجَّةٍ أَمسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ [٣]

---

(١) شرح الجمل، لابن عصفور ٢/٢٠٥، والهمع٢/٤٤، ٤٥، والأشمونيّ ٣/١٥٩.

(٢) رجز: في ديوانه ١٩٩، وهو من شواهد: الكتاب ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢، والمقتضب ٤/٢٣٨، والأصول ١/٣٤٩، والمسائل المنثورة ٢٢٤، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٢٠٦، وشرح التسهيل ٣/٤١٩، والهمع٢/٤٥، والمقاصد النحوية ٣/٢٣٠، والأشمونيّ ٣/١٦١.

اللُّغَةُ:" اللجَّةُ " الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" عَنْ فُلِ " حيث استعمل:" فُل " في غير النداء، فجُرَّ بحرف الجرِّ للضرورة، وقيل: الأصل:" فُلان " وحذفت الألف والنون للضرورة.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٨.

القَـــوْلُ الثَّاني:

ذَهَبَ المُبَـــرِّدُ إلى أنَّ أصله:" فُـــل "، واستعمل في غير النِّداءِ اضطراراً.

يقول:" وقد يضطرُّ الشَّاعرُ، فيستعمل هذا في غير النِّداء؛ لأنَّها في النداءِ معارف، فينقلها على ذلك، وذلك قوله:

في لَجَّـــةٍ أَمسِكْ فُـــلاناً عَـــنْ فُـــلِ "[١]

ووافقه: ابْنُ عُصْفُورٍ[٢]، ابْنُ مالكٍ[٣].

يقولُ ابْنُ مالكٍ[٤]:" فكما أنَّ الضَّرورةَ تُبيحُ ترخيمَ مَا لَيْسَ مُنَادَى، كذلك تُبيحُ وُقُـــوعَ بعض الأسماءِ في غير نِداءٍ، كقولِ الرَّاجـــزِ:

في لَجَّـــةٍ أَمسِكْ فُـــلاناً عَـــنْ فُـــلِ "

تَعْقيـــبٌ:

الصَّوَابُ من هذين القولين، قول سِيْبَوَيْهِ، من أنَّ أصلِ:"فُل " في بيت أبي النجم:" فلان "، حُذِفَ منه الألفُ والنُّونُ للضرورةِ، كقول لَبِيدٍ العَامِريّ:

دَرَسَ المَنا بِمُتالِعٍ فَأَبَانِ وَتَقادَمَـــتْ بِالحُبسِ فَالسُّوبَانِ[٥]

---

(١) المقتضب ٢٣٨/٤.

(٢) شرح الجمل ٢٠٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٤١٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣.

(٥) البيت من الكامل، في ديوانه ١٣٨، وهو من شواهد: الخصائص ٤٣٧/٢، واللباب ٤٠٠/١، وشرح اللمع، لابن برهان ٤٨١/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٨٨/٣، وشرح التسهيل ٤٣١/٣، وأوضح المسالك ٤٣/٤، والهمع ٤٥/٢، والمقاصد النحوية ٢٤٢/٣، والتصريح ١٨٠/٢، وشرح الأشمونيّ ١٦١/٣.

اللُّغَـــةُ:" دَرَسَ " عفا. المَنازل، ومُتالِع، وأَبَانٍ، والحُبس، والسُّوبَان، أسماء أمكنة.

و:" تَقادَمَـــتْ " قَدِمَتْ.

الشَّاهِـــدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" المَنا " أصله:" المنازل " حذف منه:" الزَّاي " و:" اللام " للضرورة.

أي: دَرَسَ المَنَازِلَ، وليس هو:" فُلُ " المُختصّ بالنِّداء؛ إذْ معناهما مختلف على الصحيح، كما أنّ:" فُل " المُختصّ بالنِّداء كنايةً عن الجِنْسِ، و: فُلان " كناية عن عَلَمٍ، ومادتهما مختلفةٌ، فالمختصّ بالنِّداء مادته:" ف، ل، ى "، فلو صغَّرتهُ قلت: فُلَيّ، و:" فُلان " مادته:" ف، ل، ن "، فلو صغَّرتهُ قلت: فُلَين "[١].

كما أنّ ضرورةَ إقامة الوزن تدعو إلى جوازِ ما تمهّد في القواعدِ الكُلّيّة خلافُهُ، ولذلك جاز للشّاعرِ زيادةُ كلماتٍ يُقوِّمُ بها الوَزْنَ، وحذْف شيءٍ ليُصَحِّحَ، كما في بيتِ لَبِيدٍ السّابقِ.

وأنّ معظمَ ما يجوزُ في ضرورةِ الشِّعْرِ يَرْجعُ إلى أصلٍ قد رَجَحَ عليه أصلٌ آخر فالشّاعر يحاولُ ذلك الأصلَ المتروكَ عند الضرورةِ "[٢].

---

(١) شرح الأشمونيّ ٣/١٦١، ١٦٢.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٩٦، ٩٧.

المَبْحَثُ السَّابِعَ عَشَرَ

مَجِيءُ اسْمِ فِعْلِ الأَمْرِ مِنَ الرُّبَاعِيِّ عَلَى وَزْنِ: " فَعْلَالِ "

"اسْمُ الفِعْلِ" هو: ما نابَ عن الفِعْلِ: معنًى، واستعمالاً، نحو: " شَتَّانَ "، فإنَّه اسمٌ نابَ عن: فِعْلِ ماضٍ، وهو: افْتَرَقَ، و:"صَهْ"، اسْمٌ نابَ عن: فِعْلِ أَمْرٍ، وهو: اسْكُتْ، و:" أَوَّهْ "، اسمٌ نابَ عن: فِعْلِ مضارعٍ، وهو: أَتَوَجَّعُ.

والمُرادُ بـ:" المَعْنَى ": كونه يُفيدُ ما يفيده الفِعْلُ الذي هو نائبٌ عنه، من: الحَدَثِ، والزَّمانِ.

والمُرادُ بـ:" الاسْتِعْمَالِ ": كونه عاملاً غير معمولٍ لعاملٍ يقتضي: الفاعلية، والمفعولية.

ومجيءُ:" اسْمِ الفِعْلِ " بمعنى: الأَمْرِ كَثِيْرٌ، نحو:" صَهْ "، و:" مَهْ "، و:" آمِيْنَ "، و:" مَكَانَكَ " بمعنى: اثْبُتْ، ومنه قول الشَّاعِرِ:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيْحِي[1]

أَمَّا مجيئُهُ بمعنى: المَاضِي، والمضارع: فقليلٌ.

---

(١) البيت من الوافر، منسوب: لعمرو بن الإطنابة الأنصاري، في: المقاصد النحويَّة ٣٧٨/٣، والتصريح ٢٤٣/٢، وشرح شواهد المغني، للسيوطيّ ٢/ ٥٤٦.

وبلا نسبة في: شرح اللمع، لابن برهان ٢٢٠/١، والمقرب ٢٩٩، ومغني اللبيب ٢٠٣، وشرح قطر الندى ٢٥٦، ٢٥٩، والأشمونيّ ٣١٢/٣، والهمع ٣١١/٢.

اللُّغَةُ:" جَشَأَتْ " يقال: جَشَأَتْ نَفْسِي، أي: نهضت إليك. وَ:" جَاشَتْ ". أي: غَثَّت.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" مَكَانَكِ " على أنه اسم فعل أمر، بمعنى: اثبتي، وهو من أسماء الأفعال المنقولة من: الظروف المكانية.

فمن الماضي نحو:" شَتَّانَ "، بمعنى: افْتَرَقَ، و:" هَيْهَاتَ "، بمعنى: بَعُدَ، ومنه قول جَرِيْرٍ:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَمَنْ بِه ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ[1]

ومن المضارعِ نحو:" أُفٌّ " بمعنى: أَتَضَجَّرُ، و:" أَوَّهْ "، بمعنى: أَتَوَجَّعُ، و:" وَا "، بمعنى: أَعْجَبُ، ومنه قولُ الرَّاجِزِ:

وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ[2]

ويُبْنَى:" اسْمُ فِعْلِ الأَمْرِ " على وزن:" فَعَالِ " من الثُّلاثي باطِّرادٍ، نحو: نَزَالِ، وتَرَاكِ، من: نَزَلَ، وتَرَكَ.

وشَرْطُ بِنَائِهِ من الثُّلاثي أربعةُ شروطٍ:

الأوَّل: أنْ يكونَ مجرداً من الزيادةِ، فلا يُبْنَى:" فَعَالِ " من: اقْتَدَرَ، لكونِهِ زائداً، إلا ما سُمِعَ، نحو:" بَدَارِ " من: بَادَرَ، و:" دَرَاكَ " من: أَدْرَكَ.

الثَّاني: أنْ يكونَ تاماً، فلا يُبْنَى من: نَاقِصٍ، فلا يُقالُ: كَوَانِ، من:" كَانَ " الناسخة.

الثَّالث: أنْ يكونَ مُتصرِّفاً، فلا يُبْنَى من:" نِعْمَ "، و:" بِئْسَ "؛ لأنهما – على الأصحِّ – فعلان لا يتصرفان.

---

(١) البيت من الطويل، في: ديوانه ٣٦٠، وفي: معاني القرآن، للفراء ٢٣٥/٢، والمسائل العسكرية ١١٣، والمسائل الحلبيات ٢٤١، وشرح اللمع، لابن برهان ٢٢٠/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٥/٤، والمقتصد ٥٧٤/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٠٦/٢، والمقاصد النحويّة ٢٧٦/٣، والتصريح ٣١٨/١.

اللُّغَةُ:" الْعَقِيْقُ ": موضع بالحجاز، ينظر: معجم البلدان ١٤/٤. " خِلٌّ ": صديق الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" هَيْهَاتَ " على أنه اسم فعل ماض، بمعنى: بَعُدَ.

(٢) منسوب: لبعض بني تميم، في: المقاصد النحويّة ٣/ ٢٩٠٦٠، وشرح شواهد المغني، للسيوطيّ ٧٨٦/٢، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ١٠٧٦/٢، ١٣٨٦/٣، ومغني اللبيب ٣٦٩، وشرح قطر الندى ٢٥٧، والتصريح ١٩٧/٢، والهمع ٨٤/٣، والأشمونيّ ١٩٨/٣،

اللُّغَةُ:" الأَشْنَبُ " بَرَدٌ وعذوبةٌ في الأسنان.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" وَا بِأَبِي " على أنه اسم فعل مضارع، بمعنى: أَعْجَبُ.

الرَّابِع: أنْ يكونَ كاملَ التَّصَرُّفِ، فلا يُقال:" وَدَاعِ "، و:" وَذَارِ "، من: يـدع، و: وذر، لنُقْصانِ التصرُّفِ فيهما [١].

وأمَّـا بِنَـاءُ:" اسْـمُ فِعْـلِ الأَمْـرِ " على وزن:" فَعْـلالِ " من الفِعْلِ: الرباعيّ، الذي هـو على وزن:" فَعْلَل "، نحـو: قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ، من: قَرْقَرَ، و: عَرْعَـرَ، فمختلفٌ فيـه، علـى ثلاثة آراءٍ.

الـرَّأْيُ الأَوَّلُ:

ذهب سِـيْبَوَيْهِ، وابْنُ السَّرَّاجِ[٢]، والسِّيْرَافِيُّ، إلى أنَّ: مجيءَ اسمِ فعـلِ الأمـرِ مـن الربـاعيّ: قليـلٌ، ولا يُقـاسُ عليه.

قال سِـيْبَوَيْهِ[٣]:(وأمَّا مَا جاء معْـدُولاً[٤] عن حـدّه من بناتِ الأربعةِ، فقـوله:

قَالَـتْ لَـهُ رِيْـحُ الصَّبَـا: قَـرْقَـارِ[٥]

فإنما يريد بذلك قالت له: قَرْقِـرْ بِالرَّعْـدِ للسَّحَابِ، وكذلك:" عَرْعَارِ ": وهو بمنزلة:" قَرْقَـارِ "، وهي: لُغَـةٌ، وإنما هي من: عَرْعَـرْتُ)[٦].

---

(١) الارتشاف ٥/ ٢٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٤، والتصريح ٢/١٩٦، والأشمونيّ ٣/١٦٠.

(٢) الأصـول ٢/١٣٣.

(٣) الكتـاب ٣/٢٧٦.

(٤) العـدل، هـو: تحـويل الاسـم من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصليّ.
ينظـر: اللباب في علل البناء والإعـراب ١/٥٠٢، وشرح قطـر الندى ٣١٤ .

(٥) رجـز، لأبي النجـم العجـليّ، في: ما ينصرف ومالا ينصرف ١٠٤، والانتصار ٢٠١، وشرح الكتـاب، للسيرافيّ ١/١٢٥، (مطبـوع)، والمسائل المنثورة ٢٥٤، والنكـت ٢/٨٥٤، والتبصرة والتـذكرة ١/٢٥٣، والمفصل ١٥٦، والمقدمة الجزوليّة ٢١٣، وتمهيد القواعد ٨/٣٨٦٥، ولسان العـرب ٥/٣٥٨٢،(ق، ر، ر)، والأشمـونيّ ٣/ ١٦٠.
اللُّغَـةُ:" قَـرْقَـار "، أي: قَـرْقِـرْ بالرعـد، وصب ماءك، وهات ما عندك.
الشَّاهِـدُ فِيْهِ قَوْلُـهُ:" قَـرْقَارِ " حيث وقع اسم فعـل الأمر من الرباعي، علـى وزن:" فَعْـلالِ "، وهـو: قليـل.

(٦) الكتـاب ٣/٢٧٦.

وقال السِّيْرَافِيُّ:(وقد يكون مثل هذا في الفعلِ الرباعيّ، إلا أنّه قليل لا يجعل أصلاً، ولا يقاس عليه، قالوا:" قَرْقَارِ "، في معنى: قَرْقَرْ، و:" عَرْعَارِ " في معنى: عَرْعَرْ، قال الشَّاعِرُ:

قَالَتْ لَهُ رِيْحُ الصَّبَا: قَرْقَارِ وَاخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بِالإِنْكَارِ

وقال النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَي عُكَاظَ كِلَيْهِما يَدْعُو وَلِيْدُهُمُو بِهَا عَرْعَارِ)[1]

الرَّأْيُ الثَّانِي:

ذهب الأَخْفَشُ[2]، إلى أنّ: بناءَ اسمِ فعلِ الأمرِ على:" فَعْلَالِ " من الرباعيّ: قياسٌ على ما سُمِعَ من قولهم: قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ.

وإنما جَعَلَهُ الأَخْفَشُ مقيساً على ما سُمِعَ؛ ليكون للرباعيّ نَصِيبٌ من صَوْغِ اسمِ الفعلِ باطِّرادٍ، فأجاز: دَحْرَاجِ، وقَرْطَاسِ، وأَخْرَاجِ، قياساً على: قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ [3].

الرَّأْيُ الثالث:

ذهب المَازِنِيُّ[4]، والمُبَرِّدُ، وابْنُ الحَاجِبِ[5]، إلى: إنكارِ سَماعِ اسم فعل الأمر من: الرباعيّ، إنَّما: قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ، حكايةٌ للصوتِ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو في: الديوان ٥٦، ويروى الشطر الأخير فيه:

يَدْعُو بِهَا وِلْدَانُهُمْ عَرْعَارِ

وفي: الانتصار ٢٠١، وشرح الكتاب، للسيرافيّ ١/١٢٥، والمسائل المنثورة ٢٥٥، والنكت ٢/٨٥٤، والتبصرة والتذكرة ١/٢٥٣، والمفصل ١٥٦، والأشونيّ ٣/١٦٠.

اللُّغَةُ:" مُتَكَنِّفِي ": الكنف: الناحية. " عُكَاظ ": سوقٌ قريبة من مكة. " الوَلِيْدُ ": الصَّبِيّ. "عَرْعَار ": لعبة للصبيان.

والمَعْنَى: أنهم آمنون في إقامتهم هناك لعزهم وكثرتهم، وصبيانهم يلعبون بهذه اللعبة لبطرهم ورفاهيتهم.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" عَرْعَار " حيث وقع اسم فعل الأمر من الرباعيّ، على وزن:" فَعْلَالِ "، وهو: قليل.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٢، وشرح الكافية في النحو ٢/٧٧، وتوضيح المقاصد، للمراديّ ٤/٧٦، والتصريح ٢/١٩٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٢.

(٤) ينظر رأي المازنيّ في: الانتصار ٢٠٢، والنكت ٢/٨٥٤، والتذييل والتكميل ٦/١٩١. (رسالة دكتوراه).

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٤، ١٠٣.

قال ابْنُ وَلاَّد:(قال: مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيْدَ – المُبَرِّدُ – وليس هذا كما وَصَفَ، من قِبَل أنَّ الشيءَ لا يُحكمُ عليه بالعدْلِ والخروجِ عن أصله حتى يتبيّنَ ذلك، فلا يكون فيه مَطْعَنٌ، فأمَّا: عَرْعَارِ، فإنما هي: لُعْبَةٌ للصِّبْيَانِ، يقولون فيها: عَرْعَارِ، وأما: قَرْقَارِ، فإنما هي: حكايةُ صوتِ الرِّيْحِ في السَّحَابِ)[1].

وقد ردّ ابْنُ وَلاَّد: ما ذهب إليه المُبَرِّدُ، فقال:(يقال: عَرْعَرَ الصَّبِيُّ، فيُبنى منه فِعْلاً، وإذا بُني منه فعلاً كان الاسمُ منه: مُعَرْعِر، وجازَ العدلُ.

وكذلك: قَرْقَارِ، معدولٌ من: مُقَرقِر؛ لأنه يقال: قَرْقَر، وإذا سُمع الفِعْلُ واسْمُ الفَاعِلِ، جاز تأويلُ الفِعْلِ)[2].

وقد رَدَّ الأَعْلَمُ [3] أيضاً قولَ المُبَرِّد، فقال:(وقولُ سِيْبَوَيْهِ أَصَحُّ؛ وذلك أنَّ حكايةَ الصوتِ إذا حَكوا وكرّروا فلا يخالف الأول الثاني، كما قالوا: غَاقِ غَاق[4]، وحَاءِ حَاء[5]، وقد يصرِّفون الفعلَ من الصوت، فيقولون: عَرْعَرْتُ، وقَرْقَرْتُ، وإنما الأصلُ: عَارِ عَارِ، وقَارِ قَارِ، فإذا صرّفوا الفعلَ منه غيّروه إلى وزنِ الفِعْلِ، فلمَّا قالوا: عَرْعَارِ، وقَرْقَارِ، فخالفَ اللفظ الأول الثاني، عُلِمَ أنه محمولٌ على: عَرْعَرَ، وقَرْقَرَ)[6].

---

(١) الانتصار ٢٠١، ٢٠٢.

(٢) الانتصار ٢٠١، ٢٠٢.

(٣) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى، الأعلم الشنتمريّ، الأديب اللغويّ، صنف: شرح حماسة أبي تمام، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، وغيرهما، توفي سنة ٤٧٦هـ.
ينظر ترجمته في: البلغة ٣٢٢، وبغية الوعاة ٣٥٦/٢.

(٤) غاقِ غاق: حكاية لصوت الغراب. لسان العرب ٣٣١٧/٥، (غ، و، ق).

(٥) حاء حاء: حكاية لصوت زجر الإبل. لسان العرب ٧٤٢/٢، (ح، ا).

(٦) النكت ٨٥٥/٢.

تَعْقِيـــبٌ:

أنَّ ما ذهب إليه سِـــيْبَوَيْهِ من مجيءِ اسمِ فعلِ الأمرِ من: الرباعيّ، على وزن:" فَعْـــلالِ "، قليـــلٌ لا يُقاسُ عليه، هـــو: الأَوْلَى، وعليه الجُمْهُوْرُ؛ وذلك للآتي:

أَوَّلاً: أنَّ مجيءَ اسمِ فعلِ الأمرِ من الرباعي لم يُسمعْ إلا في: عَرْعَـــارِ، قَـــرْقَـــارِ، أو في غيرهما من القليـــلِ الشَّـــاذِّ.

ثَانياً: أنَّ استمرارَ الشيءِ واطِّرادَهُ في القياسِ، لا يُعْرفُ إلا بكثرَتِهِ على منهاجٍ واحـــدٍ[1].

ثَالثاً: أنه لا يجوز أن تقول: سَلْسَالِ يَا رَجُـــل، أي: سَلْسِلْ، ولا: زَلْزَال، أي: زَلْـــزِلْ؛ لأنَّ ذوات الأربعة لا تتصرَّف، فيقع فيها ما يقع في ذوات الثلاثة، فلذلك قَلَّـــتْ هـــذه الأبنية في ذوات الأربعـــة [2].

(١) شـــرح الكتـــاب ١/١٦٢. (مطبـــوع).

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٤.

المَبْحَثُ الثَّامِنَ عَشَرَ

وقوعُ " أن " النَّاصِبة للمضارع بعد العِلْمِ

" أَنْ " المخفَّفَةُ من الثقيلة، و:" أَنْ " المصدريةُ، الناصبَةُ للمضارع، كُلٌّ واحدةٍ منهما مختصةٌ بنوعٍ من الفِعْلِ، ولهما اشتراكٌ في نوعٍ منه.

فالمخفَّفَةُ من الثقيلة تقع بعد الأفعالِ الثابتةِ المستقرَةِ في النُّفُوسِ، نحو: أيقنتُ، وعَلِمتُ، ورأيتُ، في معنى: عَلِمتُ، وحكمها في ذلك حكم الثقيلة، وقد تقرَّرَ أن الثقيلةَ موضوعة للتوكيد، فهي ملائمة في المعنى لما ثبتَ واستقرَّ من الأفعالِ؛ لأنَّ التوكيدَ لا يقعُ بما لا يثبُت في النُّفوسِ، تقول: أعْلَمُ أن لا يقومُ زَيْدٌ. وأرى أن سيقومُ بَكْرٌ، برفعِ:" يقومُ "، كما في التنزيل:﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً (١)﴾، وجاء فيه: ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ(٢) ﴾.

والنَّاصِبَةُ للفعْلِ ليست من التوكيدِ في شيءٍ، وهي مع ذلك تَصْرِفُ الفِعْلَ إلى الاستقبالِ الذي لا ينحصرُ وقْتُهُ، فهي بهذا ملائمةٌ للفِعْلِ الذي ليس بثابت، نحو: الطَّمَعِ، والرَّجاءِ، والخَوفِ، والتَّمَنِّي، والإشْفَاقِ، والاشْتِهاءِ، تقول: أرجو أَنْ تقومَ، وأطمعُ أَنْ تُعطيَني، وأخافُ أَنْ تسبقَني، وأُشْفِقُ أَنْ تفوتَني، وأَشْتَهي أَنْ تزورَني، كما جاء في القرآن: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ(٣)﴾، وجاء فيه: ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ(٤)﴾، قوله تعالى: ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ(٥) ﴾.

وأمَّا ما اشتركا فيه من الفِعْلِ، فالظَّنُّ، والحُسْبانُ، والزَّعْمُ، والخيلان، فهذا النحوُ لا يمتنعُ وقوعُ كُلِّ واحدةٍ منهما بعده.

---

(١) من الآيـة (٨٩) في سـورة طـه.(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ).

(٢) من الآيـة (٢٩) في سـورة الحديـد.

(٣) الآيـة (٨٢) في سـورة الشُّعراء.

(٤) من الآيـة (١٣) في سـورة يوسف.(عَلَيهِ السَّلامُ).

(٥) من الآيـة (١٣) في سـورة المجادلة.

تقولُ في النَّاصبة للفعْلِ: ظَنَنتُ أَنْ تَنْطَلِقَ، وفي التنزيلِ: ﴿ إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ[١] ﴾، وتقولُ في الثَّقيلة، والمخفَّفَةِ منها: أَظُنُّ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، وأَظُنُّ أَنْ لا تَقُومُ يا فتى، وإنما حَسُنَ هذا لأَنَّهُ شيءٌ استقرَّ في ظَنِّكَ، كما استقرَّ في عِلْمِكَ [٢].

فبانَ بِهذا أنَّ الأفعالَ التي تقعُ بعدها:" أَنْ " المخفَّفَةُ من الثقيلة، و:" أنْ " المصدريةُ، الناصبَةُ للمضارعِ، ثلاثةُ أضْرُب: ضَرْبٌ قد ثبت في النُّفُوسِ واستقرَّ، وهو: أيقنتُ، وعَلِمتُ، ورأيتُ، في معنى: عَلِمتُ، وضَرْبٌ بعكسِ هذا، وهو: طَمِعتُ، وخِفْتُ، واشتهيتُ. ونحوها.

ضَرْبٌ متوسطٌ بينهما، وهو: ظَنَنتُ، وحَسِبتُ، وخِلْتُ، ونحوها.

وقد جاءت:" أنْ " النَّاصِبَةُ للفعْل بعدَ العِلْمِ، نحو: ما عَلِمتُ إلا أنْ تَقُومَ، وقد جاءت:" أنْ " المخفَّفَةُ بعد الخَوفِ، نحو: أخافُ أنْ لا تفعلُ

ففي إجازةِ هذين المثالين، خلافٌ على قولين:

القَوْلُ الأَوَّل:

ذهب سِيبَوَيْه، والفَرَّاءُ[٣]، والأَخْفَشُ[٤]، إلى جوازِ وقوعِ:" أنْ " النَّاصِبَةُ للفعْل بعدَ العِلْمِ، نحو: ما عَلِمتُ إلا أنْ تَقُومَ، لأنه كلامٌ خَرَجَ مَخْرَجَ الإشارة، أي: وقع موقع الكلام الدَّالّ على الإشارة، فجرى مجراه، فعومل معاملته.

أمَّا جوازُ وقوعِ:" أنْ " المخفَّفَةُ بعد الخَوفِ، نحو: أخافُ أنْ لا تفعلُ، لأنه يريد أن يخبرَهُ أمراً قد استقرَّ عنده أنه كائنٌ.

يقول سِيبَوَيْه:" وتقولُ: قد عَلِمتُ إلاَّ أنْ تَقُومَ، وما أعْلَمُ إلاَّ أنْ تَأتِيَه، إذا لم تُرد أن تُخبرَ أنَّك قد علمتَ شيئاً كائناً ألبتة، ولكنَّك تكلَّمتَ به على وجْهِ الإشارة، كما تقول: أرى من الرأي

---

(١) من الآيــة (٢٣٠) في ســورة البقرة.

(٢) أمالي ابن الشجريّ ١/٣٨٤، ٣٨٥.

(٣) معاني القرآن ١/١٤٦، ٢٦٥.

(٤) ينظر رأي الأخفش في: شرح الأشمونيّ ٣/٢٨٣.

أنْ تقومَ، فأنت لا تُخبرُ أنْ قياماً قد ثَبَتَ كائناً أو يكون فيما تَستقبل ألبتة، فكأنَّه قال: لو قمتم، فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما عَلمتُ إلاَّ أنْ ستَقُومون"(١).

ويقول:" ولو قال رَجُلٌ: أخْشَى أنْ لا تَفْعَلُ، يُريدُ أنْ يُخبرَ أنه يَخشى أمراً قد استقر عنده أنه كائن، جاز، وليس وجْهُ الكلام "(٢).

وقد ضعَّف سِيْبَوَيْهِ وقوع:" أنْ " النَّاصِبَةُ للفِعْل بعدَ العِلْمِ القاطعِ، وإذا وقعت بعده جعَلَها المخفَّفة من الثقيلة، وأتى بالعِوَضِ.

يقول:" واعلم أنه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاكَ، ولا قد علمتُ أنْ فعَلَ ذاك، حتَّى تقول: سيفعلُ، أو قد فَعَلَ، أو تَنفي فتُدخِلَ:" لا "(٣).

القَـوْلُ الثَّاني:

أنكرَ المُبَرِّدُ ما أجازه سِيْبَوَيْهِ، ووافقه الدَّمَامِينيُّ(٤)، من إيقاعِ:" أنْ " النَّاصِبَةُ للفِعْـل بعـدَ العِلْمِ، على الوجْهِ الذي قرَّرهُ سِيْبَوَيْهِ، وأنكرَ أيضاً إيقاعَ:" أنْ " المخفَّفَةُ بعد الخَوفِ والخشية.

فقال:" وزعم سِيْبَوَيْهِ أنَّهُ يجوز: خِفْتُ أنْ لا تقومُ يا فتَى، إذا خاف شيئاً كالمستقرِّ عنـده، وهذا بعيد.

وأجاز أنْ تقول: ما أعلمُ إلاَّ أن تقومَ، إذا لم يُرِدْ عِلْماً واقعاً، وكان هذا القولُ جارياً على بابِ الإشارة، أي: أرى من الرأي، وهذا في البُعْدِ كالذي ذكرناه قبله"(٥).

ويقول أيضاً:" ولو قلت: أعلم أنْ تقومَ يا فتى، لم يجز؛ لأنَّ هذا شيءٌ ثابـتٌ في عِلْمَـك؛ فهذا موضعُ:" أنَّ " الثقيلة، نحو: أعلم أنَّك تقومُ يا فتى "(٦).

تعقيبٌ:

أرى أنَّ ما ذهب إليه سِيْبَوَيْهِ، من جواز وقوعِ:" أنْ " النَّاصِبَةُ للفِعْل بعدَ العِلْمِ، وجـواز وقوع:" أنْ " المخفَّفَةُ بعد الخَوفِ، جائزٌ، على التأويلِ الذي ذكره.

---

(١) الكتاب ١٦٨/٣.

(٢) الكتاب ١٦٧/٣.

(٣) الكتاب ١٦٧/٣.

(٤) شرح المغني (المزج) ١٧٣.

(٥) المقتضب ٨/٣.

(٦) المقتضب ٣٠/٢.

وقد ردَّ ابنُ الشَّجَرِيِّ على المُبَرِّد، فقال:" إنَّ استبعادَ أبي العَبَّاسِ لما أجازه سِيْبَوَيْه، من إيقاع المخفَّفة بعد الخوف، على المعنى الذي عَناهُ سِيْبَوَيْه، استبعادٌ غيرُ واقعٍ موقعَهُ؛ لأنَّ الشِّعْرَ القديمَ قد ورد بما أنكره أبو العَبَّاسِ، وذلك قولُ أبي محْجَن الثَّقَفيّ:

ولا تَدْفِنَنِّي بالفَلاةِ فَإنَّني أَخَافُ إذَا مَا متُّ أن لا أَذُوقُها[1].

وقد جاءت الثَّقيلةُ بعد الخوف في الشِّعْرِ، وفي القرآن، ومجيءُ الثَّقيلة أشدُّ، فالشِّعرُ قولُهُ:

وَمَا خِفْتُ يَا سَلاَّمُ أَنَّك قَاطِعِي[2].

والقرآنُ قولُهُ تعالى:﴿ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّه [3]﴾.

وكذلك استبعادُه لإجازة سِيْبَوَيْه: ما أعلمُ إلاَّ أنْ تقومَ، استبعادٌ في غير حقِّه؛ لأنَّ سِيْبَوَيْه قا أوضح المعنى الذي أراده به في قوله:" مَا عَلِمتُ إلاَّ أنْ تَقُومَ، إذا أردتَ أنَّك لم تعلم شيئاً كائناً ألبتة، ولكنَّك تكلَّمتَ به على وجْهِ الإشارة، كما تقول: أرى من الرأي أنْ تقومَ، فأنت لا تُخبرُ أنْ قياماً قد ثَبَتَ كائناً أو يكون فيما يُستقبل " الذي قاله سِيْبَوَيْه غيرُ مدفوعٍ مثلُهُ؛ لأنهم كثيراً ما يستعملون معنًى بلفظِ معنًى آخر، ألا ترى أنهم يستعملون: عَلِمَ اللهُ، بمعنى: أُقْسِمُ بالله، فيقولون: عَلِمَ اللهُ لآفعلنَّ، فهذا عندهم قَسَمٌ صريحٌ، فكما استعملوا: عَلِمَ اللهُ، بمعنى: أُقْسِمُ بالله، كذلك استعملوا: العِلْمَ، بمعنى: المشورة "[4].

---

(١) البيت من الطويل، وهو من شواهد: معاني القرآن، للفراء ١٤٦/١، ٢٦٥، شرح التسهيل، لابن مالك ١٢/٤، وشرح الألفية، لابن الناظم ٤٧٦، ومغني اللبيب ٣٠، والأشمونيّ ٢٨٢/٣، والهمع ٢٨٣/٢، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٣.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" أَخَافُ إذَا مَا متُّ أن لا أَذُوقُها " حيث وقعت:" أنْ " المخفَّفة بعد الخوف.

(٢) عجز بيت من الطويل، لأبي الغول الطهويّ، كما في نوادر أبي زيد ٤٦، وصدره:

أَتَانِي كَلاَمٌ مِن نُصَيْبٍ يقولُهُ

وهو من شواهد: معاني القرآن، للفراء ١٤٦/١، ٢٦٥، وتفسير الطبري ٥٥٠/٤.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" وَمَا خِفْتُ يَا سَلاَّمُ أَنَّك قَاطِعِي " حيث وقعت:" أنْ " الثقيلة بعد الخوف.

(٣) من الآية (٨١) في سورة الأنعام.

(٤) أمالي ابن الشجريّ ٣٨٦/١، ٣٨٧، ٣٨٨.

المَبْحَثُ التاسِعَ عَشَرَ

حَذْفُ:" لامِ الأَمْرِ " وبَقَاءُ عَمَلِهَا

" لامُ الأَمْرِ " جازمةٌ للفعْلِ المستقبلِ للمأمورِ الغائبِ، كذلك أصل دخولها، كقولك: لِيَذْهَبْ زَيْدٌ، ولِيَرْكَبْ عَمْرٌو، ولِيَنْطَلِقْ أخُوكَ، قال الله – عز وجل: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ [١] وقال – تعالى:﴿ لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [٢] وهي كثيرة الدور في كتاب الله تعالى والشعر ومنثور الكلام، فأما إذا أمرت مخاطبا فإنك غير محتاج إلى اللام، كقولك: اذْهَبْ يَا زَيْدُ، وارْكَبْ، وانْطَلِقْ، واقْعُدْ، وكذلك ما أشبهه [٣].

وإنَّما عملت لاختصاصها، وإنَّما جَزَمتْ لأمرين:

أحدهما: أنَّها أحدثت في الفعْلِ معنىً زاد ثِقَلُه به.

والثاني: أنَّ الأمر طلبٌ، وهو غَرَضٌ للآمر؛ فأشبهت: لامَه، لامَ المفعولِ له، وتلك جارّة؛ فيجبُ أنْ تكون هذه جازمةً؛ لأنَّ الجزْمَ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماء؛ ولشبهها بها كُسرت[٤].

ولو قال قائل إنما كسرت لامُ الأمرِ للفرقِ بينها وبين لامِ الابتداءِ التي تدخلُ على الأفعالِ المضارعةِ لأسماءِ الفاعلين لكان قولاً قوياً [٥].

فإنْ دخلتْ عليها: الواوُ، والفاءُ، سُكِّنت في اللُّغَةِ الجيِّدة؛ لئلا تتوالى الحركاتُ، فإنْ دخلت عليها:" ثمَّ " فالجيِّد كسرها؛ لأنَّ:" ثمَّ " منفصلة، وقد سكَّنها قومٌ؛ لشبهها بـ:" الواوِ "[٦].

ويجوز حذف هذه اللام في الشِّعْرِ، وتعملُ مُضْمَرةً، قال حسَّانُ بنُ ثابتٍ:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا [١].

---

(١) من الآيــة (٧) في سورة الطلاق.

(٢) من الآيــة (٥٨) في ســورة النــور.

(٣) كتاب اللامات ٩٢.

(٤) اللباب علل البناء والإعراب ٢/ ٤٩.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٧.

(٦) اللباب علل البناء والإعراب ٢/ ٤٩.

أي : لِتَفْدِ . وقال مُتَمِّمُ بْنُ نُوَيْرَةَ :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى[٢]

وفي حَذْفِها، وعملِها مُضْمَرةً، خلافٌ بين النَّحْوِيِّين، وفيه مذاهب:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، وابن السراجِ[٣]، إلى أنَّه يجوز حَذْفُ:" لامِ الأَمْرِ "، وبقاء عملها، في الشِّعْرِ فقط.

يقول:" واعلم أن هذه اللام قد يجوزُ حَذْفُها في الشِّعْرِ، وتعملُ مضمرةً، كأنهم شبهوها بـ:"أنْ " إذا أعملوها مضمرةً، وقد قال الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا

وإنَّما أرادَ: لِتَفْدِ.

وقال مُتَمِّمُ بْنُ نُوَيْرَةَ :

---

(١) البيت من الوافر، ونُسب إلى ثلاثة من الشعراء، أبي طالب عم النبيّ(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ)، والأعشى، وحسان(رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، كما ذكر البغدادي في: خزانة الأدب ١٤/٩، وليس في ديوان واحد منهم، على ما ذكر شيخنا عبد السلام هارون في: هامش الكتاب ٨/٣.

وهو من شواهد: الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٠/٢، وكتاب الشعر، للفارسيّ ٥٢/١، وأمالي ابن الشجريّ ١٥٠/٢، وأسرار العربية ٣١٩، ٣١٢، وضرائر الشعر، لابن عصفور ١١٧، ومغني اللبيب ٢٢٤، ٤٦١، والأشمونيّ ٥/٤، والهمع ٤٤٤/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٣/٣.

اللُّغَةُ:" تَبالا " التَّبالُ: الفَسَادُ، وقيل: الحِقْدُ والعَدَاوَةُ.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" تَفْدِ " حيث حُذِفَ منه:" لام الأمر "، والأصل:" لِتَفْدِ " وأبقى عمله بعد الحذف.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ٨٤، وهو من شواهد: الكتاب ٩/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، والأصول ١٥٧/٢، وسر الصناعة ٣٩١/١، وأمالي ابن الشجري ١٥١/٢، والإنصاف ٥٣٢/٢، ورصف المباني ٢٢٨، وضرائر الشعر، لابن عصفور ١١٧، ومغني اللبيب ٢٢٥.

اللُّغَةُ:" البعوض " موضع بنجد. " فاخمشي " الخمشُ: الخدْشُ في الوجه.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" يَبْكِ "حيث حُذِفَ منه:" لام الأمر "، والأصل:" لِتَفْدِ " وأبقى عمله بعد الحذف.

(٣) الأصول ١٥٧/٢.

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُـــرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

وإنما أراد: لِيَبْكِ "[١].

وأمَّا ابْنُ عُصْفُورٍ فلم يَزِدْ في:" كتاب الضرائر " على قوله:" إضمارُ الجَازِمِ، وإبقاءُ عَمَلِه، وهو أقْبَحُ من إضْمَارِ الخَافِضِ وإبقاءِ عَمَلِه؛ لأن عواملَ الأفعَالِ أضعفُ من عوامل الأسماءِ "[٢].

قال العَينيُّ:" وحذْفُ:" لامِ الأمرِ " وإبقاء عمله لا يجوز في إلا في الشِّعْرِ، سواءٌ تقدَّمَ: أمرٌ بالقولِ، أو قولٌ غير أمرٍ أم لم يتقدمه قول، وهذا هو: الصحيحُ "[٣].

وقال السُّيُوطِيُّ:" ولا يجوز في الاختيار، سواءٌ تقدَّمَ: أمرٌ بالقولِ، أو قولٌ غـــيرِ أمـــرٍ أم لم يتقدمه "[٤].

والعلّـــةُ في جَـــواز الحَـــذْف:

يقول ابن الشجريُّ:" فاضطَرَّه الوزنُ إلى حذفِ اللامِ؛ لأنَّ تبقيةَ الجَزْمِ يدلُّ على أنَّ ثَـــمَّ جازماً "[٥].

وقد علَّلَه العينيُّ من وجهٍ آخر، فقال:" وإنما جاز حذْفُ:" لامِ الأمْرِ "؛ لأنَّ الأمرَ إيجَـــابٌ في المَعْنَى، والإيجابُ يكون بحرفٍ وبغيرِ حرفٍ[٦].

المَذْهَـــبُ الثَّاني:

ذَهَبَ الكِسَائيُّ[٧]، والفَرَّاءُ، إلى أنَّه يجوز حَذْفُ:" لامِ الأَمْـــرِ "، وبقاء عملها، مطلقاً، في الشِّعْرِ، والاختيار، بعد قوْلِ أمرٍ.

---

(١) الكتاب ٣/٨، ٩.

(٢) ضرائر الشعر ١١٩.

(٣) المقاصد النحوية ٣/٣٨٢.

(٤) الهمـــع ٢/٤٤٤.

(٥) الأمالي ٢/١٥٠.

(٦) المقاصد النحوية ٣/٣٨٣.

(٧) ينظر رأي الكسائيّ في: المساعـــد ٣/١٢٣، والهمـــع ٢/٤٤٤.

يقولُ الفَرَّاءُ:" وقوله: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ [1]﴾، جُزِمت:" يُقِيمُواْ " بتأويل الجزاء، ومعناه – والله أعلم – معنى الأمرِ؛ كقولك: قُلْ لِعَبْدِ اللهِ يَذْهَبْ عَنَّا، تُرِيدُ: اذْهَبْ عَنَّا، فَجُزِمَ بنيَّةِ الجوابِ للجزْمِ، وتأويله الأمر، ولم يُجزمْ على الحكايةِ، ولو كان جَزمُه على محضِ الحكايةِ لجاز أن تقول: قُلْتُ لك تذهبْ يا هذا، وإنَّما جُزِمَ كما جُزِمَ قوله: دَعْهُ يَنَمْ "[2].

المَذْهَبُ الثَّالث:

ذهبُ ابن مالك إلى أنَّه يجوز حَذْفُ:" لامِ الأَمْرِ "، وبقاء عملها، مطلقاً، في الشِّعْرِ، والاختيار، بعد قوْلِ أمرٍ، أو غير أمْرٍ قليلاً.

يقول:" حَذْفُ:" لامِ الأَمْرِ "، وبقاء عملها، كثيرٌ مُطَّرِدٌ، وذلك بعدَ: أمْرٍ، كقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾، وقليلٌ جائزٌ في الاختيار، بعد قوْلٍ غير أمرٍ، نحو:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تِيذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وجَارُهَا[3]

أراد: لِتِيذَنْ، فَحَذَفَ:" اللامَ "، وأبقى عَمَلَها، وليس مَضْطَرًّا لتمكنه أن يقول: إِيذَنْ.

والقليلُ المخصوصُ بالاضطرارِ، الحذفُ دون تقدُّمِ قوْلٍ بصيغةِ أمْرٍ، ولا بغيرها، كقولِ الشَّاعِرِ:

---

(١) من الآيـة (٣١) في سـورة إبراهيم(عَلَيْهِ السَّلاَمُ).

(٢) معاني القرآن ٢/٧٧.

(٣) رجز، قائله: منظور بن مَرْثَد، كما في: المقاصد النحوية ٣/٤٠٥، وهو من شواهد: إصلاح المنطق، لابن السكيت ٣٤٠، معاني الفراء ١/١٥٦، وضرائر الشعر، لابن عصفور ١١٧، ومغني اللبيب ٢٢٥، والمساعد ٢/١٢٣، وشرح الأشموني ٤/٤.

الشَّاهدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" تِيذَنْ " حيث حُذِفَ منه:" لام الأمر "، والأصل:" لِتِيذَنْ " وأبقى عمله بعد الحذف.

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ للخَيرِ مِنْكَ نَصِيبُ[١]

أراد: ولكن ليكن، فحذف:" اللامَ " مُضطرًّا، وأبقى عملَها "[٢].

المَذْهَبُ الرَّابِعُ:

ذَهَبَ المُبَرِّدُ، إلى أنّ حَذْفَ" لامِ الأمْرِ " وبقاء عملها، لا يَجُوزُ مُطلقاً، ولا في الشِّعْرِ.

يقولُ:" والنَّحْوِيُّونَ يجيزون إضْمارَ هذه:" اللام " للشَّاعرِ إذا اضطرَّ، ويستشهدون على ذلك بقول مُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

يريد: لِيَبْكِ، وقول الآخر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا

فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنّ عواملَ الأفعالِ لا تُضمَرُ، وأضعفها الجازمة؛ لأنّ الجَزْمَ في الأفعالِ نظيرُ الخفضِ في الأسماءِ، ولكن بيت مُتَمِّم حُمِلَ على: المعنى؛ لأنه إذا قال: فاخمشي، فهو في موضعِ فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى.

وأمّا هذا البيت الأخير فليس بمعروفٍ "[٣].

تعقيبٌ:

أرى أنّ مذهبَ سِيْبَوَيْهِ، هو: الصَّوَابُ، وذلك لأنّ الجازمَ أضعفُ من الجارِّ، حرْفُ الجَرِّ لا يُضمَرُ، ولا يجوز حذْفُهُ في الاختيارِ، وإذا كان هذا في حرفِ الجَرِّ، فالجازم أولى لأنه ضعيفٌ، لذا خُصَّ في ضرورة الشِّعرِ.

---

(١) البيت من الطويل، بلا نسبة في: سر الصناعة ٣٩٠، رصف المباني ٢٥٦، ومغني اللبيب ٢٢٤، وتخليص الشواهد ١١٢، والمساعد ١٢٣/٢، المقاصد النحوية ٣٨٣/٣، وشرح الأشمونيّ ٥/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ ٣٣٣/٤.

الشّاهدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" يَكُنْ "حيث حُذِفَ منه:" لام الأمر "، والأصل:" لِيَكُنْ " وأبقى عملها بعد الحذف.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣، ١٥٧٠، ١٥٧١.

(٣) المقتضب ١٣٠/٢، ١٣١.

المَبْحَثُ العِشْرُون

حَذْفُ:" الفَاءِ " مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ

الأدواتُ التي تجزم فعلين، يُسَمَّى الأوَّل منهما: شَرْطاً، ويسمى الثاني: جَوَاباً وجَزَاءً، وإذا لم تصلح الجملةُ الواقعةُ جَواباً لأنْ تقعَ بعد أداة الشرطِ وجَبَ اقترانها بـ:" الفَاءِ "[١].

وقد حصر ابْنُ هِشامٍ وجوب الربطِ بـ:" الفَاءِ " في ستِّ مسائل:

إحْدَاهَا: أنْ يكونَ الجوابُ جملةً اسميةً، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ[٢] ﴾.

الثَّانِيَةُ: أن تكون فعليةً كالاسميةِ، وهي التي فعلُها جامدٌ، نحو قوله تعالى:﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا [٣] ﴾.

الثَّالِثَةُ: أن يكون فعلُها إنشائياً، نحو قوله تعالى:﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ[٤] ﴾.

والرَّابِعَةُ: أن يكون فعلُها ماضياً لفظاً ومعنًى، إمَّا حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ [٥] ﴾ ، وإما مجازاً، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ[٦] ﴾، نُزِّلَ هذا الفعل:" فَكُبَّتْ " لتحقق وقوعه منزلةَ ما وقَعَ.

والخَامِسَةُ: أن تقترن بحرفِ استقبالٍ، نحو قوله تعالى:﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ[٧] ﴾ ، ونحو قوله تعالى:﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ [٨] ﴾ .

---

(١) شرح قطر الندى ٩٢.

(٢) من الآيـة (١٧) في سـورة الأنعـام.

(٣) من الآيـة (٣٩) في سـورة الكهـف.

(٤) من الآيـة (٣١) في سـورة آل عمـران.

(٥) من الآيـة (٧٧) في سـورة يوسف (عَلَيْـهِ السَّلاَمُ).

(٦) من الآيـة (٩٠) في سـورة النمـل.

(٧) من الآيـة (٥٤) في سـورة المـائدة.

(٨) من الآيـة (١١٥) في سـورة آل عمـران.

السَّادسَةُ: أن تقترن بحرف له الصَّدْرُ، كقوله:

فَإنْ أَهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ ... عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ التِهَابَا [١]

لما عرفت من أنَّ:" رُبَّ " مقدرةٌ، وأنها لها الصَّدرُ [٢].

قال البَغْدَاديُّ:" وقوله: لها الصَّدْرُ: جوابُ سؤالٍ مُقَدَّرٍ، وهو: أنَّ جوابَ الشَّرطِ في مثل هذا إنما هو: جوابُ:" رُبَّ "، وهو: فِعْلٌ مَاضٍ، يجبُ معه ترك:" الفَاءِ "، فكيف وجبت:" الفاء "؟، أجاب بأنَّ:" رُبَّ " لما وجب تقديمها على جوابها لصدارتها، كانت في الظاهرِ هي الواقعةُ جوابَ الشَّرطِ، وهي لا تصح أن تقعَ شَرْطاً، فوجب أنْ تقترنَ بـ:" الفَاءِ " وَفَاءً بمقتضى الضابطِ، ولم أر أحداً من شُرَّاحِ:" المغني " بيَّنَ معنى قوله:" وأنها لها الصَّدْر "[٣].

قال السُّيُوطِيُّ:" قال أبُو حَيَّانَ: وهذه:" الفَاءُ " هي:" فَاءُ " السَّبَبِ الكائنةُ في الإيجابِ، في نحو: يَقُومُ زَيْدٌ، فَيَقُوم عَمرٌو، وكما يُرْبطُ بها عند التحقيقِ يُرْبَطُ بها عند التقديرِ، ولا يجوز غيرها من حروفِ العَطْفِ؛ لأنه بمنزلةِ الرَّبطِ السَّبَبِيِّ، وسقَت هُنَا للرَّبْطِ، لا للتشريك، وقال بعضُ أصْحَابِنا: هي هُنا عاطفةٌ جُملَةً على جُملَةٍ، فلم تخرج عن العطف "[٤].

وقد تحذفُ هذه:" الفاء " كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثلانِ[٥]

---

(١) البيت من البسيط، قائله: ربيعة بن مقرن الضبيّ، كما في: أمالي ابن الشجريّ ٢١٧/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٨٨/٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦، ٢٨، ٢٩.

وهو من شواهد: شرح الكافية للرضي ٣٣٣/٢، الارتشاف ١٧٤٥/٤، وتذكرة النحاة ٤٢٨.

اللُّغَـــةُ:" لَظَاهُ " اللَّظَى: النَّارُ.

الشَّاهِـــدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" فَإنْ أَهْلِكْ فَذِي لِهَبٍ " حيث جاءت:" الفَاءُ " ربطة للجواب بالشرط.

(٢) مغني اللبيب ١٦٤، ١٦٥.

(٣) خزانة الأدب ٢٨/١٠.

(٤) الهمع ٤٥٨/٢.

(٥) البيت من البسيط، قائله: كعب بن مالك، وهو في ديوانه ٢٨٨، ويُنسَبُ لحسان بن ثابت في: الكتاب ٦٤/٣، ٦٥، (وليس في ديوانه).

واختَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في حَذْفِ هذه:" الفَاءِ " الرابطة لجواب الشَّرطِ، على أقوال:

الأول:

ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ، والجُمْهُورُ، إلى أنها لا تُحْذَفُ إلا لضرورة الشِّعْـرِ.

يقولُ سِيبَوَيْهِ:" وقد قاله الشَّاعِرُ مُضطرٌّ، يُشبِّهه بما يُتكلَّم به من الفعل، قال حسَّانُ بنُ ثَابِتٍ:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثلانِ "(١).

ووجْـهُ الضَّرُورةِ: أنَّ البيتَ من بحر الطويل، و:" مفاعيلن " الواقـع فيـه لا يـصيرُ:" مفاعلتن " بزحاف ولا غيره، بخلاف العكس، فلو صُرِّح بـ:" الفاءِ " لصار إياه، ومثله:" مستفعلن " فأنه لا يصيرُ:" متفاعلن " بخلاف العكسِ، وليس لنا ما يُحرِّكُ السَّاكن "(٢).

الثَّاني:

ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ(٣)، والأَخْفَشُ(٤)، وتبعهم: ابْنُ مالِكٍ(٥)، إلى جوازِ حذْفِ:" الفَاءِ " في غير الضَّرورةِ، واختياراً.

واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى:﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الوَصِيَّةُ لِلوَالِدَينِ (٦) ﴾.

وهو من شواهد: معاني الفراء ٤٧٦/١، المقتضب ٧٠/٢، وشرح المفصل، ٣٠٢/٩، وأوضح المسالك ٢١٠/٤، ومغني اللبيب ٨١، ١٦٥، والهمع ٤٥٨/٢، الأشمونيّ ٢٠/٤.

الشَّاهِـدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا " حيث حُذِفت:" الفَاءُ " من الجواب:"يَشْكُرُهَا " وأصـله: فَيَشْكُرُهَا؛ للضرورة.

(١) الكتاب ٦٤/٣، ٦٥.

(٢) منتهى أمل الأريب ٥٣٥/٢، (رسالة).

(٣) معاني الفراء ٢٢٨/١، ٤٧٦، وشرح الكافية في النحو ٢٦٣/٢.

(٤) معاني الأخفش ١٦٨/١.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٣٣.

(٦) من الآيـة (١٨٠) في سـورة البقـرة.

وبقوله تعالى:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ[١] ﴾ ، في قراءة رفع: " الكَافَينِ " وهي قراءة شاذّة.

قال ابْنُ جِنّي:" هو لعَمْري ضعيف في العربية، وبابه الشِّعْر والضرورة، إلا أنه ليس بمردودٍ؛ لأنه جاء عنهم، وذلك أنَّهُ على حذْفِ:" الفاءِ "، كأنَّه قال: فيُدْرِكُكُمُ الموتُ "[٢].

وقوله:(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ) لهلال بن أمية:" البينةُ وإلاّ حَدٌّ فِي ظهْرِكَ "[٣].

الثّالث:

نقل أبو حَيَّانَ، وابْنُ هِشَامٍ[٤]، والسُّيُوطِيُّ: عن المُبَرِّدِ مَنْعَ حَذْفِ:" الفَاءِ " مطلقاً.

يقول أبو حَيَّانَ:" وفي محفوظي قديماً أنَّ المُبَرِّدَ مَنَعَ من حَذْفِ:" الفَاءِ " في الضرورةِ، وأنَّهُ زَعَمَ في البيت الذي استُدلَّ به على جوازِ حَذْفِ:" الفَاءِ "، وهو قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثلانِ

إنّ الرِّوَايَةَ:

فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهَا

وإن صُدِّرَت بجملةٍ غير اسمية، فإن كان صَدْرُها يَصْلُحُ لدخولِ أداةِ الشَّرْطِ عليه انجزم، إن كان مضارعاً، ورفعه ضرورة "[٥].

وردَّه السُّيُوطِيُّ فقال:" وهذا ليس بشيْءٍ؛ لأنه على تقديرِ صِحَّةِ الرِّوَايَةِ، لا يَطْعنُ ذلك في الرِّوَايَةِ الأخرى "[٦].

---

(١) من الآية (٧٨) في سورة النساء.
وهي قراءة طلحة بن سليمان. ينظر: المحتسب ١٩٣/١.
(٢) المحتسب ١٩٣/١.
(٣) أخرجه الترمذي ٣٣١/٥.
(٤) مغني اللبيب ١٦٥.
(٥) الارتشاف ٤/ ١٨٧٢، ١٨٧٣.
(٦) الهمع ٤٥٨/٢.

تَعْقِيبٌ: وفيه أمْرَان:

الأوَّلُ: أنَّ ما نُقِلَ عن المُبَرِّدِ من مَنْعِ حَذْفِ:" الفَاءِ " مطلقاً، نَقْلٌ غيرُ سديدٍ، فالمُبَرِّدُ في:" المقتضب" صريحٌ في أنَّ:" الفَاءَ " لا تحذفُ إلا للضرورةِ، ولا خلاف بين النَّحْوِيِّينَ عنده.

يقول:" وأمَّا قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّان:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثلانِ

فلا اختلاف بين النَّحْوِيِّينَ في أنَّهُ على إرادة:" الفَاءِ "؛ لأنَّ التقديمَ فيه لا يصحُّ "[1].

وبهذا النصِّ الصَّريحِ من المُبَرِّدِ يندفع ما نُقِلَ عنه.

الثَّاني: الصَّوابُ مذهبُ الكُوفِيِّينَ، ومن وافقهم؛ لوجود الحذف في الشِّعْرِ، والاختيارِ، دون ضرورة، ملجئة.

يقول الفَرَّاءُ:" فإنْ كان ما بَعْدَ:" الفَاءِ " حرفاً من حروفِ الاستئنافِ، وكان يُرفعُ، أو يُنْصَبُ، أو يُجْزَمُ، صَلُحَ فيه إضمارُ:" الفاء "[2].

(١) الهمع ٢/٤٥٨.

(٢) معاني القرآن ١/٤٧٦.

المَبْحَثُ الحَادِي والعِشْرُونَ

إعْرَابِ الضَّمِيرِ بَعْدَ " لَوْلاَ " الامْتِنَاعِيَّةِ

إذا وَلِيَ " لَوْلاَ " الامتناعية مضمرٌ فالمشهورُ كونه أحدَ مضمراتِ الرفعِ المنفصلةِ؛ لأنه موضعَ ابتداءٍ، وذلك نحو قوله- تعالى:﴿ لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ[1] ﴾.

ومن العربِ من يقول:" لَوْلاَيَ "، و" لَوْلاَكَ "، و" لَوْلاَهُ "[2].

ولما ورد عنهم:" لَوْلاَيَ "، و" لَوْلاَكَ "، و" لَوْلاَهُ "، ونحوها، وليست هذه الكنايات من ضمائرِ الرفعِ، والموضعُ موضعُ رفعٍ، اختلف النُّحَاةُ في توجيهِ هذه اللغة، على أربعة آراء:

الرَّأْيُ الأَوَّلُ:

ذهب سِيبَوَيْهِ، إلى أنَّ الضميرَ بعد:" لَوْلاَ " في موضعِ خفضٍ.

قال:(" لَوْلاَكَ "، و:" لَوْلاَيَ "، إذا أُضمرَ الاسمُ فيه، جُرَّ، وإذا أظهرت رُفِعَ)[3].

ورأي سِيبَوَيْهِ وحُجَّتُهُ يحتاجانِ إلى تفصيلٍ وتوضيحٍ:

أَوَّلاً: الدليلُ على أنَّ الضميرَ بعد:" لَوْلاَ " في موضعِ خفضٍ أنَّ:" اليَاءَ "، و:" الكَافَ " لا تكونان علامةً لمضمرٍ في محلِّ رفعٍ، قال: يَزِيْدُ بْنُ الحَكَمِ:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَولايَ طِحْتَ كَما هَوَى ... بِأَجْرامِهِ مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[4]

---

(١) من الآية (٣١) في سورة سبأ.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك ٣/١٨٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ٢٧٦، ضمن: (شعراء أميون)، والكامل ٣/٣٤٥، والنكت ١/٦٦٤، والإنصاف ٢/٦٩١، وابن يعيش ٣/١١٨، ٩/٢٣، وشرح التسهيل ٣/١٨٥، والمقاصد النحويَّة ٢/ ٤٤٠.

اللُّغَةُ:" أَجْرَام ": جمع: جِرم بالكسر، وهو: الجسد. و" النِّيق": أعلى الجبل.

وهـذا قـول: الخَلِيـلِ[١]، ويُونُسَ[٢] [٣].

ثَانياً: أنه لا يستقيم أن تقول: وافقَ الرفعُ الجَرَّ في:" لَوْلاَيَ "، كما وافق النصبُ الجرَّ حين قلت: مَعَـكَ، وضَرَبَـكَ؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا[٤].

ومَعْنَى هذا الاحتجاج: أنه لو كان الرفعُ محمولاً على الجَـرِّ في:" لَـوْلاَكَ " لفُصِل بـين اللفظين في المتكلم، فقيل: لَوْلاَني، كما فُعِل في النصبِ حين وافقه الجَـرُّ في: مَعَـكَ، وضَرَبَـكَ، ثم خالفَهُ في: مَعِي، وضَرَبَنِـي[٥].

ثَالِـثـاً: الدليلُ على عملِ:" لَـوْلاَ " الجَـرّ في المضمرِ: أنّ خبرَ المبتـدأ الـذي بعـد:" لَـوْلاَ " لا يَظْهرُ؛ فأشْبَهَتْ حروفَ الجَـرِّ؛ لوقوعِ اسمٍ واحدٍ بعـدها، وكان لا يتبيَّنُ فيه الإعـرابُ، فُجعـلَ موضعُ المجـرورِ[٦].

رَابِعاً: يقـول ابْنُ خَـرُوف:(ومن حـروفِ الجَـرِّ:" لَـوْلاَ " في قولِ سِـيْبَوَيْهِ، إذا دخلت على الضَّميرِ في: لَـوْلاَكَ، ولَـوْلاَيَ)[٧].

قال الأَعْـلَمُ:(فإن قال قائل: حروفُ الخفضِ هي صِلاتٌ للأفعالِ، فإذا جعلتم " لَـوْلاَ " خافضةً للمضمرِ فَصِلَـةُ أيّ شيءٍ تكون؟.

=الشَّاهِـدُ فِيهِ قَوْلُـهُ:" لَـوْلاَيَ " حيث جاء ما بعـد: " لَـوْلاَ " ضمير جـرٍّ، والأكثر أن يقال: لَـوْلاَ أَنـتَ؛ لأن:" لَـوْلاَ " من حـروف الابتـداء.

(١) هـو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن البصري، الفراهيدي، أول من اخترع علم العروض والقوافي، له مصنفات مشهورة منها: كتاب العين، توفي سنة ١٧٠هـ.

ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٥١/١، والبلغة ١٣٣.

(٢) هـو: يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي، إمام في النحو واللغة، وله في النحو قياس ومذاهب تُروى عنه، توفي سنة ١٨٢هـ. ينظر ترجمته في: البلغة ١٣٣.

(٣) الكتـاب ٣٧٣/٢، ٣٧٤.

(٤) الكتـاب ٣٧٥/٢، ٣٧٦.

(٥) النكـت ٦٦٥/١.

(٦) النكـت ٦٦٥/١.

(٧) شـرح الجمـل ٤٨١/١.

قيل له: حروفُ الجَرِّ قد تكون غيرَ صلَةٍ لشيء، كقولك: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ، معناه: حَسْبُك، وكذلك: هَلْ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَكَ؟ وإنما هو مثلُ: هَلْ أَحَدٌ عِنْدَكَ؟)[١].

خَامِساً: تعيّنُ كونِ الضمائرِ مجرورةً في ذلك- مع شذوذه- استبقاء حقِّ لـ:" لَوْلاَ "؛ وذلك أنها مختصةٌ بالاسمِ غير مشابهةٍ للفعلِ، ومقتضى ذلك أن يَجُرَّ الاسمُ مطلقاً، لكن مَنَعَ من ذلك شبهها بما اختصّ بالفعلِ من أدواتِ الشرطِ من ربطِ جملةٍ بجملةٍ، وأرادوا التنبيهَ على موجَبِ العملِ في الأصلِ، فجرُّوا بها المضمرَ[٢].

الرَّأْيُ الثَّانِي:

ذهب الفَرَّاءُ[٣]، والأَخْفَشُ[٤]، إلى أنّ: الضَّميرَ في موضعِ رفعٍ، ثم اختلفا على قَوْلَيْنِ:

القَوْلُ الأَوَّلُ:

يرى الفَرَّاءُ أنّ الضميرَ بعد:" لَوْلاَ " في محلِّ رفْعٍ: فاعِلٍ.

يقول:(وقد استعملت العربُ:" لَوْلاَ " في الخبرِ، وكَثُرَ بها الكلامُ حتى استجازوا أن يقولوا: لَوْلاَكَ، ولَوْلاَيَ، والمَعْنَى فيهما كالمَعْنَى في قولك:" لَوْلاَ أَنَا "، و:" لَوْلاَ أَنْتَ " فقد تُوضَعُ:" الكَافُ " على أنّها خفضٌ، والرفْعُ فيها الصَّوابُ).

واحْتَجَّ على ذلك: بأنها لو كانت حرفَ جرٍّ؛ لجاء في الشِّعْرِ؛ فإنه الذي يأتي بالمُسْتَجَازِ[٥].

وأيضاً: لأنّ الاسمَ الظاهرَ الذي قام:" اليَاءُ "، و: الكَافُ " مقامه رَفْعٌ بها[٦].

---

(١) النكت ٦٦٥/١.

(٢) شرح التسهيل ١٨٥/٣.

(٣) معاني القرآن ٨٥/٢.

(٤) ينظر رأي الأخفش في: التوطئة ٢٤٢، والكافي في الإفصاح ٣٠١/٢، ورصف المباني ٢٩٦.

(٥) معاني القرآن ٨٥/٢.

(٦) الإنصاف ٦٨٧/٢.

القَوْلُ الثَّاني:

يرى الأَخْفَشُ أنَّ الضميرَ بعد:" لَوْلاَ " في مَحَلِّ رفْعٍ: مبتدأ.

قال أَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِيْن[١]:(والأَخْفَشُ يقول:" لَوْلاَ " هنا، غيرُ عاملَةٍ، على أصلِها، و:" الكَافُ " في موضعِ رفْعٍ على: الابتداءِ)[٢].

واعْتَرَضَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيْع[٣] على قولِ الأَخْفَشِ بأنَّ:(الضميرَ المخفوضَ لا يكون إلا متصلاً، ولا يتصلُ الضميرُ إلا بعامله، و:" لَوْلاَ " عنده ليست بعاملة، وإنما هو في موضعِ مرفوعٍ بالابتداءِ، والابتداءُ: عاملٌ معنويٌّ،ولا يكون الاتصالُ إلا بملفوظٍ بِهِ)[٤].

حُجَّةُ كُلٍّ مِنَ الرَّأْيَيْنِ:

أَوَّلاً: رَأْيُ سِيْبَوَيْهِ:

يقول ابْنُ الشَّجَرِيّ:(وللمحتجِّ لسِيْبَوَيْهِ أنْ يقولَ: إنه لما رأى الضميرَ في:" لَوْلاَيَ "، و:" لَوْلاَكَ "، و:" لَوْلاَهُ "، خارجاً عن حيِّزِ ضمائرِ الرفعِ، وليست:" لَوْلاَ " من الحروفِ المضارِعةِ للفعلِ، فتعملَ النصبَ كحروفِ النِّداءِ، ألحقها بحروفِ الجَرِّ)[٥].

---

(١) هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، الأستاذ أبو عليّ، كان إمام عصره في العربية، صنف: تعليقاً على: كتاب سيبويه، وشرْحين على: الجزولية، والتوطئة، توفي سنة ٦٤٥هـ.
ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، والبلغة ٢٢١.

(٢) التوطئة ٢٤٢.

(٣) هو: عبيد الله بن أبي العباس بن أحمد بن أبي الحسين، قرأ النحو على الدباج، والشلوبين، صنف: شرح الإيضاح، وشرح الجمل، وغيرهما، توفي سنة ٦٨٨هـ.
ينظر ترجمته في: البلغة ١٣٣، وبغية الوعاة ١٢٥/٢.

(٤) الكافي في الإفصاح ٣٠١/٢.

(٥) الأمالي ٢٧٨/١.

وقال ابْنُ الحَاجِبِ:(ورُجِّحَ مذهب سِيْبَوَيْهِ: بأنَّ فيه تغييراً واحداً، وهو: تغييرٌ داخلٌ على المضمرِ، وتغييرُ المضمرِ بعد ذلك تَبَعٌ لا يلزم منه إلا تغيير واحد، ومجيءُ المضمراتِ بعد ذلك فيها جارٍ على القياسِ)[١].

وقال ابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ:(والصحيحُ ما ذهب إليه سِيْبَوَيْهِ، وهو: أن:" لَوْلاَ " تُنزِّلت مع الضميرِ في لُغَةِ من يقول:" لَوْلاَكَ "، و:" لَوْلاَهُ "، منزلةَ:" البَاءِ " في:" بِحَسْبِكَ زَيْدٌ "، ألا ترى أنَّ:" حَسْبُكَ " مرفوعٌ بالابتداء، ودخلت عليه:" البَاءُ " فعملت عملَها المعهودَ لها، وهو: الخفضُ، فشُبِّهت بها:" لَوْلاَ "؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما حرفٌ مختصٌ بالاسمِ، قد دخل على المبتدأ والخبرِ)[٢].

ثانياً: رَأْيُ الأَخْفَشِ:

وحُجَّةُ الأَخْفَشِ أَمْرَانِ:

الأَوَّلُ: أنَّ العربَ قد استعارت ضميرَ الرفعِ المنفصلَ للنَّصْبِ، في قولهم: لَقِيْتُكَ أَنْتَ، وكذلك استعاروهُ للجَرِّ في قولهم: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وأَشَدُّ من ذلك مجيئُهُ بعد حَرْفِ الجَرِّ في قولهم: أَنَا كَأَنْتَ، وأَنْتَ كَأَنَا، فكما استعاروا المرفوعَ للنصبِ، والجرِّ، كذلك استعملوا المنصوبَ للرفعِ في قولهم:" لَوْلاَيَ "، و:" لَوْلاَكَ "، و:" لَوْلاَهُ"[٣]

ثانياً: قال ابْنُ الحَاجِبِ:" وما ذَكَرَهُ الأَخْفَشُ مبنيٌّ على قاعدةٍ كَثُرَ مِثْلُها، وهي: وقوعُ بعضِ الصِّيَغِ موقعَ بعضٍ، فثبتَ لذلك أنَّ مذهبَ الأَخْفَشِ في ذلك أظهرُ)[٤].

الرَّأْيُ الثَّالِثُ:

ذَكَرَ المَالِقِيُّ تَخْرِيجاً لـ:" لَوْلاَكَ "، ونحوها، يمكن أن يُعَدَّ رأياً، وهو: أن الضمير في:" لَوْلاَيَ "، و:" لَوْلاَكَ "، و:" لَوْلاَهُ " في محلِّ جَرٍّ، على حذفِ

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٦٩٨/٢.

(٢) الكافي في الإفصاح ٣٠١/٢.

(٣) أمالي ابن الشجريّ ٢٧٨/١.

(٤) الأمالي ٢٢/٣.

مضاف، تقديره: ولَوْلاَ وُجُودِي، ووُجُودُكَ، ووُجُودُهُ، وهذا المحذوفُ مبتدأ.

قال:(أو عَلَى أن يُحذفَ:" الوُجُودُ " قبلَ الضميرِ، ويبقى على خفضِهِ كما في قولِه:

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ[١]

" طَلْحَة " مخفوضاً، وحُذف:" أَعْظُم " قبلها، إذْ المعنى موجودٌ فيها في كلتا الحالتين، والخروجُ بالضميرِ له نظيرٌ، والخبريَّةُ فيها ليس لها نظيرٌ)[٢].

وقد أَوَّل النُّحاة ما استدلَّ به المَالِقِيُّ على حذفِ المضافِ مع بقاءِ عملِه:

فالكِسَائِيُّ يرى: أنه خَفَضَ:" طَلْحَة " على تقديرِ إعادةِ:" أَعْظُم "؛ لتقدُّمِ ذكرِه[٣].

وقال ابْنُ بَرِّيّ: والأشْبَهُ عندي أنْ تخفضَهُ بإضافة:" سِجِسْتَانَ " إليه[٤].

وجَعَلَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ: ضَرورةً شِعْرِيَّةً [٥].

وجَعَلَهُ السُّيُوطِيُّ: بدلاً من:" أَعْظُم " في رِوَايةِ الجَرِّ [٦].

الرَّأْيُ الرَّابِعُ:

ذهب المُبَرِّدُ إلى إنْكَارِ وقوعِ الضميرِ المتصلِ بعد:" لَوْلاَ ".

---

(١) البيت من الخفيف، لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في: ديوانه ٢٠.
ويروى فيه: " نَصَّرَ " مكان:" رَحِمَ ".
وهو من شواهد: المقتضب٢/١٨٦، والإنصاف١/٤١، وابن يعيش١/٤٧، وضرائر الشعر، لابن عصفور١٣٠، والجنى الداني ٦٠٥، والمقاصد النحويّة ١/١٠٧، والهمع ٣/١٥٠.
الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" طَلْحَة " حيث جاء مجروراً على تقدير مضاف، والتقدير: أعظم طلحة الطلحات، ثم حذف الثاني لدلالة الأول عليه.

(٢) رصف المباني ٢٩٦، ٢٩٧.

(٣) شرح شواهد الإيضاح، لابن بَرِّي ٢٩٦.

(٤) شرح شواهد الإيضاح ٢٩٦.

(٥) ضرائر الشعر ١٣٠.

(٦) الهمع ٣/١٥٠.

فقال:(والذي أقوله: إن هذا – أي: لَوْلاكَ – خطأ لا يصلُحُ، إلا أنْ تقولَ: " لَوْلاَ أَنْتَ"، كما قال – عَزَّ وجَلَّ:﴿ لَوْلاَ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ[١]﴾، ومن خالفنا فهو لابُدَّ يزعمُ أنَّ الذي قلناه أجْودُ، ويَدَّعِي الوجْهَ الآخر فيجيزه على بُعْدِه)[٢].

وما ذهب إليه المُبَرِّدُ مردودٌ: باتفاقِ أَئِمَّةِ البَصْرِيِّيْنَ، والكُوْفِيِّيْنَ على رِوَايَتِهِ عن العَرَبِ.

قال السِّيْرَافِيُّ:(ما كان لأَبِي العَبَّاسِ أنْ يُسْقِطَ الاستشهادَ بشِعْرِ رَجُلٍ من العرب قد رَوَى قصيدتَهُ النَّحْوِيُّونَ وغيرُهُم، واستشهدوا بهذا البيتِ وغيرِهِ من القصيدةِ، ولا أن يُنْكِرَ ما أجْمَعَ الجَمَاعةُ على رِوَايَتِهِ عن العَرَبِ)[٣].

وقال الأَعْلَمُ:(وهذا تَحامُلٌ من المُبَرِّدِ وتجاوزٌ في الأخْذِ من النَّحْوِيِّيْنَ، والطَّعْنِ على العَرَبِ)[٤].

وقال ابْنُ الشَّجَرِيِّ:(إنَّ الحَرْفَ الشَّاذَّ، أو الحَرْفين، أو الثلاثة، إذا وقع ذلك في قصيدةٍ من الشِّعْرِ القديمِ، لم يكن قادحاً في قائلها، ولا دافعاً للاحتجاجِ بشِعْرِهِ)[٥].

وقال أَبُو حَيَّانَ:(وإنكارُ المُبَرِّدِ هَذَيَانٌ)[٦]؛ لأنَّ الرِّوايةَ الصحيحَةَ لا تُدْفَعُ.

---

(١) من الآية (٣١) في سورة سبأ.

(٢) الكامل ٣/٣٤٥، ٣٤٦.

(٣) شرح الكتاب ٤/٢٠٩.(رسالة دكتوراه).

(٤) النكت ١/٦٦٤.

(٥) الأمالي ١/٢٧٧.

(٦) التذييل والتكميل ٤/١٢٢٦. (رسالة دكتوراه).

تَعْقِيـــبٌ:

المُختارُ من هذه الآراءِ: رأي الأَخْفَشِ، ويُرَجِّحُـهُ ما يَأتي:

أَوَّلاً: أنَّ تغييرَ الضمائرِ بقيامِ بعضِها مقامَ بعضٍ ثابتٌ في غيرِ هذا البابِ، بخلافِ تغـييرِ: " لَوْلاَ " بجعلِها حرفَ جَـرٍّ، وارتكابُ خِـلافِ الأصـلِ، وإنْ كَثُرَ إذا كان مستعملاً أهونُ مـن ارتكابِ خِلافِ الأصلِ غيرِ المستعملِ وإنْ قَـلَّ [١].

ثَانياً: أنّا إذا جعلنا: " لَـوْلاَ " حرفَ جَـرٍّ فيجيء حرفان يعملان في معمولٍ واحـدٍ، وذلك غيرُ موجـودٍ في كلامِ العَـرَبِ [٢].

ثالثاً: أنّ: " لَوْلاَ " لها الصَّدارةُ، ولا تحتاجُ إلى كلامٍ قبلها، وتكون جواباً له، وهـذا كُلُّـهُ معدومٌ في حروفِ الجَـرِّ [٣].

رَابِعـاً: أنَّ الضَّميرَ فَرْعٌ عن الظاهرِ، وإذا لم تَجُرَّ الأصلَ فكيف تَجُرُّ الفرعَ؟.

خَامسـاً: أنَّـك لو جعلتها حَـرْفَ جَـرٍّ احتاجـت إلى شيءٍ تتعلّقُ بـه، ولا شـيءَ تتعلّقُ بِـهِ.

سَادِسـاً: أنَّ مدلولَ: " لَـوْلاَ أَنْـتَ "، و: " لَـوْلاَكَ " واحـدٌ، وفي: " لَوْلاَ أَنْتَ " يكون الكلامُ جملتين، وفي " لَـوْلاَكَ " يكون الكلامُ جملةً واحِـدةً [٤]

---

(١) شـرح الكافيـة في النحـو ٢/٢٠.

(٢) رصـف المبـاني ٢٩٦.

(٣) رصـف المبـاني ٢٩٦.

(٤) التذييل والتكميل ٤/١٢٢٨. .(رسالة دكتوراه).

الفَصْلُ الثَّانِي

دِرَاسَةُ المَسَائِلِ التَّصْرِيفِيَّةِ

وفِيْهِ مَسْأَلَتَانِ

المَبْحَثُ الأوّل

جَمْعِ الاسْمِ الخُمَاسِيّ المُجَرَّدِ

لا يُكَسَّرُ الاسمُ الخماسيُّ إلا على استكراهٍ، ولا يتجاوز به – إنْ كُسِّرَ – هذا المثالُ بعد حَذْفِ خامسِهِ، كقولهم في: فَرَزْدَق: فَرَازِد.

وذلك لِسَبَبَيْنِ:

الأوّل: أنه مُسْتَقِلٌّ في مفردِه، فإذا جُمِعَ زاد استثقالاً إنْ بقيتْ حروفُهُ، أو أُخِلّ به إنْ حُذِفَ منها؛ لأنّ الجَمْعَ: ثَقِيلٌ.

الثّاني: إفراطُهُ في الثّقلِ بطولِه، وكثرةِ حروفِه، وبُعْدُهُ عن المثالِ المعتدلِ، وهو: الثلاثيّ، وتكسيرُهُ، يزيدُهُ ثِقْلاً بزيادةِ ألفِ الجمعِ فكرهوا تكسيرَهُ لذلك[1].

فإذا أُريد تكسيرُ الخماسيّ حذفوا منه حرفاً، وردُّوه إلى الأربعة، وهذا الحرفُ المحذوفُ، هو: الحرفُ الأخيرُ، فتقول في جَمْعِ: سَفَرْجَل[2]، وشَمَرْدَل: سَفَارِج، وشَمَارِد.

وإنما حُذِفَ الحرفُ الأخيرُ دون غيرِه؛ لوجوهٍ:

أوّلها: أنّ الجَمْعَ يَسْلَمُ حتى ينتهيَ إليه، فلا يكون له موضعٌ.

ثانيها: أنّ الحرفَ الأخيرَ أضعفُ حروفِ الكلمةِ.

ثالثها: أنّ الحرفَ الأخيرَ هو الذي أثْقَلَ الكلمةَ.

رابعها: أنّ الحذفَ آخرَ الكلمةِ أكثرُ من غيره، إذ هو موضعُ التغييرِ[3].

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٣٩/٥، والإيضاح في شرح المفصل ٥٤٢/١، وتوضيح المقاصد، للمراديّ ٧٧/٥.

(٢) السَّفَرْجَلُ: نوع من الفاكهة، واحدته: سَفَرْجَلَةٌ.

ينظر: لسان العرب ٢٢٦/٣ (س، ف، ر، ج، ل).

(٣) المقتضب ٢٢٨/٢، وأسرار العربية ٣٥٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٩/٥، والإيضاح في شرح المفصل ٥٤٢/١.

هـذا إذا لم يوافق الحرفُ الرابعُ من الخماسيِّ حرْفاً زائداً، مثل: سَفَرْجَل، وشَمَرْدَل، فـ:" الجيمُ، والدَّالُ " ليسا من حروفِ الزيادةِ، فتقول فيهما: سَفَارِج، وشَمَارِد، بحذْفِ الخامسِ وجوباً.

فإن وافقَ الحرفُ الرابعُ من الخماسيِّ حرفاً زائداً لفظاً، كالنونِ في: خَدَرْنَق، أو مَخْرَجاً كدال: فَرَزْدَق، ففي تكسيرِه، ثلاثةُ آراء:

الرَّأيُ الأوَّلُ:

ذهب سِيْبَوَيْهِ[١] إلى: جوازِ حذفِ الخامسِ، وإبقاءِ الرابعِ، فتقول في: خَدَرْنَق، وفَرَزْدَق: خَدَارِن، وفَرَازِد، وهو: الأجودُ.

أو حذفِ الرابعِ وإبقاءِ الخامسِ، فتقول في: خَدَرْنَق: خَدَارِق؛ وذلك لأنَّ النونَ من حروفِ الزيادةِ، وفي: فَرَزْدَق: فَرَازِق، بحذفِ الدَّالِ؛ لأنَّها من مَخْرجِ: التَّاءِ، والتاءُ من حروفِ الزيادةِ، فلما كانت كذلك وقرُبت من الطرفِ حَذَفُوها[٢].

إنما أُجْرِيَ الحرفُ الرابعُ من: خَدَرْنَق، وفَرَزْدَق، مُجْرى الحرفِ الزائدِ؛ لأنَّه لا يمكن الوصولُ إلى مماثلة: مَفَاعِل، ومَفَاعِيْل، إلا بحذفه، نحو:" واو ": فَدَوْكَس[٣]، و:" ميم ": مُدَحْرَج، ونظيرهما[٤].

وهذا الرأي اختيار: أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ[٥]، وابْنِ يَعِيْشَ[٦]، وابْنِ مَالِكٍ[٧]، والسُّيُوْطِيِّ[٨].

---

(١) الكتاب ٤١٧/٣، ٤٤٨.

(٢) الكتاب ٤١٧/٣، ٤٤٨، والتكملة ٤٨٦، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٩/٥، وشرح الكافية الشافية ١٨٧٥/٤.

(٣) الفَدَوْكَسُ: الشديد، وقيل: الغليظ الجَافي.
ينظر: لسان العرب ٣٣٦٥/٥ (ف، د، و، ك، س).

(٤) التذييل والتكميل ٤٩٥/٧. (رسالة دكتوراه).

(٥) التكملة ٤٨٦.

(٦) شرح المفصل ٣٩/٥.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٨٧٥/٤.

(٨) الهمع ٣٢٩/٣.

الـــــرَّأيُ الثَّانـــي:

ذهـــب الكُوْفِيُّوْنَ[١]، والأَخْفَشُ، إلى: جوازِ حَـــذْفِ الحرفِ الذي قبل الرابعِ، في مثـــل: فَرَزْدَق، وخَـــدَرْنَق، فيجيزون في الجَمْعِ: فَـــرَادِق، وخَـــدَانِق، بحـــذْف: الـــزَّاي والـــرَّاء.

وَقَـــدْ عَلَّلُـــوا ذَلِكَ بِعِلَّتَـــيْنِ:

إِحْـــــدَاهَـــا: أنهم رأوا حـــذْفَ الثالثِ أسْهَـــلَ، إذْ تَحُـــلّ محلّه: ألـــفُ الجمـــعِ، فيَبْقَى ما قبل الألفِ مُعادلاً لما بعدها، في كونِ كُلٍّ منهما حرفين مُتَسَاوِيين في نَظْـــمِ الترتيبِ.

الثَّانِيَـــةُ: أنهم رأوا بالثالثِ حصول الامتناعِ من الوصولِ إلى مماثلة: مفاعـــل، أو: مفاعيل، فأجـــروه مجـــرى الزائـــدِ الذي جاء ثالثاً فحذفوه، نحـــو:" واو " فَـــدَوْكَس، حيـــث قـــالوا: فَدَاكِس[٢].

الـــــرَّأيُ الثَّالِـــــثُ:

ذهـــب المُـــبَرِّدُ، وابْنُ السَّرَّاجِ، وابْنُ الحَاجِبِ، إلى: وجوبِ حَـــذْفِ الخامسِ، في نحـــو: فَرَزْدَق، وخَـــدَرْنَق.

قال المُبَـــرِّدُ:(وفي: فَـــرَزْدَق: فَـــرَازِد، وفي: شَمَـــرْدَل: شَمَـــارِد، وكـــذلك جميـــع هـــذا.

وقـــد يقال في: فَـــرَزْدَق: فَـــرَازِق، وليس ذلك بالجَيِّـــدِ)[٣].

وقال ابْنُ السَّـــرَّاجِ، وابْنُ الحَاجِـــبِ:(والقياسُ: فَـــرَازِد)[٤].

---

(١) ينظر رأي الكوفيين، والأخفش، في: توضيـــح المقاصد ٧٧/٥، والأشمـــونيّ ١٤٧/٤، والهمـــع ٣٢٩/٣، ٣٣٠.

(٢) توضيح المقاصـــد ٧٧/٥، ٧٨، والأشمـــونيّ ١٤٧/٤، والهمـــع ٣٢٩/٣، ٣٣٠.

(٣) المقتضـــب ٢٢٨/٢. وراجـــع ٢٤٨/٢.

(٤) الأصـــول ١٢/٣.

وَالعلّـــةُ فـــي ذَلكَ:

أن ما كان من الزيادةِ وما أشبهها إذا وقع أصليًّـا، فهو بمنزلةِ غيره من الحـروفِ [١].

وأنّ الثّقـلَ حَصَلَ بالحـرفِ: الخامسِ [٢].

تَعْقيـبٌ:

أرى أن رأي المُبَـرِّدِ، ومن وافقه، هـو: الأجـودُ، والرَّاجِـحُ الـذي يجـري عليـه القيـاسُ.

وذلك لأنّ الثّقـلَ حَصَـلَ ونَشَأَ من الخامسِ، فهو أوْلَى بالحـذْفِ؛ ولأنّ الحَـذْفَ في أواخـر الكَلِمِ أكثرُ من غَيْـرِهِ.

(١) المقتضـب ٢٤٨/٢.

(٢) الإيضـاح في شـرح المفصـل ٥٤٢/١.

المَبْحَثُ الثَّاني

تَسْكِينُ الحَرْفِ المُتَحَرِّكِ

ومن الضرورة حذف علامتي الإعراب: الضمة والكسرة، من الحرف الصحيح تخفيفاً، أجراءً للوصل مجرى الوقف، أو تشبيهاً للضمة بالضمة من:" عضد "، وللكسرة بالكسرة من:" فخذ "، و:" إبل ".

فإن كانت الضَّمَّةُ والكسرةُ اللتان في آخر الكلمة علامتي بناء، اتفق النحويون على جواز حذفهما في الشعر تخفيفاً [١].

وما يسكن لغير جزم وإعراب، على ثلاثة أضرب: إسكان لوقف، وإسكان لإدغام، وإسكان لاستثقال.

أما الوقْفُ: فكلُّ حرفٍ يوقفُ عليه فحقُّه السكون، كما أن كل حرف يبتدأ به فهو متحرك.

وأمَّا الإدْغَامُ: فنحو قولك: (جَعَلَ لَكَ) فمن العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم.

وأما إسكانُ الاسْتِثْقَالِ: فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله[٢] :

فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ[٣]

---

(١) ضرائر الشعر، لابن عصفور ٧٢، ٧٤.

(٢) الأصول في النحو ٣٦٤/٢.

(٣) البيت من السريع، وهو في ديوانه ١٤٩، وهو من شواهد: نوادر أبي زيد ١٨٨، وإصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، والكتاب ٢٠٤/٤، ومعاني الأخفش ١٠٠/١، والكامل، للمبرد ٣٤٤/١، والأصول ٣٦٤/٢، والتنبيهات، لعلي بن حمزة ١١٧، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، واللباب ١١٠/٢، وأمالي المرتضى ٣٥٨/١، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٧٢، ورصف المباني ٣٢٧، والتذييل والتكميل ٢١٦/١.
اللُّغَةُ:" مُسْتَحْقِبٍ ": الاحْتِقابُ شَدُّ الحَقِيبةِ من خَلْفٍ، وكذلك ما حُمِلَ من شيء من خَلْفٍ، يقال: احْتَقَبَ واسْتَحْقَبَ. " وَاغِلٍ ": الوَغْلُ: الذي يدخُل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يَدْعُوه إليه أو يُنْفِق معهم مثل ما أَنفَقُوا.

واختلف النَّحْوِيُّونَ في جَوازِ حَذْفِ الحَرَكَةِ الظَّاهِرَةِ من: الأسْمَاءِ، والأفعالِ الصحيحةِ، فمنهم مَن مَنعَ، ومنهم مَنْ أجازَ.

أوَّلاً: مَذْهَبُ المُجيزِينَ:

ذَهَبَ المُجيزونَ إلى فَريقَينِ: فَريقٌ: أجازَ ذلك للضَّرورةِ الشِّعْرِيَّةِ، والآخر: أجازَ ذلك في الاختيار، ولم يَخُصَّهُ بالضَّرورةِ.

الفَرِيْقُ الأوَّلُ:

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ، والأخْفَشُ[١]، وابْنُ جِنِّي[٢]، والأعْلَمُ[٣]، إلى أنَّ إسكانَ حركةِ الإعرابِ، خاصٌّ بالشِّعْرِ.

يقولُ سِيْبَوَيْهِ:" وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المجرور، والمرفوع، في الشعر، شبّهوا ذلك بكسرة:" فَخذ ": حيث حذفوا فقالوا:" فَخْذ "، وبضمّة:" عَضُدٍ " حيث حذفوا فقالوا: عَضْد، لأنّ الرَّفْعَةَ : ضَمَّةٌ، والجَرَّةَ: كَسْرَةٌ، قال الشّاعِرُ:

رُحْتُ وَفي رِجْلَيكِ مَا فِيْهِمَا ... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ[٤]

ولمّا يُسكَّنُ في الشِّعْرِ، وهو بمنزلَةِ الجَرَّةِ إلاّ أنَّ مَنْ قال:" فَخذ " لم يُسَكِّنْ ذلك. قال الرَّاجِزُ:

إذا أعوجَجْنَ قُلْتُ: صَاحِبْ قَوِّمِ ... بالدَّوِّ أمْثَالَ السَّفِينِ العَوَّمِ[٥]

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أشْرَبْ " حيث سَكَّنَ الشّاعِرُ:" البَاءَ " وحقُّها الرَّفع، وذلك للضرورة.

(١) معاني القرآن ٩٩/١، ١٠٠.

(٢) المحتسب ١١٠/١.

(٣) النكت ١١١٨/٢.

(٤) البيت من السريع، قاله: الأقيشر الأسديّ، وهو في ديوانه ٤٣، وهو من شواهد: معاني الأخفش ٩٩/١، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٠٣/٣، وشرح التسهيل، لابن مالك ٤٤/١، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٣٤٠، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٧٧.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" هَنْكِ " حيث سَكَّنَ الشّاعِرُ:" النُّونَ " وحقُّها الرَّفع، وذلك للضرورة.

(٥) رجز، منسوب: لأبي نخيلة، في: شرح الكتاب، للسيرافيّ ١٦٨/٢، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٧٤، وشرح شواهد الشافية، للبغدادي ٢٢٥.

فسألتُ من يُنْشِدَ هذا البيت من العَرَب، فَزَعَمَ أَنَّهُ يُرِيدُ:" صَاحِبِي ".

وقد يُسَكِّنُ بعضُهم في الشِّعرِ، ويُشِمُّ، وذلك قولُ امرئ القَيْسِ:

فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ[١]

والعِلَّةُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، ومن وافقه، من أنَّ ظاهرة تسكين أواخر الأسماء، والأفعال خاصٌّ بالشِّعْرِ، دون الاختيار، هي: أن وجودها فيما سبق من الشِّعْرِ تُزيلُ الإعراب الذي تنعقد به المعاني، إلاَّ أَنَّهُ شُبِّهَ بـ:" فَخْذ "، ونحوه، غير أنَّ حَذْفَها من:" عَضُد "، و:" فخذ " حسَنٌ مطَّرِدٌ في الشِّعرِ والكلامِ جميعاً، من قبل أنه لا يُزيل معنًى، ولا يُغيِّر إعراباً[٢].

الفَرِيْقُ الثَّاني:

ذَهَبَ الفَرَّاءُ[٣]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٤]، وابْنُ عُصْفُورٍ[٥]، وأَبُو حَيَّانَ[٦]، إلى جَوَازِ تَسْكِين الحَرْفِ: المَرْفُوعِ، والمَجْرورِ، في الشِّعْرِ، وفي سعَةِ الكَلامِ.

وحُجَّةُ هذا الفَرِيقِ، السَّمَاعُ، والقِيَاسُ:

أمَّا السَّمَاعُ: فثُبُوتُ ذلك: نَظْماً، ونثْراً:

أمَّا النَّظْمُ: فَثُبُوتُ التَّخفيفِ في الأبْيَاتِ التي تَقَدَّمَتْ، وقولُ جَرِيْرٍ:

سيروا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوازُ مَنزِلُكُم وَنَهرُ تيرى فَمَا تَعرِفْكُمُ العَرَبُ[٧]

وهو من شواهد: معاني الفراء ١٢/٢، ومعاني الأخفش ١٠٠/١، والخصائص ٧٥/١، ٣١٧/٢، واللباب ١١٠/٢.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" هَنْكِ " حيث سَكَّنَ الشَّاعِرُ:" النُّونَ " وحقُّها الرَّفع، وذلك للضرورة.

(١) الكتاب ٢٠٣/٤، ٢٠٤.

(٢) شرح الكتاب، للسيرافيّ ١٧٠/٢، و النكت ١١١٨/٢.

(٣) معاني القرآن ١٢/٢.

(٤) الحجة ٧٦/٢، ٣٠/٦.

(٥) ضرائر الشعر ٧٤.

(٦) التذييل والتكميل ٢١٤/١ (مطبوع)، والارتشاف ٨٥٠/٢.

(٧) البيت من البسيط، لجرير، وهو في ديوانه ٤٥، ويُروى فيه:" فَلَمْ "، مكان:" فَمَا ".

وهو من شواهد: شرح الكتاب، للسيرافيّ ١٦٩/٢، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٠٣/٣، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٧٧، والتذييل والتكميل ٢١٦/١.

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" فَمَا تَعرِفْكُمُ " حيث سَكَّنَ الشَّاعِرُ:" الفَاءَ " وحقُّها الرَّفع، وذلك للضرورة.

وقول الآخَرِ:

وَنَاعٍ يُخَبِّرُنَا بِمَقْتَلِ سَيِّدٍ تَقَطَّعَ مِن وَجْدٍ عَلَيْهِ الأَنَامِلُ[١]

ومِنَ النَّثْرِ: وجُودُ التَّسْكِينِ في القِرَاءاتِ القُرْآنِيَة، فقرأَ مَسْلَمَةُ ابْنُ مُحَارِبٍ قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ [٢]﴾، بإسْكَانِ:" التَّاءِ "، وقَرَأَ أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ [٣] ﴾، بإسْكَانِ:" الدَّالِ "، وقَرَأَ الحَسَنُ قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُورًا[٤]﴾، بإسْكَانِ:" الدَّالِ "[٥].

وقَوْلِ العَرَبِ: قَامَ الرَّجُلْ، إِلَيْكَ، وذَهَبَتْ جَارِيَتْكَ، وأنَا أَذْهَبْ إِلَيْهِ [٦].

أمَّا القِيَاسُ: فإنَّ النَّحْوِيِّينَ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ ذهابِ حَرَكَةِ الإعْرَابِ للإدْغَامِ، لا يخالفُ في ذلك أحَدٌ منهم.

وقد قرأت القُرَّاءُ: ﴿ مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا [٧] ﴾، بالإدغَامِ، وخُطَّ في المُصْحَفِ بنُونٍ واحدةٍ، فلم يُنْكِرْ ذلك أحدٌ من النَّحْوِيِّينَ، فكما جاز ذهابُها للإدغام، فكذلك ينبغي أن لا يُنْكِر ذهابُها للتخفيفِ[٨].

---

(١) البيت من الطويل، بلا نسبة في: معاني الفراء ١٢/٢، وضرائر الشعر ٧٣.
الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" يُخَبِّرُنَا " حيث سَكَّنَ الشَّاعِرُ:" الرَّاءَ " وحقُّها الرَّفع، وذلك للضرورة.

(٢) من الآيَة (٢٢٨) في سورة البقرة.
ينظر قراءة مسلمة في: المحتسب ١٢٢/١.

(٣) من الآيَة (٧) في سورة الأنفال.
ينظر قراءة مسلمة في: المحتسب ٢٧٣/١.

(٤) من الآيَة (١٢٠) في سورة النِّسَاءِ، ومن الآيَة (٦٤) في سورة الإسراء.
ينظر قراءة الحسن في: المحتسب ١٩٩/١.

(٥) ضرائر الشعر، لابن عصفور ٧٤.

(٦) شرح الكتاب، للسيرافيّ ١٦٨/٢.

(٧) من الآيَة (١١) في سورة يوسف (عَلَيْهِ السَّلاَمُ).
قال أبو عليّ الفارسيّ:(وكلهم قرأ:" لا تأمَنَّا " بفتح:" الميم "، وإدغام:" النون " الأولى في الثانية، والإشارة إلى إعراب النون المدغمة، اتفاقاً). الحجة ٤٠٠/٤.

(٨) ضرائر الشعر، لابن عصفور ٧٤.

قال ابْنُ عُصْفُورٍ:" وكأنّ الذي حَسَّنَ مجيء هذا التخفيف في حالِ السّعَةِ؛ شِدَّةُ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بما قبله، من حيث كان غير مستقلٍّ بنفسه، فصار التخفيفُ لذلك كَأَنَّهُ قد وقع في كلمةٍ واحدةٍ.

والتخفيف الواقع في الكلمة نحو: عَضْد، في: عَضُد، سائغٌ في حالِ السّعَةِ، لأنّه لغةٌ لقبائل ربيعة، بخلاف ما شُبِّهَ به من المنفصل، فإنه لا يجوز إلا في الشِّعْرِ "[١].

ثانياً: مَذْهَبُ المَانِعِينَ:

أَنْكَرَ المُبَرِّدُ[٢]، والزَّجَّاج[٣]، التَّسكِينَ في جميعِ ذلك، ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه لشذوذها وضعف الرواية فيها[٤]، ووافقهما: الأَخْفَشُ الصَّغِيرِ[٥]، وابْنُ السَّرَّاجِ[٦].

قال السِّيْرَافِيُّ:" وكان أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيْدَ، والزَّجَّاجُ يُنْكِرانِ هذا، ويأبيانِ جَوازَهُ، ويُنْشِدَانِ بَعْضَ ما أَنْشَدناهُ، على خِلافِ الرِّوَايَةِ التي ذكَرْنا، فَأَمَّا بَيْتُ امْرِئِ القَيْسِ فَأَنْشَدَاهُ:

فَاليَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ[٧]

فَاليَوْمَ فَاشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ[٨]

قال أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ فيما كتبه على نوادر أبي زَيْدٍ:" الرِّوَايَةُ الجَيِّدَةُ:" فَاليَوْمَ فَاشْرَبْ "، و:" اليَوْمَ أُسْقَى "، وأَمَّا رِوَايَةُ من رَوَى:" فَاليَوْمَ أَشْرَبْ " فلا يجوزُ عِنْدَنَا إلا على ضَرُورَةٍ قَبِيحَةٍ، وإنْ كان جَمَاعَةٌ من رُؤسَاءِ النَّحْوِيِّينَ قَدْ أجَازُوا "[٩].

---

(١) ضرائر الشعر، لابن عصفور ٧٤.

(٢) الكامل ٣٤٤/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤.

(٤) شرح الكتاب، للسيرافيّ ١٧٠/٢، واللباب ١١٠/٢، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٧٤.

(٥) نوادر أبي زيد ١٨٨.

(٦) الأصول ٣٦٥/٢.

(٧) وهي رواية: الديوان ١٤٩، والكامل ٣٤٤/١.وعليها فلا شاهد في البيت.

(٨) وهي رواية: نوادر أبي زيد ١٨٧، وإصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، وأمالي المرتضي ٣٥٨/١، وعليها فلا شاهد في البيت.

(٩) نوادر أبي زيد ١٨٨.

وهو في هذا تابعٌ للمُبَرِّد.

قال عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ:" ولم يقُل امرؤ القَيْسِ إلا، فَاليَوْمَ أَشْرَبْ، وهذا مِمَّا اشتُهِرَ بِهِ"(١).

وقَوْلُ عَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ، مَرْدُودٌ بروَايَةِ الدِّيوَانِ:" فَاليَوْمَ أُسْقَى ".

وأمَّا بَيْتُ أبي نخيلة، فأنشداه:

إذا ٱعوجَجْنَ قُلْتُ: صَاحِ قَوِّمِ

وأنشدا موضع:

وَقَدْ بَدَا هَنْـــكِ مِنَ المِئْـــزَرِ

وَقَدْ بَدَا ذَاكَ مِنَ المِئْـــزَرِ

وأنشدا موضع:

فَمَا تَعرِفْكُمُ العَرَبُ

فَلَم تَعرِفْكُمُ العَرَبُ

واحتجّا على ذلك: بأنّ فيه إذهاب حركةِ الإعراب(٢).

ورُدَّ هذا الاحتجاجُ: بأنّ الإدغامَ – المتفق عليه – أيضاً يُذهِبُ حركة الإعراب(٣).

وقد اعتَرَضَ ابْنُ جنّي على المُبَرِّد، ورَدَّ عليه إنكاره فقال:" وأما اعتراض أبي العبَّاسِ المُبَرِّد هُنَا على:" الكِتَاب " فإنما هو على العَرَبِ، لا على صَاحِبِ الكتابِ، لأنه حَكَاهُ كما سَـــمِعَهُ، ولا يُمكِنُ في الوَزْنِ أيضاً غيره.

(١) التنبيهات ١٧٧.

(٢) الأصول ٢/٣٦٥.وضرائر الشعر ٧٤.

(٣) شرح الكتاب، للسيرافيّ ٢/١٧٠.

وقولُ أبي العَبَّاسِ: إنَّما الرِّوَايَة:" فاليومَ فَاشْرَبْ "، فكأنَّهُ قال لِسِيبَوَيْهِ: كَذَبْتَ على العَرَب، ولم تَسْمَعْ مَا حَكيته عنهم، وإذا بلغَ الأمرُ هذا الحدّ من السَّرَف، فقد سقطت كلفةُ القَوْلِ مَعَهُ "[1].

ويقول أيضاً:" واعتراضُ أبي العَبَّاسِ في هذا الموضعِ إنما هو رَدٌّ للرِّوَايَةِ، وتحكّمٌ على السَّمَاعِ بالشَّهْوَة، مجردةً من النَّصَفَةِ ونفسَه ظلم لا من جعله خصمه وهذا واضح "[2].

ولم يكن سِيبَوَيْهِ: ليرْوِي إلا ما سمع، إلا أنَّ الذي سَمِعَهُ هؤلاءِ هو الثَّابتُ في اللُّغَة، وقد ذكر سِيبَوَيْهِ أنَّ القِيَاسَ غَير الذي رَوَي.

تَعْقِيبٌ:

الرَّأيُ الصَّوَابُ في هذه المسألة، هو: جَوَازُ تسكين الحرفِ المرفوع، والمجرور، في الشِّعْرِ، والاختيارِ، دون ضَرورة.

أولاً: ورود تلك الظَّاهِرَةِ في القِرَاءات القُرْآنيَة، فالقِرَاءةُ سُنَّةٌ مُتَواتِرَةٌ عنِ الرَّسُولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بالسَّنَدِ المُتَّصِلِ، ومُوَافَقَةٌ لِخَطِّ المُصْحَفِ، ومَا ثَبَتَ بالاستفاضة، أو التَّوَاتُرِ أنَّهُ قُرِئَ بِهِ، فَلا بُدَّ منْ جوازِهِ.

ثَانياً: أنَّ ظاهرةَ التَّسْكِينِ قد تضمَّنها شِعْرُ العَرَبِ، وهو ديوانُهُمْ، وقد سَبَقَ أنَّهُ لُغَةٌ لِقَبائِلِ رَبِيعَةَ، وهي من القبائلِ الفصيحة.

ثَالثاً: أنَّ ما رَوَاه المُبَرِّدُ في بعض تلك الأبيات على خلافِ التخفيفِ، لا يقدحُ في روايةِ غيرِها.

---

(١) المحتسب ١/١١٠.

(٢) الخصائص ١/٧٥.

الخَاتمة
وَفِيْهَا أَهَم النَّتَائِج

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على إمامِ النَبيينَ، وسيد الأوَّلين والآخرين: سيدنا مُحَمَّد، نبيّ الهُدى، وإمام المرسلين وعلى آله الكرَام الطَّاهرين، وأصاحبه الغرّ الميامين، صلاةً وسلاماً يا ربنا إلى يوم الدين.

وبعد

فقد انتهيت – بعون الله جلّت قدرته – من هذا البحث، بعد أن تتبعت فيه دراسة المسائل النحوية والتصريفية.

إلى أهم النتائج التالية:

١– أن المبرد ذو شخصية فريدة، وعظيمة في مجال اللغة العربية.

٢– عناية النحاة المتقدمين عناية بالغة باللغة العربية وآدابها.

٣– ليس كل ما نُسبَ إلى المبرد ثابت في مؤلفاته، بل ثبت عكس ما نُسبَ إليه في الغالب.

٤– في بعض المسائل نجد المبرد يتردد فيها، فما يذكره في مؤلّفٍ نجد ما يخالفه في مُؤلّفٍ آخر.

وبعد فالله – تعالى – أسألُ أن أكون قد وُفقت فيما قصدت، وأخلصت فيما قدمت.

وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أُنيب، وله الحمد أولاً وأخيراً، وصلّى الله وسلّمَ وباركَ على إمامِ النَّبيين: سيدنا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدكتور

عادل عبده محمود حسانين

فِهْـرِسُ المَصَـادِرِ والمَرَاجِـــع

أولاً: الرســائل العلميـــــة:

١- تـــذييل والتكميـــل في شـــرح التـــسهيل، لأبي حيـــان(الجـــزء الرابـــع)، (رسالة دكتوراه) إعـــداد/ الشربيني إبراهيم أبو طالب، كلية اللغة العربية، القـــاهرة ١٩٨٥م، برقم (٢٢٢٥).

٢- التـــذييل والتكميـــل في شـــرح التـــسهيل، لأبي حيـــان (الجـــزء الخـــامس)، (رسالة دكتوراه) إعـــداد/ محمد محمود عبد الجـــواد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة سنة ١٩٩٢م، برقم (٢٨٣١).

٣- التـــذييل والتكميـــل في شـــرح التـــسهيل، لأبي حيـــان (الجـــزء الـــسادس)، (رسالة دكتوراه)، إعـــداد/عبد الحميد محمود حسان الوكيل، كلية اللغة العربية، القاهرة، ســـنة ١٩٨٢م، برقم (١٧٣٩).

٤- التـــذييل والتكميـــل في شـــرح التـــسهيل، لأبي حيـــان (الجـــزء الـــسابع)، (رسالة دكتوراه) إعـــداد/ علي علي حسن علوان، جامعة الأزهـــر، كلية اللغة العربية، القاهرة سنة ١٩٨٧م، برقم (٢٣٥٤).

٥- شـــرح الكتاب، للسيرافيّ (الجزء الثاني)، (رسالـــة دكتوراه)، إعـــداد/ دردير محمد أبو السعـــود، جامعـــة الأزهـــر، كلية اللغـــة العربيـــة، القاهـــرة، ١٩٧٧م، رقـــم (٩٩٣).

٦- شـــرح مغني اللبيب، للدماميني المسمَّى بـــ:" شرح المزج "، (رسالة دكتوراه) إعـــداد/ عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، كلية اللغة العربية، أسيوط، ١٤١٠هـــ، ١٩٩٠م.

٧- منتهى أمل الأريب، لابن الملا الحلبيّ (رسالة ماجستير) إعداد شجيع على السيد، كلية اللغة العربية، القاهرة.

ثانيـاً: الكتـــب المطبوعـــــة:

٨- أخبار النحـويين البصريين، لأبي سعيد السيرافيّ، تحقيق الدكتور/ محمد إبـراهيم البنـا، دار الاعتصام، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٩- رتشاف الضرب من لسان العـرب، لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ رجـب عثمـان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٠- أسـرار العربيـة، لأبي البركـات الأنبـاريّ، تحقيـق/ محمـد بهجـة البيطـار. (بغير تاريخ).

١١- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هـارون، دار المعارف، مصر، ط/ الرابعة (بغير تاريخ).

١٢- الأصمعيات، للأصمعيّ، تحقيق/ مجيد طراد، دار الفكر العربي، بيروت، ط/ الأولى ٢٠٠٣م.

١٣- الأصـول في النحـو، لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثالثة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٤- إعـراب القـرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهر، مطبعة العـاني، بغـداد، (بغير تاريخ).

١٥- الأعلام، للزركليّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ السادسة ١٩٨٤م.

١٦- الاقتراح في علـم أصـول النحـو، للسيوطيّ، تحقيق الدكتور/ حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط/ الثانية ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٧- أمالي ابن الشجـريّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.

١٨- أمالي المرتضى، تحقيق/ محمد أبو الفضل، ط/ الحلبي، ط/الأولى ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

١٩- إنباه الـرواه على أنباه النحاه، للقفطيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٠- الانتصار، لابن ولاد، تحقيق الدكتور/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى سنة ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ١٩٨٢م.

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت،(بغير تاريخ).

٢٣- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٢٤- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد. (بغير تاريخ).

٢٥- البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، (بغير تاريخ)

٢٦- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تحقيق/ عياد بن عيد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، مصر، سنة ١٩٦٤م.

٢٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزابادي، تحقيق/ محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٢٩- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، دار الكاتب العربيّ للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٣٠- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (الجزء الخامس)، ترجمة الدكتور/ رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٣م.

٣١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير، للذهبيّ، تحقيق الدكتور/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/ الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

٣٢- تاريخ بغداد، للخطيب البغداديّ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.(بغير تاريخ).

٣٣- التبصرة والتذكرة، للصيمريّ، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣٤- التبيان في إعراب القرآن، للعكبريّ، تحقيق/ على محمد البجاويّ، طبعة عيسى البابيّ الحلبيّ. (بغير تاريخ).

٣٥- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٩٨م.

٣٦- تذكرة الحفاظ، للذهبيّ، دار إحياء التراث العربيّ.(بغير تاريخ).

٣٧- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الأولى سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٨- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسيّ (الجزء الأول)، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٣٩- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسيّ (الجزء الثالث)، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٤٠- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسيّ (الجزء الرابع)، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٤١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

٤٢- التصريح بضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٢٧٦/٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (بغير تاريخ).

٤٣- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي، تحقيق الدكتور/عوض ابن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٤٤- تفسير الطبري، دار المعارف، بيروت، ط/ الثانية ١٣٩٢هـ.

٤٥- التكملة، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، العراق، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٤٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ على محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، مصر، ط/ الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٤٧- التنبيهات، لعلى بن حمزة، تحقيق/ عبد العزيز الميمنيّ، دار المعارف .

٤٨- توجيه اللمع، لابن الخبّاز، تحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار الشام، القاهرة، ط/ الأولى ١٢٤٣هـ، ٢٠٠٢م.

٤٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراديّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ الثانية. (بغير تاريخ)

٥٠- التوطئة، لأبي عليّ الشلوبين، تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، سنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١٥الجنى الداني في حروف المعاني، للمراديّ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٥٢- الحجّة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/ الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٥٣- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط/ الثانية ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٥٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط/ الثانية ١٩٧٩م.

٥٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٥٦- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمُحِبيّ، دار صادر، بيروت، (بغير تاريخ).

٥٧- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريريّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (بغير تاريخ).

٥٨- دراسات في أسلوب القرآن، للشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة حسان.

٥٩- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ، تحقيق/ محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني، (بغير تاريخ).

٦٠- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، (بغير تاريخ).

٦١- ديوان أمية بن أبي الصلت، مطبعة المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٣٤م.

٦٢- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

٦٣- ديوان جرير، تحقيق/ كرم البستاني، دار صادر، بيروت،١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٦٤- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق/ وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/ الأولى ١٩٧٩م.

٦٥- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق/ صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.(بغير تاريخ).

٦٦- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق الدكتور/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٨م.

٦٧- ديوان الفرزدق، تحقيق/ كرم البستانيّ، دار صادر، بيروت، (بغير تاريخ).

٦٨- ديوان كعب بن مالك، تحقيق/ سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط/ الأولى ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

٦٩- ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

٧٠- ديوان يزيد بن الحكم، ضمن: (شعراء أميون) القسم الثالث، تحقيق الدكتور/ نوري حمودي القيسيّ، مطبعة المجمع العلمي، العراق، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٧١- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقيّ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق.(بغير تاريخ).

٧٢- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، ط/ الثالثة.(بغير تاريخ).

٧٣- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ،دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٧٤- وسنن أبي داود، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٧٥- سنن الترمذي، تحقيق/ محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي.

٧٦- سنن النسائي، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غُدَّة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٧٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبليّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بغير تاريخ).

٧٨- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/ الأولى ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٧٩- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبيّ، (بغير تاريخ).

٨٠- شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٨١- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٨٢- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق/ فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٨٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق/ عبدالغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط/ الأولى، ١٩٨٤م

٨٤- شرح شواهد مغني اللبيب، للسيوطيّ، مكتبة الحياة، بيروت، (بغير تاريخ).

٨٥- شرح قطر الندى وبَلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط/ الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.

٨٦- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القري، السعودية. (بغير تاريخ).

٨٧- شرح الكافية في النحو، للرضيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م .

٨٨- شرح الكتاب، للسيرافيّ (الجزء الأول)، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، والدكتور/ محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

٨٩- شرح الكتاب، للسيرافيّ (الجزء الثاني)، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٠م.

٩٠- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، الكويت، ط/ الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٩١- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ:" التخمير " ، للخوارزميّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط/ الأولى ١٩٩٠م.

٩٢- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة القدسيّ، القاهرة. (بغير تاريخ).

٩٣- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط/ الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٩٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، ط/ الثالثة ١٤٠٣هـ.

٩٥- صحيح مسلم، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.(بغير تاريخ).

٩٦- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق/ خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٩٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاويّ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (بغير تاريخ).

٩٨- طبقات المفسرين، للداودي، تحقيق/ على محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى، مصر، ط/ الأولى ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٩٩- الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

١٠٠- الفوائد الضيائية، للجاميّ، تحقيق الدكتور/ أسامة طه الرفاعيّ، العراق، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٠١- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط/ الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٠٢- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، دار نهضة مصر، القاهرة، (بغير تاريخ).

١٠٣- كتاب سيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٠٤- كتاب الشعر، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٠٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكيّ القيسيّ، تحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

١٠٦- اللامات، للزجاجي، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط/ الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٠٧- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٠٨- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق الأساتذة/ عبد الله على الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذليّ، دار المعارف، مصر.

١٠٩- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق/ حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط/ الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١١٠- ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

١١١- مجالس ثعلب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط/ الخامسة. (بغير تاريخ).

١١٢- مجمع الأمثال، للميدانيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، (بغير تاريخ).

١١٣- المحتسب، لابن جنّي، تحقيق/ علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبيّ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

١١٤- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١١٥- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١١٦- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

١١٧- المسائل المشكلة المعروفة بـ:(البغداديات)، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ صلاح الدين عبد الله السنكاويّ، مطبعة العاني، بغداد، سنة ١٩٨٣م.

١١٨- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق/ مصطفى الحدريّ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (بغير تاريخ).

١١٩- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار المدني، جدّة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

١٢٠- المستقصي في أمثال العرب، للزمخشريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الثانية ١٣٧٩هـ، ١٩٧٧م.

١٢١- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق ودراسة/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٢٢- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، القاهرة، ط/ الأولى ١٩٩٠م.

١٢٣- معاني القرآن، للفرّاء (الجزء الأول)، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار.(بغير تاريخ).

١٢٤- معاني القرآن، للفرّاء (الجزء الثاني)، تحقيق/ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.(بغير تاريخ).

١٢٥- معاني القرآن، للفرّاء(الجزء الثالث)، تحقيق الدكتور/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ومراجع الأستاذ/ على النجدي ناصف.(بغير تاريخ).

١٢٦- معجم الأدباء، لياقوت الحمويّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١هـ.

١٢٧- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، (بغير تاريخ).

١٢٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، (بغير تاريخ).

١٢٩- المفصل في علم العربية، للزمخشريّ، دار الجيل، بيروت، ط/ الثانية. (بغير تاريخ).

١٣٠- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعينيّ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م،

١٣١- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

١٣٢- المقتضب، للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط/ الثانية ١٩٧٩م.

١٣٣- المقدمة الجزوليّة في النحو، للجزوليّ، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٣٤- المقرب، لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني. (بغير تاريخ).

١٣٥- نتائج الفكر، للسهيليّ، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، مكة المكرمة. (بغير تاريخ).

١٣٦- النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، القاهرة، (بغير تاريخ).

١٣٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٣٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ/ محمد الطنطاويّ، مطبعة السعادة، ط/ الثانية، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

١٣٩- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمريّ، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٧٧م.

١٤٠- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاريّ، تحقيق/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١٤١- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٤٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٤٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلّكان، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المقدمـــة	
التمهيـــد	
➢ الفصل الأول: المسائل النحـــويّ:	
المبحث الأول: كيفية إعراب المثنى.....	
المبحث الثانى: وقوع الضمير المتصل بعد (إلاّ).....	
المبحث الثالث: بنات أوبر بين التعريف والتنكير.....	
المبحث الرابع: تقديم خبر (ليس) عليها.....	
المبحث الخامس: وقوع اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة.....	
المبحث السادس: مجيء الحال مؤكد.....	
المبحث السابع: مجيء(مـــن) للتبعي.....	
المبحث الثامن: معاقبة ألف الوصل لحرف القسم.....	
المبحث التاسع: نصب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل.....	
المبحث العاشر: إضافة الصفة المـــشبهة إلى اســـم ظـــاهر مـــضاف إلى ضـــمير صاحبها.....	
المبحث الحادى عشر: مجيء(عامة) للتوكيد.....	
المبحث الثانى عشر: مجيء(أو) بمعنى (بـــل).....	
المبحث الثالث عشر: العطف على معمولي عاملين.....	
المبحث الرابع عشر: بدل الغلط بين الإثبات والإنكار.....	

المبحث الخامس عشر: ترخيم غير المنادي.....
المبحث السادس عشر: ترخيم (فـــل).....
المبحث السابع عشر: مجيء اسم فعل الأمر من الرباعي.....
المبحث الثامن عشر: وقوع (أن) الناصبة للمضارع بعد العِلْمِ.....
المبحث التاسع عشر: حذف لام الأمر وبقاء عملها.....
المبحث العشرون: حذف الفاء من جواب الشرط .....
المبحث الحادى والعشرون: إعراب الضمير بعد (لولا) الامتناعية.....
➢ الفصل الثاني: المسائل التصريفية:
المبحث الأول: جمع الاسم الخماسي المجرد.....
المبحث الثاني: تسكين الحرف المتحرك.....
الخاتمة.....
فهرس المصادر والمراجع.....
فهرس الموضوعات.....